

جامعة مولود معمري - تيزي وزو  
كلية الحقوق و العلوم السياسية  
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية



دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الدولية في المتوسط في ظل الثورات العربية  
دراسة مقارنة بين أزمة ليبيا وأزمة سوريا 2011-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية .  
تخصص دراسات متوسطة

إشراف الأستاذة (ة)  
قصدالي فلة

إعداد الطلبة:  
أولعمارة تسعديت  
رحالي حميد

لجنة المناقشة:

الأستاذ فتاك مهدي..... رئيساً  
الأستاذة قصدالي فلة..... مشرفاً  
الأستاذ عمرون محمد..... ممتحناً

السنة الجامعية : 2017/2016

## كلمة شكر

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة " قصدي فلة " المشرفة على هذا العمل و التي أفادتنا بمعلوماتها و نصائحها و توجيهاتها لنا في

سبيل إنجاح هذه الدراسة و التوفيق فيها.

كما نشكر كل اساتذة قسم العلوم السياسية و جامعة مولود

معمري عمل الدعم الذي حضينا به من طرفهم

و نتوجه بالتحية التقدير إلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل

و أخص بالذكر كل طاقم مكتبة القسم.

# إهداء

الحمد لله رب العالمين

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى الوالدين الكريمين، أطال الله من عمرهما

إلى كل الإخوة و الأخوات متمنين لهم النجاح

إلى كل العائلة و الأقارب

إلى كل الأصدقاء و الزملاء

رحالي حميد

# الإهداء

الحمد لله الذي أحاننا بالعلم و رببنا بالحلم و أكرمنا بالتقوى و أجملنا بالعافية

أتقدم بإهداء عملي المتواضع هذا إلى:

إلى من طالما حلمت أن تبصر نجاحي و التفوق الدائم و المتواصل في دراستي، إلى من لا أزال

أسمع صوتها يدغدغ مشاعري و يحن إلى قلبي (إليكي جدتي)

إلى الدرر الوافي و القنز الباقي، الى من جعل العلم منبع اشتياقي، لكي أقدم وسام استحقاق أنت

أبي العزيز أطل الله في عمرك

إلى رمز العطاء و صدق الأنباء إلى ذروة العطف و الوفاء، لكي أجمل حواء أنت....أمي الغالية و

العبيبة أطل الله في عمرك

إلى أخي سمير و أختي آسيا اللذاني ساعداني في الأوقات الصعبة بمساعدتهم المادية، متمنيا

لهما المزيد من التآلق في حياتهم المهنية و الشخصية

إلى رمز الصداقة الحبه و حسن العلاقة رفيق دربي "نور الدين" إنطلاقة الماضي و عون الحاضر و

سند المستقبل .

إلى رفقاء الدرج في الدراسة أخص بالذكر : سلمى، كهيبة، زكية، ويزة، ديهية، و إلى كل من

وسعهم قلبي و لم تسعهم صفحتي.

إلى كل المعلمين و الأساتذة الذين مررت عليهم طوال المشوار الدراسي

أولعمارة تسعديت.

# مقدمة

الأمن حاجة فطرية في شخصية الفرد يسعى لبلوغها، وبالرغم في استمرار هذه النزعة في الإنسان على طبيعتها الأولى إلا أن تطور التركيبة في المجتمع الدولي غيرت من صيغة الإدراك الفردي للأمن بحيث أن قيام الدولة (بمختلف أنماطها، مملكة، إمبراطورية، جمهورية،...) أصبحت الممثل والملتمز بحماية وتحقيق الأمن للأفراد عوضاً عنهم. لكن سرعان ما فشلت هذه الأخيرة نتيجة للصراع والمنافسة بين هذه الدول فيما بينها، فظهر مستوى ثالث يهتم بالأمن وتحقيق السلم من خلال فض المنازعات وحل الأزمات ويتمثل هذا في هيئة الأمم المتحدة.

إن هيئة الأمم المتحدة كتنظيم دولي تعتبر الكيان الوحيد الذي يملك سلطة إلزامية على الدول لتطبيق قراراتها من خلال مجموعة من القواعد التي تأسست عليها في 1945، وساهمت في بناءها مجموعة من الأحداث الدولية التي طبعت تلك الفترة، حيث أن الحرب العالمية الثانية وما خلفتها من خسائر بشرية ومادية هائلة كانت السبب والدافع الرئيسي لإنشاء هذا الكيان الدولي، زيادة عن السباق نحو التسلح واكتساب أسلحة نووية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

لم تظهر الهيئة الأممية بالدور الذي أنشئت من أجله ألا وهو حفظ الأمن والسلم الدوليين عبر العالم، فأتى الصراع الثنائي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في ظل الحرب الباردة، اكتفت الهيئة بالاهتمام بالقضايا الأمنية الإقليمية: فنجد أنها قامت بعدة عمليات حفظ الأمن بداية من ماي 1948 (ONUST) في المنظمة العربية بين إسرائيل والدول العربية، وعمليات التدخل في الحرب بين الهند وباكستان 1949 (GOMNUIP) ثم في قبرص (1964) وفي فينال (1978) (FINUL) وصولاً إلى تدخلها في الصحراء الغربية 1991 (MINURSO) والذي بعد آخر التدخلات في ظل الحرب بين المعسكرين.

بعد سقوط الاتحاد السوفياتي تغيرت موازين القوى الدولية بشكل أصبحت فيها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها (دول الاتحاد الأوروبي) أهم صانعي السياسة الدولية، أما نصيب الدول العربية من هذا التحول كان كبيراً بحيث أنه مع تراكم مجموعة من العوامل التاريخية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية.

شكّلت الأنظمة السياسية في الدول العربية نقطة الضعف الأولى بحيث أن هذه الأخيرة لم ترتقي لبلوغ مستوى عن الديمقراطية يتحقق من خلاله الانسجام في المجتمعات العربية باعتبار أنها تتميز في معظمها بتعدد ثقافي، عرقي، وطائفي أحيانا.

شكل عامل الإعلام ودوره في نقل المعلومة إلى تسارع إيقاع الأحداث وأيضا انتقالها من بلد لآخر، عبرت من خلالها شعوب هذه المنطقة برغبتها في تغيير الأوضاع وهذا مس كل من تونس، مصر، البحرين، ليبيا، اليمن، وسوريا.

لكن تبقى الأزمة في ليبيا وسوريا من أهم ما خلفه الربيع العربي. بحيث تطورت الأحداث وتعددت المواقف ما أدى إلى ظهور انقسامات وتصدعات داخلية بين المجتمع الواحد، ففي ليبيا كانت المعارضة تسعى لإسقاط نظام القذافي والتحرر بما سمي بالدكتاتورية لكن سرعان ما تحولت الأزمة إلى أزمة متعددة الأطراف، سواءً داخلياً (بين الفصائل الليبية) أو خارجياً بتدخل عسكري أجنبي على ليبيا في 2011.

أما في سوريا ورغم اختلاف الخلفيات والمنطلقات عن ليبيا إلا أن المبدأ هو ثبات ألا وهو الإطاحة بالنظام لكن بعكس ليبيا فإن النظام السوري ظل متحكماً في زمام السلطة وقد ساعده على ذلك عاملين أساسيين الأولى تلقي الدعم الخارجي والثاني تعدد وانقسام المعارضة السورية إلى عدة مجموعات.

فبالرغم من تدخل الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة في ليبيا وسوريا، إلا أن تلك الأزمات اتسع منها بعد التدخل الأممي وتعدت القضايا بشكل أكبر وهذا يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

## 1- الإشكالية:

هل أدت هيئة الأمم المتحدة دورها بفعالية في إدارة الأزمة في ليبيا وسوريا؟

التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأطر القانونية والمعايير الدولية التي تعتمدها الأمم المتحدة في تسوية النزاعات؟
- ما هي الآليات المستخدمة من طرف الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الليبية؟
- كيف يمكن تقييم الدور الأممي في إدارة الأزمة في ليبيا وفي سوريا؟
-

## 2- فرضيات الدراسة:

- كلما زاد دور القوى الكبرى كلما تراجع دور الأمم المتحدة في إدارة الأزمة الليبية والسورية.
- يرتبط مستوى فعالية الأمم المتحدة في حل الأزمة في ليبيا وسوريا بمدى التزام المجتمع الدولي بقواعد القانون الدولي.
- كلما زادت مصالح القوى الكبرى في ليبيا وسوريا كلما تقلص دور الأمم المتحدة.

## 3- حدود الدراسة:

- الإطار الزمني: كما هو موضح في عنوان البحث. هذه الدراسة سوف تتحصر في فترة زمنية تمتد في بداية الثورات العربية وتحديدا بروز الأزمة في ليبيا سنة 2011 إلى غاية آخر التطورات الحاصلة حاليا في ما يخص الأزمة الليبية والسورية باعتبار أن ملف الأزميتين لا يزال مفتوحا.
- الإطار المكاني: باعتبار أن الدراسة ستقوم على المقارنة بين نموذجين متقاربين نسبيا فإن الحيز الجغرافي الذي ستشمله الدراسة يكون الفضاء المتوسطي.

## 4- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور وحجم التأثير الذي تفرضه الهيئة الأممية في إدارة هذه الأزمات في ظلّ الحسابات والرهانات المترتبة عن هذه الأخيرة (الأزمة الليبية والأزمة السورية) بحيث أنها تتجاوز حدود الدول المعنية بالنزاع ويطل المجال الإقليمي وحتى الدولي من خلال نمط التفاعلات ومسار التحولات وطبيعة التدخلات في الأزمة وتكتسب هذه الدراسة أهميتها في هذه الجوانب الآتية:

- إنّ القوات الأممية تستطيع التدخل في النزاعات المسلحة الداخلية من أجل الإسهام في تسويتها، الأمر الذي يراه البعض تدخلا في الشأن الداخلي للدول وبالتالي يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة.
- إنّ عملية حفظ السلام الدولي تشكل بقرار في مجلس الأمن والتي يحظى بموجبها بسلطة تقديرية واسعة، وهذا يقودنا إلى التعارض الموجود بين منع اللجوء إلى القوة والترخيص لها في حالات أخرى بمجلس الأمن حصريا.
- يعترض الجهود الأممية عدة معوقات تعرقل قدرتها على تسوية النزاعات بفاعلية في كل من ليبيا وسوريا وهذا ما تسعى لتفسيره في موضوع دراستنا هذا.



## 5- أسباب اختيار الموضوع:

- إنّ تداعيات الأزمة الليبية والسورية على حد سواء تمس ثلاثة مستويات (مستوى داخلي إقليمي وحتى الدولي) وباعتبارنا نتشارك في نفس الفضاء المتوسطي ونظر للترابط بين مختلف جهات هذا الفضاء فإن دراسة هذه الأزمات من خلال فهمها وتفسير محتواها وخلفياتها والتنبؤ بأبعادها وتأثيراتها المستقبلية يعد أمراً أكثر من ضروري. فمنازعات الدول تعد من أهم الأسباب المؤثرة سلبياً على طبيعة العلاقات بين الدول المجاورة.
- إبراز موقف أكبر منظمة عالمية تعني بالأمن والسلع الدوليين في ظل النظام الدولي المعاصر، يعطينا المجال لمعرفة حدود التصرف ومجال الحرية المتاحة لهذه المنظومة في إدارة الأزمات الدولية.
- يمكن اعتبار الأمم المتحدة الوسيلة السلمية الوحيدة التي لجأ إليها الأطراف خلال فترة النزاع.
- إنّ الأزمة الليبية والأزمة السورية تعد من الدراسات الجديدة في الأزمات الدولية وهذا نتيجة لعدة معايير وخصوصيات مرتبطة أساساً باعتبارات مركبة، تاريخية، قيمية، مصلحة ضاعفت في إشكالياتها.

## 6- الإطار المنهجي:

- إن طبيعة المواضيع في العلوم السياسية عامة وفي موضوعنا هذا بالأخص يتطلب الاعتماد على أكثر من منهج واحد لدراسة الظاهرة وهذا نظراً لترابط وتعدد جوانب الظاهرة فيما بينها واستحالة دراستها من منظور أحادي وفردى فلكل جانب من الظاهرة منهج ملائم لتفسيرها وسنعمد في هذه الدراسة على:
- المقاربة التاريخية: باعتبار أن الموضوع له أبعاد وخلفيات تاريخية فلا بدّ من الاستعانة بهذا المنهج لإفادة دراستنا من خلال تحليل الوثائق التاريخية (ميثاق الأمم المتحدة).
  - منهج تحليل المضمون: يشكل هذا المنهج دعامة البحث بالنظر إلى الأهداف المسطرة في الدراسة بحيث أن تفسير وتحليل مختلف المعلومات ذات الصلة بالدراسة يقودنا إلى فهم الخلفيات وإدراك الحاضر والتنبؤ بمستقبل هذه الأزمات في كلّ من سوريا وليبيا.
  - منهج دراسة الحالة: واعتمدنا عليه للوصول إلى معلومات وحقائق تفصيلية حول الأحداث التي شهدتها كل من سوريا وليبيا وأنها لا تزال مستمرة إلى يومنا هذا وهذا يتطلب منا المتابعة في آخر

تطوراتها. كما سيساعدنا هذا المنهج أيضا على تفسير طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية لبيئة الأزمة في سوريا وفي ليبيا.

- المنهج المقارن: إن موضوع الدراسة يقوم على المقارنة بين أزميتين في بلدين مختلفين وعليه فإن هذا المنهج لا يمكن الاستغناء عنه بحيث يهدف إلى إبراز نقاط التشابه والاختلاف.

## 7- الإطار النظري للدراسة:

- النظرية الواقعية والواقعية الجديدة: يشكل هذه النظرية أحد الأطر الأساسية التي يمكن إسناد دراستنا إليه من منظور الاستراتيجيات التي تعتمدها أطراف الأزمة، كما تسمح لنا بتفسير معوقات تحقيق لأمن الدولي.
- الاقتراب المؤسساتي: باعتبار أن الدراسة يتناول موضوع الأمم المتحدة فإن هذا الاقتراب يتيح لنا تحليل مختلف الأطر التي تبنى عليها الهيئة الأممية وبالتالي دراسة نمط العلاقات والتفاعلات الداخلية والخارجية لهذه الأخيرة.
- نظرية المباريات: باعتبار أن كل عن الأزمة الليبية والأزمة السورية تتعدد فيها الأهداف المغذية للصراع فإن هذه النظرية تعد مناسبة لإسقاط هذه الحالتين من خلالها واستخلاص نتيجة تلك المباريات.
- النظرية الوظيفية: يمكن توظيف هذه النظرية لدراسة السياق العام الذي يسير وفقه منظمة الحلف الأطلسي وبإبراز الحدود القانونية والميدانية لأنشطتها.

## 8- الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع هذه الدراسة حديث نتيجة لارتباط أحداثه للثورات العربية الراهنة وعليه فإنه لا تتوفر الدراسات كثيرة عن الموضوع بسبب استمرار الأزميتين وعدم تحقيق التسوية والحل النهائي لهما، لكن هناك مجموعة من الدراسات التي تتناول أهم التطورات الحاصلة في ليبيا وفي سوريا في ظل الأحداث الربيع العربي، فنجد: دراسة "جوليان سالينغ" "Julien Salingue" ومجموعة مؤلفين آخرين قاموا بدراسة حول الموضوع بعنوان "Retour sur les révolutions arabes" الصادر عن دار النشر « Cygne » بباريس في 2011 والذين يمكن اعتبارهم أول من اهتموا بوضع الإطار الأساسي

والنظري لتصنيف هذه الأزمات العربية وفق معايير جديدة لم تكن الدراسات السابقة حول موضوع الثورة قد اعتمد عليها.

بينما تقوم هذه الدراسة بالتركيز على محتوى الأزمة بسوريا وليبيا في إطارها الدولي ويعد كتاب بسام طياره "Bassam Tayara" الصادر عن دار نشر "البراق ببيروت" في سنة 2011 والذي يحمل عنوان "Le printemps arabe décodé, la face cachée des révoltes arabes"

أهم المراجع التي تعني بدراسة بدايات الأحداث في الدول العربية وقد ركز كثيرا على الحالة الليبية والحالة السورية كما لم يستثنى الكاتب "بير فالون" "Pierre Valland" في مؤلفه "Atlas géostratégique de la méditerranée" الذي نشر في 2012 من طرف دار النشر « L'Archipel » بفرنسا.

التوقف عند الأوضاع في سوريا وفي ليبيا خلال الأزمة باعتبارهما دولا متوسطية.

دراسة جون بينغ\* « Jean Ping » الصادر عن مطبوعات « Michallon » بباريس بعنوان: « Eclipse sur l'Afrique, Fallait-il tuer Kadhafi ? » والدراسة تستعرض في ثلاث أجزاء: فترة حكم القذافي، سقوط نظام القذافي والجزء الأخير تأثيرات لسقوط القذافي والحرب الإنسانية من خلال اللعبة الأخلاقية للقوى الكبرى.

بينما هذه الدراسة تقوم على إبراز لدور الأممي في إدارة الأزمة في ليبيا وفي سوريا في ظل الربيع العربي من خلال التركيز على أهم آليات واستراتيجيات إدارة الأزمات الدولية وتقييم مدى فعالية تدخل الأمم المتحدة.

## 9- تقسيمات الدراسة:

تتضمن هذه الدراسة ثلاثة فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة، تناولنا في الفصل الأول ماهية الأمم المتحدة والذي يحتوي بدوره على مبحثين، الأول يستعرض الأسس العامة للهيئة من نشأتها وهيكلها وميثاقها، والثاني يركز على مختلف الآليات التي تتبعها الهيئة لإرساء السلم والأمن الدوليين. أما الفصل الثاني فيختص في دراسة الأزمة في سوريا وليبيا من خلال التطرق الى الإطار العام لهذه الأخيرة وابرار دور الأمم المتحدة في إدارتها. في حين يتحدث الفصل الثالث عن التحديات الدولية التي تواجهها منظمة

\* - جون بينغ: رجل سياسي غابوني شغل عدة مناصب، كان وزيرا للشؤون الخارجية للغابون من 1999 إلى غاية 2008 ، ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة بين عامي 2004-2005 ورئيس اللجنة الاتحاد الإفريقي بين عامي 2008-2012.

الأمم المتحدة، من خلال مبحثين الأول يختص في تقييم الدور الأممي في إدارة الأزمات، بينما الثاني يركز على أهم القضايا الدولية التي تحدد مصير هذا الكيان الدولي الذي يعنى بالأمن الجماعي.

الخطبة

الفصل الأول: هيئة الأمم المتحدة.

المبحث الأول: الأسس العامة لهيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول: نشأة هيئة الأمم المتحدة

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للهيئة .

المطلب الثالث: ميثاق الأمم المتحدة .

المبحث الثاني : آليات الأمم المتحدة في تفعيل السلم و الأمن الدوليين.

المطلب الأول: المعيار القانوني لأنشطة الأمم المتحدة.

المطلب الثاني: إجراءات الأمم المتحدة لإرساء السلم والأمن الدوليين.

المطلب الثالث: نفاذية قرارات مجلس الأمن.

المطلب الرابع: الجمعية العامة الدبلوماسية الوقائية .

الفصل الثاني: أدوار الأمم المتحدة في إدارة الأزمة في ليبيا و سوريا.

المبحث الأول: الأمم المتحدة و الأزمة في ليبيا.

المطلب الأول: الإطار العام للأزمة الليبية.

المطلب الثاني: تدخل حلف الناتو في ليبيا.

المطلب الثالث: الوساطة الأممية في ليبيا.

المبحث الثاني: الأمم المتحدة و تحديات الأزمة السورية.

المطلب الأول: الإطار العام للأزمة في سوريا

المطلب الثاني: إجراءات مجلس الأمن في سوريا

المطلب الثالث: الحكامة الأممية لإدارة الأزمة.

الفصل الثالث: الأمم المتحدة والتحديات الدولية الراهنة.

المبحث الأول: تقييم الدور الأممي في إدارة الأزمة في ليبيا و سوريا.

المطلب الأول: المقارنة بين الفواعل المتدخلة في الأزمة.

المطلب الثاني: فشل الدور الأممي في ليبيا و سوريا.

المطلب الثالث: التحديات المحتملة للأزميتين.

المبحث الثاني: الأمم المتحدة بين الإصلاح و الفشل

المطلب الأول : مبادرات إصلاح الأمم المتحدة

المطلب الثاني: بدائل مشروع الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: الأمم المتحدة والرهانات الدولية

الفصل الأول

هيئة الأمم المتحدة



شكلت نهاية الحرب العالمية الثانية أحد أهم أسباب ظهور أكبر تنظيم دولي في مجال الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين من خلال تأسيس هيئة الأمم المتحدة التي تأسست على مجموعة أهداف ومبادئ سامية جاءت في الميثاق المؤسس لها، وقد عملت على تجاوز النقائص التي اتسمت بها عصابة الأمم\* « Société des Nations » والتي أدت إلى فشلها وانهارها.

يدرس هذا الفصل منظمة الأمم المتحدة من زاويتين مختلفتين، المبحث الأول يتطرق إلى نشأة وتطور المنظمة من خلال التوقف عند الأسس العامة لها والمتمثلة في المبادئ والأهداف والهيكل التنظيمي وفق الميثاق المنشئ لها، أما المبحث الثاني يتناول مختلف آليات وإجراءات المنظمة التي تتكفل بتنفيذها كل من مجلس الأمن والجمعية العامة وفق المعايير القانونية التي تدير عليها المنظمة.

\* - عصابة الأمم أول تنظيم دولي يعني بالأمن ، جاءت مركزة على مؤتمر لاهاي ، ومبادئ ولسون الأربعة عشر (14)، تأسست في عام ألف وتسعمائة وعشرون (1920م)، وقد إنهارت مع بداية الحرب العالمية الثانية عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثون (1939م).

### - المبحث الأول: الأسس العامة للهيئة.

تأسست هيئة الأمم المتحدة على أنقاض عصبة الأمم التي فشلت في تحقيق الأمن الجماعي إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثون (1939)، وقد ركزت هيئة الأمم على تجنب ثغرات التجربة الأولى من خلال تبنيها لمجموعة أسس تسيير وفقها.

#### المطلب الأول: التعريف بهيئة الأمم المتحدة والأسس العامة لها:

هيئة الأمم المتحدة هي أكبر منظمة دولية، سواء من حيث الحيز الجغرافي الذي تشملها، عدد الأعضاء المنخرطون فيها، حجم الميزانية الموجهة لها وأيضاً حجم الاهتمام الذي تحظى به بالنظر إلى دورها. ولقد كانت نشأتها نتيجة لاجتماع عدة عوامل وأحداث تاريخية وتطورات سياسية استلزمت ظهورها وهي كالتالي:

#### 1- التأسيس لميلاد الهيئة: في عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون (1945)<sup>1</sup>

إن التاريخ الرسمي لإنشاء الهيئة الأممية هو في السادس والعشرون من شهر جوان عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون (1945) على إثر اجتماع سان فرانسيسكو « San Francisco » إلا أن هناك عدة لقاءات تحضيرية مهدت الطريق لبلوغ مرحلة النضج وقد كان ذلك أثناء الحرب العالمية الثانية. وذلك على عدة مراحل هي:

- ميثاق الأطلسي والذي انعقد في الرابع عشر من أوت عام ألف وتسعمائة وواحد وأربعون (14/08/1941).

- مقترح الأمم المتحدة في الأول من جانفي عام ألف وتسعمائة وإثنين وأربعون (01/01/1942).

- مؤتمر طهران في الثاني من ديسمبر عام ألف وتسعمائة وإثنين وأربعون (02/12/1942).

- إعلان موسكو في الأول من نوفمبر عام ألف وتسعمائة وثلاثة وأربعون (01/11/1943).

- مشروع دامبرتون أوكس فيما بين سبتمبر وأكتوبر ألف عام ألف وتسعمائة وأربعة وأربعون (1944).

- مؤتمر يالطا في الحادي عشر من فيفري عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون (02/11/1945)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - *Le petit Larousse*, sans auteur, (Paris : librairie Larousse, 1986), p.1454.

كانت كل هذه المؤتمرات واللقاءات قد جمعت بين القادة السياسيين لدول الحلفاء\* في ظل الحرب العالمية الثانية وقد كان إختيار تواريخ وأماكن هذه اللقاءات لا يتزامن مع تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية.

## 2- أسباب وظروف نشأة الأمم المتحدة:

إن هيئة الأمم المتحدة قد بنيت على أنقاض عصابة الأمم، بحيث أن فشل التجربة الأولى للحفاظ على الأمن كان عاملا حاسما في بروز منظومة دولية جديدة تستمد قوتها من خلال العمل على تجاوز القصور الذي أصاب العصبة بحيث أنها لم تدم أكثر من عقدين من الزمن عام ألف وتسعمائة وعشرون لغاية عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثون (1920-1939).

ميزها عدم قدرة العصبة على تسليط العقوبات على الدول التي تنتهك الالتزامات الأساسية المحددة في الميثاق. وعدم القدرة على ضبط عملية التسلح وبالإضافة التي انسحاب دول من العصبة كانت أعضاء فيها ونقصد بذلك البرازيل عام ألف وتسعمائة وثلاثة وعشرون (1923)، اليابان وألمانيا عام ألف وتسعمائة وثلاثة وثلاثون (1933) إيطاليا عام ألف وتسعمائة وسبعة وثلاثون (1937) وروسيا عام ألف وتسعمائة وتسعة وثلاثون (1939) وهو تاريخ بداية الحرب العالمية الثانية والنهاية الفعلية والحتمية لعصبة الأمم.

وتعد نتائج الحرب العالمية الثانية أهم سبب وراء إنشاء هيئة الأمم المتحدة بحيث ظهرت معضلة الأمن وضرورة إيجاد آلية فاعلة تقوم على لم كل الجهود الجماعية للدول في سبيل الوصول الى هدف مشترك على الرغم من التداخل في المصالح .

أما السبب الثالث وراء إنشاء الهيئة والذي لا يقل أهمية عن سابقه هو مستوى الخطر والتهديد الذي يسيطر على العالم بعد التطورات الحاصلة في الترسانة الحربية وإمكانية استخدام هذه الأسلحة النووية في الحروب. وبالتالي العمل على الحد من السباق نحو التسلح.

وبالنظر إلى الظروف التي ترتبت ونجمت عن نهاية الحرب العالمية الثانية فإن العمل على تجنب قيام حرب عالمية ثالثة أولوية قصوى. فلا يمكن تحقيق حالة من الاستقرار والأمن والسلام عبر العالم إلا من خلال العمل على امتصاص بؤر التوتر وتهذيب سلوك الدول من خلال إنشاء كيان دولي يعنى بالأمن.

<sup>1</sup> - Dictionnaire d'histoire Universelle, Michel Mourre, (Paris : Editions Universitaires, 1968), p. 1532.

\* - دول الحلفاء: نقصد بهم كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، بريطانيا، فرنسا، والاتحاد السوفياتي

## 3- المبادئ والأهداف التي بنيت عليها الهيئة الأممية:

اتخذ القانون على إنشاء هذه المنظومة الدولية مجموعة من المبادئ السامية التي تنصب جلها في مجال التعاون بين الدول ونبذ العنف ويمكن تلخيصها في ما يلي:

أ- المبادئ:

• مبدأ المساواة في السيادة بين جميع دول الأعضاء في الهيئة وهذا بغض النظر عن طبيعة تلك الدولة بحيث تسقط كل الاعتبارات المتعلقة بحجم الدولة وتوجهها السياسي والاقتصادي، نسبة قوتها العسكرية وغيرها، وعن هذه السيادة يجب التوضيح هنا أنها سيادة مقيدة وليست مطلقة بحيث أنها تخضع لأحكام القانون الدولي.

• مبدأ حسن النية في تنفيذ الإلتزامات والتي تعد شرطا أساسيا للانضمام إلى الهيئة والمقصود بالإلتزامات هنا هي مجموع تلك الإجراءات سواء كانت ذات طبيعة قانونية أو صيغة سلوكية تنقيد بها الدول المنخرطة في الهيئة. وقد تم التأكيد على هذا المبدأ بصورة أولى قبل إنشاء الأمم المتحدة وكان ذلة في اتفاقية فيينا عام ألف وتسعمائة وتسعة عشر بالتحديد(1919).

• مبدأ تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء بالوسائل السلمية، ويعد هذا المبدأ الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الهيئة بحيث أنه ومع إستحالة تشكيل عالم طوباوي\* (Utopique) تخلو من الخلافات فإن السبيل الأمثل للحفاظ على حالة الأمن وتقليص حجم التهديد لحالة الإستقرار في العالم هو إنتهاج وسائل سلمية لحل الخلافات بين الدول.

• مبدأ إلتزام الدول الأعضاء بمساعدة المنظمة في أعمالها وعدم مساعدة الدول التي تخضع للمعاقبة من قبل المجتمع الدولي. ومن هنا يمكن أن نستنتج أنه هنالك إلتزام مزدوج، الأول إيجابي بموجبه تقدم الدول الأعضاء الدعم للمنظمة، والثاني سلبي بمعنى الإمتناع عن تقديم المساعدة في وجه الدول التي فرضت عليها عقوبات

• مبدأ إحترام الدول غير الأعضاء لمبادئ الهيئة لغرض حفظ السلم والأمن الدوليين، فحتى وإن لم تكن دولة معينة منتسبة إلى هيئة الأمم المتحدة، فهي مطالبة بالإلتزام بما تنص به وعدم خرق قوانينها التي تعتبر جزء من القانون الدولي.

\* - الطوباوية: (Utopie) مذهب فلسفي إجتماعي إفتراضي يقضي بإنشاء وتأسيس مجتمع يخلو من الصراع والخلافات، فهي فكرة أتى بها طوماس مور « Thomas More » (1478-1553) فيلسوف إنجليزي، درس القانون، ثم إمتحن مهنة المحاماة، بعدها أصبح نائبا في البرلمان، ثم عضوا في مجلس الملك الخاص وبعدها مستشارا لإنجلترا بين عامي (1529-1532)، لكن إستقال في 1932 وعارض الملك في تنصيب Ann Bolyn أن بولين، كما عارض الملك هنري VIII في ترأس الكنيسة الإنجليزية، فقام بمحاكمته وتم إعدامه في 1935، كنتيجة لأفكاره « Jeans Picq, *une Histoire de l'État en Europe ; du Moyen âge à nos jours*, (Paris : les presses sciences po.2009), p.287. »

- مبدأ عدم تدخل المنظمة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بإعتبار أن هذا المبدأ من بين المبادئ الراسخة في القانون الدولي<sup>1</sup>.

### ب- الأهداف:

هيئة الأمم المتحدة هي منظمة دولية مكلفة بحماية الأجيال المستقبلية من آفات الحرب ولهذا السبب قامت برسم مجموعة أهداف سامية تعمل على تحقيقها ويمكن القول أنها(الأهداف) تتوزع على خمسة محاور أساسية هي بالصورة الآتية:

- حفظ السلم والأمن الدوليين ويمكن العمل على تحقيق هذا الهدف والوصول الى تجسيده من خلال منع قيام الأسباب والدوافع التي تهدد حالة الاستقرار في العالم والعمل على إزالة هذه الأخيرة إن وجدت ، ومتى وجدت وأينما وجدت. أي التصرف في الزمان والمكان .
- إنماء العلاقات الودية بين الأمم وهذا ينتج على اساس الاحترام والذي يقضي للشعوب بحقوق متساوية بغض النظر عن الاعتبارات المادية (تقدم اقتصادي، إمكانيات و قدرات عسكرية، إمتلاك التكنولوجيا ... ) فضلا عن الاعتبارات في جانب الهوية والإنتماء إلى الدولة ( الإختلاف الحضاري، الديني، اللغوي، الاثني، ...).

• تحقيق التعاون الدولي لحل المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، والمقصود بهذا الهدف هو العمل على إنتهاج سلوك جماعي للدول من أجل مواجهة المخاطر المحتملة تجاه دولة أو منطقة ما من العالم. والعمل على التقليل والتخفيض من حدة تلك الأزمات بعد حدوثها وفشل العمل الوقائي ضدها وهنا نميز بين نوعين من المخاطر، مخاطر بشرية ناجمة عن الحروب، النزاعات، والصراعات بين الجماعات البشرية، أزمة الديون والعجز، أزمة الديون والعجز والإفلاس لبعض الدول. وهناك مخاطر طبيعية بيئية بالدرجة الأولى كالكوارث الطبيعية ومشكلة الأوبئة.

- جعل هيئة الأمم المتحدة مركزا للتنسيق بين أعمال الدول الأعضاء. وهذا يفرض حتمية أن هناك كيان دولي يشمل الدول وتمنح له صلاحيات وامتيازات النظر في القضايا الدولية والعمل على التنسيق

<sup>1</sup>- جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي ، (عناية : دار العلوم للنشر والتوزيع، 2006 )، ص.183.

بين جهود هذه الدول بصفة جماعية وتبني لغة الحوار والمناقشة في سبيل إختيار الأسلوب الأمثل للتصرف .

• تدوين القانون الدولي \* وتطويره.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للهيئة.

إن منظمة دولية بحجم هيئة الأمم المتحدة تحتوي على مؤسسات تعكس دورها في السياسة الدولية وتأثيرها على مسار العلاقات الدولية. فحجم مؤسسات أو أجهزة رئيسية مركزية، ومؤسسات متخصصة تابعة للأمم المتحدة ومنتشرة عبر العالم. وتتوزع بالصورة التالية:

#### 1- الأجهزة الرئيسية:

تمتلك الهيئة ستة (6) أجهزة تضمن من خلالها ممارسة مختلف نشاطاتها وتمكنها من بلوغ أهدافها المسطرة وهذه الأجهزة هي:

#### أ - الجمعية العامة: L'Assemblée Générale

هي الجهاز الرئيسي في الهيئة تتكون من كل الدول الأعضاء المنتسبة إليها وكل دولة ممثلة بشخص واحد وتمتلك صوت واحد في الانتخابات. تقوم أنشطة الجمعية من خلال إجتماع بين رؤساء الدول أو الحكومات ويسمى هذا الإجتماع بالقمة Le Sommet والتي تتعقد مرة واحدة سنويا لكن هناك من الحالات الطارئة التي تستدعي عقد دورات إستثنائية وفق ما تستدعيه الظروف وهذا من أجل التعجيل بحل المشكلة في بدايتها وعدم إغفالها ما يولد تفاقما في الأوضاع الذي له إنعكاسات سلبية على أطراف المشكلة وأيضا صعوبة الوصول إلى الحل بأقل الأضرار، وتجدر الإشارة هنا الى أن الجمعية لا تتبنى سوى توصيات تخلو من أي صفة إلزامية تجاه أطراف القضية .

#### ب- مجلس الأمن: Le conseil de sécurité

يعد الجهاز الأساسي في الهيئة ويتشكل من خمسة عشر (15) عضوا، خمسة أعضاء دائمو العضوية وهم الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة (بريطانيا)، فرنسا، روسيا (الاتحاد

السوفيياتي\* سابقاً)، والصين

أما العشرة أعضاء الغير دائمي العضوية فيتم إنتخابهم لمدة سنتين من طرف الجمعية العامة<sup>1</sup> ويتم إنتقائهم تبعاً للتوزيع الجغرافي والسياسي على النحو التالي:

خمسة أعضاء تمثل إفريقيا، الشرق الأوسط وآسيا، عضوين (02) يمثلان أمريكا اللاتينية، عضو واحد يمثل أوروبا الشرقية وعضوان (02) يمثلان أوروبا الغربية<sup>2</sup>.

وهذا الجهاز هو الوحيد في المنظمة الذي تعتبر قراراته إلزامية ونافذة تجاه الدول الأخرى سواء كانت أعضاء في الهيئة أو دولا غير منتسبة لها

**ج- المجلس الإقتصادي والإجتماعي Le conseil économique et social:** هو جهاز إستشاري « Un Organe consultatif » يقوم بإقتراحات للجمعية العامة في مختلف المشاكل المرتبطة أساساً بالمجالين الإقتصادي والإجتماعي ويتألف من أربعة وخمسون (54) عضواً. يتم إنتخابهم لمدة ثلاث سنوات من قبل الجمعية العامة<sup>3</sup>. وتتخلص مهامهم بتسجيل أي الحالات التي تستدعي رفعها الى الجمعية العامة من أجل مناقشتها ودراستها من خلال التقارير المختلفة التي تصف القضايا والمسائل وتحديد مستوى خطورتها ووضع برنامج زمني لمعالجتها وفق التقييم الصادر عن الجمعية العامة .

**د- مجلس الوصايا Le conseil de Tutelle :** تكمن مهمته الأساسية في العمل على ضمان تنفيذ مبدأ الوصايا على بعض الأقاليم أو البلدان أثناء المرحلة الإنتقالية، سواء كانت تلك الفترة بعد الإستقلال « Postindépendance » أو في مسار عملية الإنتقال والتحول الديمقراطي لذلك البلد .

\*- الإتحاد السوفيياتي (URSS) Union des republics socialistes sovietiques: هي دولة فيدرالية مكونة من 15 جمهورية اشتراكية سوفيياتية وهي : روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا (روسيا البيضاء)، أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، تركمنستان، أوزبكستان، طاجكستان، كازخستان، كيرغستان، إستونيا، ليتونيا، مولدافيا، بمجموع مساحة 22.4 مليون كلم<sup>2</sup> نشأ بعد قيام الثورة البلشفية 1917. وسقط بعد نهاية الحرب الباردة 1989. واستقلت الجمهوريات عن المعسكر الشرقي.

<sup>1</sup>-Ugo Bertoni, *Les institutions internationales*, (France : édition groupe Studyrama, 2008), p.33

<sup>2</sup>-Pierre Edouard Deldique, *Faut-il supprimer L'ONU ?*, (France : Hachette littératures, 2003), p.33.

<sup>3</sup>-Jean Charpentier, *Institutions Internationales*, 16<sup>eme</sup> édition, (Paris : Dalloz, 2006), p.56.

لكن الجدير بالذكر هو أن هذا الجهاز منعدم النشاط حاليا بسبب إستقلال جميع دول العالم (بكل تحفظ) والتي كان آخرها حصول جزر بالو Palau\* التي وضعت تحت الوصاية لغاية 1994 وهو تاريخ انضمامها الى هيئة الأمم المتحدة.

هـ - الأمانة العامة Le Secretariat des Nations Unies : وتتكون من موظفين دوليين على رأسهم أميناً عاماً\*\* يعين لمدة خمس سنوات من طرف الجمعية العامة بعد الموافقة عليه من مجلس الأمن ويكلف الأمين العام بالمهامات الدبلوماسية باعتبارها موظفا إداريا بالدرجة الأولى ، يعمل على تنبيه الجمعية العامة حول المسائل التي قد تأخذ توجهها خطيرا في المستقبل القريب وحث هذه الأخيرة في عرض ودراسة القضية ومتابعتها من أجل تقييم مستوى التهديد الذي تحمله على المنطقة وعلى حالة السلم والأمن الدوليين بشكل عام، أما عن مقر هذا الجهاز فهو متواجد بنيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية كما أن لها مقران فرعيين في كل من جنيف ،سويسرا وفيينا بالنمسا<sup>1</sup>

و - محكمة العدل الدولية:\*\*\* (CIJ) Le conseil de Justice تأسست سنة 1946، وتتخصص بتسوية الخلافات بين الدول التي تقبل بكفائها ولديها مهمة أخرى تتمثل في إعطاء آراء معينة حول المسائل المختلفة لصالح كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن .

أما عن أعضائها فهو خمسة عشر (15) قاضيا يتم إنتخابهم من طرف الجمعية العامة ويتم إختيارهم على أساس الكفاءة دون الإعتبار للجنسية مع العلم أنه من غير المرخص تعيين قاضيين إثنين من قبل دولة واحدة، أما عن مقرها فهو متواجد ب لاهاي بهولندا<sup>2</sup>.

\* - جزر بالووا: عبارة عن أرخبيل عن الجزر بمساحة 487 م<sup>2</sup> يقع في منطقة الباسفيك الغربي بين جزر كارولين وبين الفلبين، إقليم كان يخضع لإسبانيا لغاية 1999 وهو تاريخ بيعه لألمانيا، لكن في عام 1920 أصبح الإقليم خاضعا لليابان عن طريق نظام الحماية ، وشكل قاعدة بحرية حربية يابانية أثناء الحرب العالمية. لكن بعد 1945 إنتقل الإقليم إلى سيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، وطبقت عليه نظام الوصايا، إلى غاية 1994. (Mourre, Op,cit, p,1568.)

\*\* - منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة في العام 1945، تداولت تسعة (09) شخصيات على رئاسة الأمانة العامة وهم كالتالي :  
تريفي لي Trygve lie (النرويج) بين عامي (1946-1952)، داغ هامرسكولد Dag hamarskjold (السويد) بين عامي (1952-1961)، أو شيتوتان U Shittu Thant (برمانيا) بين عامي (1961-1971)، كورت فالدايم Kurt Wald heim (النمسا ) بين عامي (1971-1981)، خافيا بيراز دي كولار Jaier perez de cullar (البيرو) بين عامي (1981-1991)، بطرس بطرس غالي (مصر) بين عامي (1991-1992)، كوفي عنان Kofi Annan (غانا) بين عامي (1992-2006)، بان كي مون Ban ki Moon ( الصين ) بين عامي (2006-2016)، أنطونيو غويبيراز Antonio Gutteires منذ عام (2017).

<sup>1</sup> - زايد عبد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، ط1 (طرابلس: دار الرواد، 2003)، ص.ص، 90.91.  
\*\*\* - لا يجب على القاريء الخلط بين محكمة العدل الدولية (CIJ) التي نحن بصدد دراستها، وبين المحكمة الجنائية الدولية La cour Pénale internationale والتي تأسست إثر معاهدة روما 1998 والتي يقع مقرها بهولندا، بحيث أن هذه الأخيرة تختص في المسائل المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية ، جرائم الحرب والإبادة.(Bertoni, Op.cit, p.6.)  
<sup>2</sup> - مصباح، مرجع سابق، ص.91.



## 2- المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة:

من أجل ضمان تنفيذ المهام المتعددة للهيئة فإن مجموعة من المؤسسات تم إنشاؤها بغرض تخفيف الأنشطة الكثيرة للأمم المتحدة من خلال تقسيم هذه المهام على مؤسسات كل منها متخصصة في مجال معين تعمل بصفة مستقلة ذاتيا لكن تبقى تابعة لهيئة الأمم المتحدة وتتمثل هذه المؤسسات في ثلاثة فئات أساسية

أ- اللجان: تعمل تحت تصرف مجلس الأمن والمجلس الإقتصادي والإجتماعي، وتتفرع إلى قسمين أساسيا قسم اللجان الإقليمية، والقسم الآخر للجان الوظيفية وكل منهما تحتوي على فروع يهتم كل فرع بمنطقة ما وبميدان معين .

ب- المنظمات: تنشأ تحت تصرف المجلس الإقتصادي والإجتماعي وهي موزعة عبر العالم يختص كل منها بقطاع معين مثل الصحة نجد منظمة الصحة العالمية (Organisation Mondiale de la Santé OMS ، منظمة العمل الدولية (Organisation Mondiale de Travail OIT)، وغيرها<sup>1</sup>.

ج- المعاهدة: تنشأ هذه المعاهدة المتخصصة في عدة دول لكن تبقى تابعة لتسير الجمعية العامة للأمم المتحدة وتنشط في عدة تخصصات مثل بحوث التنمية الإجتماعية ، بحوث نزع السلاح بحوث الجريمة والعدالة وغيرها .

وفي سبيل التعرف بصورة أدق إلى مختلف هذه المؤسسات يمكن الرجوع الى الملحق رقم واحد(01).

## 3- العضوية في الأمم المتحدة:

العضوية تبقى مفتوحة طبقا لنص المادة أربعة (04) من الميثاق ونلمس في صفة العضوية صنفين إثنين (02) الصنف الأول يشتمل على الأعضاء الأصليين وهي الدول الموقعة على الميثاق المنشىء للهيئة فى عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون (1945)م ويبلغ عددها واحد وخمسين (51) دولة ، أما الصنف الثاني فيتعلق بالأعضاء المنظمون لاحقا حيث بلغ عددهم 192 دولة في 2006 (مع إحتساب دول الصنف الأول)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> -André Lewin, *L'ONU : pourquoi faire ?*, (France : Gallimard, 2006), pp.102-11.

<sup>2</sup> - صوفان، مرجع سابق، ص.211.

إلا أن هذا التقسيم بين الدول ليس له أي أساس قانوني فلا يترتب عنه أي إختلاف في المحتوى والواجبات المتعلقة بالعضوية لكن بالمقابل هنالك مجموعة شروط يجب إستيفاؤها لضمان الإنتساب للهيئة وهي نوعين:

أ- **شروط موضوعية:** قامت الأمم المتحدة بتحديد ما وفق أربعة مؤشرات هي أن تكون الدولة محبة للسلام، وقد إنتقد كثيرا هذا المعيار على أنه غير دقيق وغير قابل للقياس والإختبار بحيث انه يبقى مجرد إفتراض غير ملموس.

• قبول الدولة للإلتزامات الواردة في الميثاق.

• أن تكون الدولة قادرة على تنفيذ تلك الإلتزامات وهذا المعيار أيضا مثير للجدل بحيث أن إمكانيات وقدرات الدول ليست متكافئة وتأثير الظروف الداخلية والخارجية لها متغير ما يخلق حالة عدم القدرة على التنبؤ بمقدار هذا الإلتزام.

• أن تكون الدولة رابة في تنفيذ الإلتزامات الميثاق<sup>1</sup>.

يمكن القول أن هذه الشروط تخلو من صفة المصادقية ، بحيث لا يمكن قبول أو رفض دولة ما على أساس نيتها وتصوراتها وإدراكاتها حول السلم والأمن وإهمال تقييمها وفقا لسلوكها .

ب- **شروط إجرائية:** تكون هذه الشروط تجاه جهازين في هيئة الأمم المتحدة ونقصد بها إجراءات تجاه مجلس الأمن حيث يقدم الطلب الى الأمين العام على أن يتضمن الطلب إعلانا صريحا بقبول الدولة للإلتزامات الميثاق ويقول المجلس بإحالة الطلب الى لجنة قبول الأعضاء التي تأسست في 1946 وتتولى هذه الأخيرة دراسة الطلب على ضوء المعايير التي جاءت في المادة 04 من الميثاق .

إجراءات أمام الجمعية العامة حيث تقوم بإحالة الطلب الى اللجنة الأولى الخاصة بالمسائل الأمنية والسياسية ويتم التصويت كشرط أساسي للحصول على الموافقة والقبول بالإلتزام الى الهيئة<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: ميثاق الأمم المتحدة.

باعتبار هيئة الأمم المتحدة منظمة دولية تحل صفة الشخصية القانونية فإن هناك مجموعة ونصوص قانونية تسيروها وفقها وقد جمعت كلها في الميثاق المنشئ لها.

<sup>1</sup> - مانع، مرجع سابق، ص.190.

<sup>2</sup> - نفس المرجع ، ص. 193.

## 1- التعريف بالميثاق:

أ- لغة: مصدر الفعل وثق، توثيق، أي بمعنى تدوين وكتابة.

ب- اصطلاحاً: فهو يعني ذلك النص القانوني الذي يحدد الإطار العام وحدود ممارسة النشاط الموثق والذي يخضع لأحكام قانونية تكسب صفة الشرعية.

ميثاق الأمم المتحدة يدعى أيضاً بميثاق "سان فرانسيسكو" نسبة لاتفاقية "سان فرانسيسكو" « San Francisco » التي بدأت التي بدأت منذ الخامس والعشرين من أبريل عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون ( 1945 ) إلى غاية السادس والعشرون من جوان من نفس السنة (1945)، وهذا الميثاق هو حصيلة الاجتماع الذي جمع واحد وخمسون دولة (51) وانتهى بالتوقيع عن النص من طرف الأعضاء المشاركين وقد دخل حيز التنفيذ في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون (1945).

## 2- محتوى الميثاق:

يتألف الميثاق من ديباجة مقدمة بصيغة التوجه لمخاطبة شعوب العالم لضرورة حماية الأجيال المستقبلية من آفات الحروب، والعمل على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة والمساواة بين الدول الكبرى والصغرى.

تقوم بالدعوى الى توحيد القوى والتنسيق بين جميع الدول لبلوغ الأهداف التي يحملها هذا الميثاق بعد الديباجة يلبي النص القانوني للميثاق والذي يتضمن مئة واحد عشر مادة (111) موزعة على تسعة عشر ( 19 ) فصلاً، لكل فصل ميدان يتخصص فيه وهي جاءت بالصيغة التالية وحسب التسلسل الآتي:

جدول رقم (01): جدول يمثل توزيع فصول ميثاق الأمم المتحدة وموادها ومحتواها

رقم الفصل	مواد الفصل	محتوى الفصل
الفصل الأول	من 01 إلى 02	المبادئ والأهداف
الفصل الثاني	من 03 إلى 06	الأعضاء
الفصل الثالث	من 07 إلى 08	الأجهزة
الفصل الرابع	من 09 إلى 22	الجمعية العامة
الفصل الخامس	من 23 إلى 32	مجلس الأمن
الفصل السادس	من 33 إلى 38	الحل السلمي للنزاعات
الفصل السابع	من 39 إلى 51	الإجراءات المعتمدة في حالة تهديد السلم
الفصل الثامن	من 52 إلى 54	الإتفاقيات الجهوية
الفصل التاسع	من 55 إلى 60	التعاون الإقتصادي والإجتماعي والدولي
الفصل العاشر	من 61 إلى 72	المجلس الإقتصادي والإجتماعي
الفصل الحادي عشر	من 73 إلى 74	الإعلان المتعلق بالأقاليم الغير مستقلة
الفصل الثاني عشر	من 75 إلى 85	نظام الوصايا الدولي
الفصل الثالث عشر	من 86 إلى 91	مجلس الوصايا
الفصل الرابع عشر	من 92 إلى 96	محكمة العدل الدولية
الفصل الخامس عشر	من 97 إلى 101	الأمانة العامة
الفصل السادس عشر	من 102 إلى 105	تدابير مختلفة
الفصل السابع عشر	من 106 إلى 107	احتياطات إنتقالية للأمن
الفصل الثامن عشر	من 108 إلى 109	التعديلات
الفصل التاسع عشر	من 110 إلى 111	المصادقة والتوقيع

المصدر:

Jean François Murracciole· *L'ONU et la sécurité collective*· (Paris : ellipses· 2006) pp.143-171

## 3- الأمن الدولي عبر ميثاق الأمم المتحدة:

يعطي الميثاق أهمية بالغة لمسألة الأمن الدولي وقد ترجم ذلك في عدة مواد تتوزع على ثلاثة فصول أساسية.

## أ- الفصل السادس: مبدأ الحل السلمي للنزاعات.

يظهر هذا الفصل مدى أهمية الاعتماد على الطرق السلمية لتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء في الهيئة وذلك وفق ما نصت عليه المادة الثالثة وثلاثون (33) من الميثاق، كما يتعين على مجلس الأمن التقصي في طبيعة الخلاف من أجل تحديد ما مدى التهديد الذي يحمله تجاه الأمن في العالم .

وفي حال ظهور النتائج بالإيجاب يقوم مجلس الأمن بانتقاء الوسائل الملائمة للتسوية حسب ما نصت عليه المادة الستة والثلاثون (36) من الميثاق ، وإذ لم يتوصل أطراف النزاع للتسوية فيما بينها ستخضع المسألة لمجلس الأمن الذي يقوم بالتصرف وفق المادة الستة والثلاثون (36) والتي تهدف الى تهدئة التوتر والعمل لإرساء حالة السلم والأمن من جديد.

## ب- الفصل السابع : الإجراءات المعتمدة في حالة تهديد السلم .

يهتم هذا الفصل على إرساء حالة من السلم والأمن الدوليين والتصرف ضد أي تهديد للأمن وأي فعل عدواني يمس بالأمن في العالم. فيقوم مجلس الأمن بالتحقق من حالة التهديد ويقرر الإجراءات اللازمة وفق المادة (41) و(42) من الميثاق. التي تتضمن إجراءات عدم استخدام القوة العسكرية والاعتماد على المقاطعة الاقتصادية وقطع الاتصالات، وإذا لم تجدي هذه الوسائل نفعا فإن مجلس الأمن يعتبر اللجوء الى القوة أكثر من ضروري لإعادة تأسيس « Rétablir الأمن وذلك من خلال نشاط عسكري بحث في أبعاده الثلاثية: البري، البحري والجوي.

وتنص المادة (43) و(44) من الميثاق بوضع الدول غير دول مجلس الأمن قواتها العسكرية ومساعداتها الأخرى\* تحت تصرف مجلس الأمن الذي يقوم بتفويض هيئة أركان عليا يمثلها الأعضاء او ممثلو الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن حسب ما نصت عليه المادة (46) و(47) من الميثاق.

\*- نقصد بالمساعدات الأخرى غير القوات العسكرية : كل ما يقدم دعما للقوات الدولية مثل : استعمال الموانئ ، المطارات، الطرق، مراكز التحكم والاتصالات، الاستخبارات المحلية، أجهزة الرصد وغيرها.

كما أنّ هناك حالة إيجاز استخدام القوة عندما يتعلق الأمر بالحق في الدفاع عن الذات وذلك بتصرف تلك الدول (أو مجموعة دول) في أي وقت والطريقة\* التي يراها ضرورية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وهو الأمر الذي أقرته المادة الأخيرة من الفصل السابع من الميثاق.

### ج- الفصل الثامن: الاتفاقيات الجهوية:

لا تقل أهمية هذا الفصل في عملية احلال السلم والأمن الدوليين عن ما جاء في الفصل السابع بحيث أنّه يمكن اعتباره امتدادا لما جاء في الفصل السابع بحيث أنّ هناك امكانية التصرف ضدّ اي حالة تهديد للأمن عبر المنظّمات الإقليمية بشرط ان تكون أهدافها متوافقة مع مبادئ واهداف الأمم المتّحدة وفق ما جاء في المادة (52). وذلك بتفويض من مجلس الأمن لهذه المنظّمات وإشرافه على النشاط بحيث لا يمكن التصرف لإعادة تأسيس الأمن في جهة او منطقة ما في العالم دون الرجوع الى مجلس الأمن حسب ما ورد في المادة (53) و(54) من ميثاق الأمم المتّحدة.

\* - غالبا ما تتمثل طرق الدفاع عن النفس بالهجوم المضاد وردع الهجوم وهي طرق لا تخلو من استعمال القوة العسكرية

## المبحث الثاني: آليات الأمم المتحدة في ترسيخ الأمن الدولي.

تستند الأمم المتحدة في تدخلاتها وعملياتها لإدارة الأزمات الدولية على عدة مدارس نظرية وقانونية تتخذ منها معيارا لتجسيد محتوى الميثاق المنشئ لها كما أن تطبيق هذه العمليات يعتمد على عدة مراحل وخطوات تهدف إلى إرساء السلم والأمن الدوليين.

### المطلب الأول: المعيار القانوني للأمم المتحدة.

تتخذ الأمم المتحدة من القواعد القانونية أسسا تسند أنشطتها إليها وهي القواعد والنظريات تشكل مرجعا أساسيا.

#### 1-العرف الدولي:

يحمل وجهين يتكونان عبر فترتين زمنيّتين متعاقبتين هما المسار الاجتماعي ونتيجة ذلك المسار التي تعتبر معيارا قانونيا. بحيث أنّ هذه الظاهرة مزدوجة إجماعيه أولا ثم قانونية.

أ- المسار الاجتماعي: يتميّز أساسا بالتكوّن المتعاقب والذي يمتد عبر الزمن ويمكن تصنيفه على أنه سلوك أعضاء مجموعة بشرية مقتنعة بضرورة احترام هذه العادة التي تعتبر ضرورية للحفاظ على الوضع القائم. وبمرور الوقت تصبح هذه العادات عرفا يتميّز بالعمومية والتلقائية في تبنيه والاستمرار عليه، سواء على المستوى الداخلي لهذه المجتمعات أو على المستوى الخارجي والدولي لها.<sup>1</sup>

#### ب- القاعدة القانونية:

وقد وصف الباحث جون كومباكو (Jean Combacau) هذه الظاهرة بالصيغة التالية: "من القاعدة إلى القانون" والسّر في نجاح هذا التحول من الفكرة المجردة الى قانون ملموس هو أنّه وبمجرد أن يكون ذلك السلوك أو النشاط منبثقا من قناعة الأفراد ويحظى بالالتزام فإنه يمكن إلباسه صيغة قانونية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -Pierre-Marie Dupuy, *Droit international public*, 8<sup>eme</sup> édition, (Paris : Dalloz, 2006) , p.332.

<sup>2</sup> -*Ibid*, p.333.

## 2- المدارس القانونية:

خلال النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت عدّة تحولات في الساحة الدولية شكلتها أساسا ظهور دول حديثة ناتجة من حركة التحرر، أدّى إلى طرح إشكالية ما مدى ارتباط تلك الدول حديثة النشأة بقواعد العرف الدولي التي وجد قبل قيامها. والتي لم تكن طرفا فاعلا في تشكيله. من هنا ظهر انقسام في رأي الباحثين الذي أدّى الى بروز نظريتين كل منها تمثل مدرسة قانونية.

## أ- المدرسة الإدارية : L'école Volontariste.

ظهرت هذه النظرية في نهاية القرن الماضي على يد الباحثين أمثال (تريبال وأنزيلوتي) (Triepel et Anzilotté)، بالنسبة لهذه النظرية لا يمكن الوصول الى تشكيل العرف الدولي الذي يتحول الى القانون الدولي خارج نطاق الإرادة والرغبة والقناعة الصادرة عن مبادرة موضوع القانون والذي نقصد به جماعة الأفراد أو المجتمع المحلي. كما لا يمكن فرضه على ذلك المجتمع إذا لم يكن مقبولا ولا يعبر عن تصوّراتهم وادراكاتهم حول طبيعة الظاهرة.

ويربط أصحاب هذه النظرية العرف الدولي بالإتفاقية بحيث أنها تمتلك خصوصية مميزة طبيعة غير رسمية وتعتمد على التوافق والإجماع. ولا تحتوي على طابع الشمولية بحيث أن الإتفاقية لا يمكن أن يعمل بها إلا بين الدول التي يعبر سلوكها على قبول محتوى تلك الإتفاقية.

## ب-المدرسة الموضوعية:

تأسست هذه المدرسة على أمثال الباحث سال.ج (G.Scelle). م.بوركين (M.Bourquin) وفيشلر (Ch. Visscher). والذين شكلوا دورا هاما في صياغة القانون الدولي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

بالنسبة لهذه المدرسة فإن العرف الدولي هو تلقائي ولا يحتاج الى النظر الى موافقة الدولة عليه بحيث أنه تصور سوسيولوجي بالدرجة الاولى. والعرف الدولي ما هو إلا تعبير عن ضرورة اجتماعية وأيضا يصير "G.Scelle" أن كل فعل مشكل للعرف الدولي هو مستقل ومنعزل عن الأفعال الأخرى والذي بالنتيجة لا يترك أي أثر للإتفاق سواء كان ضمنيا أو قسديا.

في هذه النظرية وبخلاف المدرسة السابقة فإن شمولية العرف الدولي قد تكون ناتجة عن قناعة وليس عن توافق كل الأطراف بحيث أنها تستدعي فقط أغلبية أعضاء المجتمع الدولي وليس كل الأعضاء. هذا ما يجعلها قابلة للفرض على كل الدول بغض النظر عن إقتناعها وعن محتوى العرف



والدول الغير مساهمة في بناء وتشكيل نص العرف الدولي إن الفرق الجوهرى بين المدرستين يكمن في أن المدرسة الإدارية تفسر العرف الدولي بالمعادلة التالية تبعية العرف للإدارة الدولية بينما المدرسة الموضوعية تقر بضرورة إحقاق إدارة الدول بالعرف الدولي<sup>1</sup>.

### 3- الإتفاقيات الدولية:

تشكل الإتفاقية الدولية أحد أهم الركائز الأساسية التي تستند إليها العلاقات الدولية والسبب وراء ذلك يكمن في أن الإتفاقية هي الشكل القانوني الأكثر تكليفا مع خاصية الفوضى التي تطبع النظام الدولي، بحيث أن الإتفاقية تعبر في آن واحد عن الإلتزام الفردي للدولة (من خلال وثيقة تعهد فردي يضمن إلتزامها بالمعاهدة)، وعن إلتقاء وتوافق إدارة عدة دول في تحرير نص القانون الذي يهدف إلى وضع مجموعة من الحقوق والواجبات المتبادلة وفي الأخير هذا ما يسمح بخلق علاقات قانونية إرغامية بين الدول السيادية.

#### أ- خصائص الإتفاقية الدولية: يمكن تلخيصها في ثلاث نقاط أساسية:

- وجود موضوعين في القانون الدولي على الأقل: نقصد بموضوع القانون الشخص المعنوي الذي يمتلك القدرة على إنتاج القانون الدولي وكل الدول تملك القدرة. والمادة السادسة من إتفاقية فيينا 1969 تؤكد ذلك في: " كل دولة لها الحق في إبرام معاهدات " « Tout Etat a la capacité de conclure des traités » والمنظمات الدولية تملك هذه الصلاحية أيضا.
- الإتفاقية وثيقة مكتوبة: إن كتابة نص الإتفاقية هو أهم المعايير التي تتميز بها. وكتابة هذا النص هو تحصيل حاصل للمفاوضات بين الدول حول طريقة صياغة محتوى وهدف الإتفاقية، المعاهدة الدولية.
- الإتفاقية الدولية تجمع بين الحقوق والواجبات.

باعتبار أنها تعبر عن إرادة الدول فإن غايتها هو إنتاج أثر قانوني يضمن توليد مجموعة من الحقوق للدول. وأيضا يحتم عليها واجب تنفيذ محتوى تلك الإتفاقية والسهر على تنفيذها والإلتزام بها<sup>2</sup>.

#### ب- تصنيف الإتفاقيات الدولية:

هناك معيارين أساسيين يوظفان في عملية التصنيف بين الإتفاقيات الدولية وهما المعيار الشكلي والمعيار الوظيفي.

<sup>1</sup> -Dupuy, *Op.cit*, pp.434-435.

<sup>2</sup> -Philippe Blachère, *Droit des relations Internationales*, (Paris : Editions du juris -classeur, 2004),pp.9-10.

• المعيار الشكلي: والذي يستخدم للتمييز بين الإتفاقيات من حيث الطريقة التي تم الإعتماد عليها في إنتاجها وعليه يمكن إيجاد نمطين: إتفاقيات ثنائية الأطراف وإتفاقيات متعددة الأطراف. الأولى يمكن اعتبارها بمثابة وسيلة تجمع بين إرادتين مختلفتين لدولتين. أما الثانية فهي ترسم قواعد لضبط سلوك الدول وهذه الطبيعة الشمولية تفسر التعقيد في النظام القانوني لهذه الإتفاقيات. مثال: اتفاقية 17 جويلية 1998 لتأسيس محكمة الجنايات الدولية الذي يتطلب وجود 60 عضو مصادق (دولة) لإعتماد تلك الإتفاقية وتفعيلها.

• المعيار الوظيفي: يهتم هذا المعيار بمحتوى الإتفاقية. و يميز بين نمطين أساسيين، إتفاقيات ذات طابع إنساني والتي تهدف إلى حماية الأفراد. ومبدئيا فإن هذا النمط يستفيد من نظام قانوني خاص به.

إتفاقيات دولية غير إنسانية ونقصد بها تلك الإتفاقيات التي تهتم بالميادين المختلفة التي تضبط العلاقات الدولية مثل ( إتفاقيات تجارية، إقتصادية،...).<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: اجراءات الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

تتخذ عمليات الأمم المتحدة منحى تصاعدي بمعنى آخر هذه العمليات تشكل مستويات متعاقبة يتم الإستعانة بأدناها وصولا الى أعلاها في حال فشل الإجراءات السابقة التي تم إتخاذها للوصول الى حل للأزمة ويمكن تقسيمها الى أربعة مستويات:

#### 1- صنع السلام mission de consolidation de la paix:

هو هدف يتطلب إنجاز الإستعانة بالوسائل السلمية والمساعي الحميدة لتحقيق الأمن الدولي وتعتمد على عدة عناصر وهي:

أ-المفاوضات **Les Négociations** : ونقصد بها تلك العملية التفاوضية والتي تتضمن كل الجهود السلمية التي يقوم بها أطراف الأزمة لمناقشة أوجه الخلاف بينهما وذلك بهدف التمكن من إدارة وحل تلك الأزمة بشكل توافقي يضمن خروج الطرفين بنتيجة متعادلة نسبيا يقوم خلالها كل طرف بالتنازل عن جزء من مطالبه في سبيل تحقيق التوافق. وقد تكون النتائج متباعدة نسبيا وهذا أهم معيار لتقسيم درجة نجاح المفاوضات. فيمكن عدة نتائج للطرفين، إما رابح/رابح أو رابح/خاسر أو خاسر/خاسر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Blachèr, *op.cit*, p.11.

<sup>2</sup> - زياد الصمادي، "حل النزاعات"؛ برنامج دراسات السلام الدولي، (جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة، 2010/2009)، ص61.

وتعتمد عملية التفاوض على مجموعة خطوات:

• التحضير للمفاوضات: تتضمن هذه الخطوة تحديد الأهداف المنتظرة من المفاوضات وذلك بدراسة كل الإحتمالات بحيث هناك هدف أعلى وهو الذي يحقق كل ما يسعى إليه الطرف في المفاوضات. وهدف أدنى وهو الذي يضمن الحصول على أقل نسبة من النتائج التي يسعى الطرف لبلوغها. و الهدف المحتمل والذي يعكس العقلانية في الغاية التي يطمح إليها أطراف المفاوضات.

• عرض ومناقشة المشكلة في هذه الخطوة يسعى كل طرف الى تقديم تصوره عن الوضع والأخذ بعين الإعتبار الظروف المحيطة بالأزمة مثل الإنصاف إلى الطرف الآخر وتحليل وتقسيم نظرتة للمشكلة.

• إقتراح الحلول من خلال طرح المشكلة ودراستها ، تظهر في الأفق مجموعة من الحلول المحتملة للمشكلة ويقوم كل طرف بالإقتراح.

• التفاوض حول تبني الحل الأمثل وفي هذه الخطوة تتم عملية التفاوض لتمرير أنسب وأفضل الحلول المقترحة من الجانبين

• الوصول الى إتفاق: في هذه المرحلة يتم تبني الإتفاق انهائي بين الأطراف ويتم العمل على تجسيده على الميدان.

ج- الوساطة **La médiation**: هو الجهد الذي به طرف ثالث مستقل عن أطراف الأزمة ويتسم بالحيادية ويعمل لمساعدة الأطراف للوصول الى التسوية وذلك من خلال لعب دور محوري في العملية اذ يقوم بتوسط الطرفين المتنازعين وينظم لقاء وجها لوجه بينهما ويقوم هذا الطرف الوسيط بالتدخل مباشرة في طرح صلب المشكلة، وكثيرا ما تم هذا بين الدول مثلما قام به الرئيس الأمريكي Jimmy Carter أثناء المفاوضات بين مصر وإسرائيل في كامب دافيد عام ألف وتسعمائة وثمانية وسبعون (1978) أو الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في قمة كامب دافيد عام ألفين بين إسرائيل وفلسطين ، وفي أحيان أخر فإن الطرف الثالث يتمثل في الأمم المتحدة والتي الأمين العام الأممي لإختيار الشخصيات التي تتولى الوساطة الأممية، هذا بعد ظهور المخاطر الأمنية على شخصية الأمين العام<sup>1</sup>.

\* - في 19 أوت 2003 تم إغتيال المبعوث الأممي "سيرجيو فيرو دو ميلو Sergio veiro de Mello" بعد تفجير مقر الأمم المتحدة ببغداد.  
1 - Blacher, *Op.cit*, p.119.

د- التحكيم **L'arbitration**: تعد إتفاقية لاهاي عام 1907 « La Haye » المرجع الأول لعملية التحكيم في القانون الدولي. وتعمل محكمة العدل الدولية « CIJ » لتطبيق ما ينص عليه القانون الدولي، وهذا بإحترام مبدأين أساسيين:

• قبول الطرفين بالتحكيم **Le compromis d'arbitrage**: لكي تباشر عملية التحكيم الدولي لابد من قبول طرفا النزاع بالمثل أمام الهيئة الدولية التي تقوم بعملية المقاضاة "محكمة العدل الدولية"، وهذا بعد ضمان تأسيس إتفاقية بين الطرفين تقضي بالإمتثال للتحكيم مع مراعاة الإعلان عن أسماء الحكام قواعد المحكمة، ومعرفة الطرفين لطبيعة القواعد المختارة للفصل في النزاع.

• حرية إختيار الحكام : للأطراف الحرية في إختيار تشكيلة الأعضاء المكلفين بتسوية النزاع وهذا المبدأ هو الخاصية التي تميز التحكيم الدولي عن اللجوء الى المقاضاة الدولية<sup>1</sup> وتجدر الإشارة إلى طبيعة الأطراف ، فهذه الأخيرة قد تكون إما دولا أو تكون بين دولة ما وبين منظمة دولية ، أو مؤسسة أو شركة (إقتصادية، أمنية، ...).

هـ- التسوية القضائية: تتم هذه العملية عن طريق إبلاغ طرف عن طرف لدى محكمة العدل الدولية ورفع القضية إليها من أجل التحقيق فيها، وكذلك تطبيق ما ينص عليه القانون الدولي من عقوبات وغرامات<sup>2</sup>.

• التعويض: ويتمثل في دفع طرف النزاع للطرف الآخر مبلغ من المال يوجد كتعويض عن الأضرار التي لحقت بالطرف المتأثر، لكن تبقى هناك إشكالية تقنية تتمثل في طريقة تقييم الأضرار.

• تصليح الأضرار: في هذه الحالة يقوم الطرف صاحب الفعل غير القانوني بالفعل على إعادة الوضعية التي كانت عليه قبل حالة العدوان.

• الاعتراف والاعتذار: نقصد بها البيان الرسمي الذي من خلاله تقوم الدولة بالإعتراف بمسؤوليتها في ممارسة نشاط غير قانوني\* تجاه طرف معين ، وهذا يكون في حالة الإعتداء الأخلاقي على طرف ثاني، ويتضمن البيان بروتوكولا رسميا يدون إعتذارا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - Blachère, *Op.cit.*, pp.126-128.

<sup>2</sup> - الصمادي، مرجع سابق، ص61.

\* أفضل مثال على هذه الحالة هو قضية رينبو وار « Rainbow Warrior » في 1985 بعد أ، هاجمت المخابرات الفرنسية سفينة تابعة للمنظمة غير الحكومة غرين بيس « Green peace » في المجال البحري لنيوزيلاندا.

<sup>3</sup> - Blachère, *Op.cit* , pp 107-109.

2- **حفظ السلام mission de maintien de la paix :**

تتطلب عمليات حفظ السلام غالباً استخدام القوة العسكرية لفرض النظام وإعادة الأمن إلى أماكن النزاعات، وتستلزم هذه العمليات الموافقة من طرف حكومات الدول المعنية بالأزمة إضافة إلى مشاركة جنود حفظ السلام في العديد من الأنشطة التي تشتمل على :

- إنشاء مناطق منزوعة السلاح ومراقبتها.
- مراقبة عمليات نزع السلاح والحفاظ على النظام في المناطق المدنية.
- مراقبة الانتخابات وتقديم المساعدات الإنسانية.

ومنذ عام ألف وتسعمائة وثمانية وثمانون (1988) وتضاعفت عمليات الأمم المتحدة في حفظ السلام، والقرار الأممي رقم ستمائة وسبعة وثمانون (687) المتبني في الثالث من أبريل عام ألف وتسعمائة وواحد وتسعون (1991) أثناء حرب الخليج عمد إلى إنشاء وتأسيس عملية ميونيخ « Monuik التي تعتبر إجراء غير مألوف، فوق الفترة الخامسة للقرار تم الإقرار بعملية مراقبة منطقة منزوعة السلاح تقع بين العراق والكويت تم الإتفاق عليها بين البلدين منذ ألف وتسعمائة وثلاثة وستون (1963).

كما أن عمليات حفظ السلم قد تكون في مناطق محددة داخل الدولة الواحدة، وهذا ما حصل في البوسنة والهرسك أين تم الاعتماد على هذا الحل لأول مرة وفق ما جاء في القرار الأممي رقم ثمانمائة وتسعة عشر (819) عام ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعون (1993) حيث طالب مجلس الأمن كل الأطراف المتنازعة بخلق منطقة آمنة لا أي هجمات عسكرية من أي طرف ثم دعم القرار الأول بقار ثاني رقم ثمانمائة وأربعة وعشرون (824) عام ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعون (1993) يقضي بتراجع وانسحاب كل القوات المسلحة للأطراف المتنازعة عن المنطقة التي حددها مجلس الأمن<sup>1</sup>

لا يمكن إهمال البعد الإنساني في عمليات حفظ السلم فغالبا ما يكون الهدف الأول من العملية الأولى هو حماية العمليات الإنسانية (ضمان وصول الإسعافات إلى الضحايا)، و قد لا تكفل هذه العملية بالنجاح مثلما هو الحال في روندا أين واجهت كارثة إنسانية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Yves Petit, *Droit international du maintien de la paix*, (Paris : librairie générale des droits et de la Jurisprudence « L.G.D.J », 2000), pp.59-61.

<sup>2</sup> - *Ibid*, p.62.

**3- فرض السلم : Opération d'imposition de la paix**

تحمل الأجندة المتعلقة بالسلم مجموعة من المميزات من حيث آلياتها ويمكن تناول عملية فرض السلم من الطرح الفرنسي بحيث أنها تعتبر هذه العملية مرتكزة على ثلاث فئات متعاقبة تؤدي إلى عملية فرض السلم ،الفئة الأولى هي صنع السلام وهي عملية تستند إلى الفصل السادس(06) من الميثاق الأممي والذي يهدف إلى تحقيق السلم عن طريق توافق الأطراف المتنازعة على تسوية الخلاف بشكل سلمي، والفئة الثانية هي إصلاح السلم وهي عملية تستند إلى الفصل السابع(07) من الميثاق الأممي حيث يتم حماية المدنيين في الدولة الضحية من كل أنواع العدوان ، أما الفئة الثالثة فهي تقضي بفرض السلم وهي عملية نابعة أيضا عن الفصل السابع لكن مع استعمال القوة ضد الطرف المعتدي .

لكن المناخ الدولي الجديد الذي برز بعد ألف وتسعمائة وتسعون (1990) أعطى لمجلس الأمن المبادرة بعدة عمليات لصنع السلم وأخرى لحفظ السلم، ووصل إلى حد خلق عمليات مختلطة تجمع بين الأولى والثانية وتعتبر بمثابة الجيل الثالث للعمليات حيث تجمع بين الفصل السادس والفصل السابع .

حسب ما يؤكد الباحث « ب-ستيرن B.Stern » والمؤكد هو أن لهذه العملية الحديثة عدة صعوبات تحد من مستوى فعاليتها وأهمها.

إن مجلس الأمن يتبنى قرارات كثيرة في مدة زمنية ضئيلة ما يجعل القوات في الميدان تتحول الى تنفيذ القرارات الأخيرة قبل إتمام تطبيق القرارات الأولى والوصول إلى نتائجها وتقسيمها

إن هذه العمليات تتعارض مع عمليات تتعارض مع عملية صنع السلام في ثلاث مبادئ أساسية لهذه الأخيرة وهي موافقة الأطراف على العملية الشمولية (عدم الإهتمام بمنطقة معينة في الدولة وإهمال المناطق الأخرى) وعدم إستخدام القوة وأفضل مثال يوضح هذا الفشل والعجز هو ما لوحظ في حالة البوسنة والهرسك.

التكلفة الكبيرة لهذه العمليات على عكس عمليات صنع السلم فإن عملية فرض السلم تتطلب تمويلا كبيرا للعتاد الحربي الذي تعتمد عليه.

**4- عملية بناء السلم : mission de construction de la paix**

تعتبر الإصلاحات التي تخضع لها الدولة والتي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة من خلال عمليات السلام الجيل الثاني للمهام الأممية بعدما كانت تقتصر فقط على النشاطات العسكرية مثل وقف

إطلاق النار فإن هذا التطور الملموس في عمليات التدخل تشمل التركيز أكثر على المهمات ذات الطابع المدني، والذي يدعى بعملية بناء السلم بحيث يتم بناء هياكل سياسية وإدارية جديدة، لأن تلك القديمة غالباً ما تكون مدمرة بعد نهاية الصراع الداخلي بين الأطراف في الدولة

إحدى أولى الأنشطة التي تقوم عليها عملية السلام هي الانتخابات بحيث أن هذا الدعم الانتخابي يتبعه دعم دستوري وإداري وهو ما يعطي للدولة الوسائل القانونية الضرورية التي تسمح لها بتسيير أنشطتها وفقاً للشرعية، ويمثل إعادة تأسيس الدولة على أسس ديمقراطية والسبيل لإعادة إصلاح الدولة من خلال مؤسساتها الجديدة التي تنظم لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم داخل النسيج الاجتماعي وذلك بتوفير الشروط الاقتصادية اللازمة: وتعد عملية بناء السلام التي قامت بها الأمم المتحدة في كامبوديا في عام ألف وتسعمائة وواحد وتسعون (1991) إحدى أولى المهمات لها ولذلك وفق القرار رقم سبعمائة وثمانية عشر (718) عام ألف وتسعمائة وواحد وتسعون (1991) لمجلس الأمن لإنهاء الأزمة ثم القرار رقم سبعمائة وخمسة وأربعون (745) عام ألف وتسعمائة وإثنين وتسعون (1992م) الصادر عن مجلس الأمن والذي يتضمن إرسال إثنين وعشرون (22) ألف فرد كخطوة أولى تقوم بضمان إعادة هيكلة وإصلاح عدة ميادين أهمها الإدارة المدنية، حقوق الإنسان، الشرطة المدنية تنظيم ومراقبة الانتخابات، التواجد العسكري لضمان الأمن، إعادة اللاجئين وإصلاح المنشآت المتضررة من النزاع.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: نفاذية قرارات مجلس الأمن.

لقد أوكلت المهمة الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن وذلك وفق ما جاء في الفصل السابع (07) من الميثاق المنشئ للهيئة في عام ألف وتسعمائة وخمسة وأربعون (1945)، ويفتقد مجلس الأمن بعدة إمتيازات مقارنة بالأجهزة الأخرى في الهيئة، وتتمثل هذه السلطات في:

#### 1- الإستقلالية في إتخاذ القرارات L'indépendance décisionnelle :

باعتبار مجلس الأمن أهم جهاز في الأمم المتحدة فإن كل القرارات الصادرة عنه تحمل صفة الهيئة، بمعنى آخر فإن مجلس الأمن يتصرف بإسم الهيئة ككل وليس باسم أعضائه وهذا ما تنص عليه المادة الرابعة والعشرون (24) من الميثاق، وهناك من الباحثين من يحلون هذا المعيار تحت زاوية النظرية العضوية « Théorie Organiciste » المؤسسة من طرف المختص في الدسترة كالري مالبرغ « Carré Malberg » تتركز هذه النظرية على فكرة أن الجماعة لا يمكن أن تصل إلى تحقيق

<sup>1</sup> -Petit, *Op.cit*, pp.65-67.

أهدافها إلا من خلال تفويض جهاز مؤهل قانونيا للعمل على تلبية تلك المساعي، بحيث أن لهذا الجهاز سلطة خلق وفرض قراره على الإدارة المشتركة، وبدون هذا الجهاز فإن الجماعة تقع في وضعية الإختلافات، والتردد ولا تستطيع توحيد وجهات النظر المختلفة للأعضاء من أجل تبني قرار موحد، ومن خلال هذه الفكرة فإن المجتمع الدولي يتبنى نفس المبدأ فمجلس الأمن هو الذي يمثل مجموعة الدول ويفرض النظام لأن الدول موافقة على ذلك المبدأ بمجرد المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة.

مبدأ الاستثناء في المساواة بين الدول.

إن مجلس الأمن يتكون من فئتين من الأعضاء (دائمين وغير دائمين) وبحسب ميثاق الأمم المتحدة فإن مبدأ عدم المساواة هو الذي يضمن الفعالية في النظام العام للهيئة الميثاق يكرس مبدأ تفوق الدول الخمسة (05) على الدول الأخرى من خلال الإعتراف بمبدأ الإعتراض "حق الفيتو" وهذا مبرر بالتفوق العسكري والسياسي لهذه الدول في الساحة الدولية، بحيث لها القدرة على تنفيذ وتحمل مسؤوليات أكبر من الدول الأخرى في مجال الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.<sup>1</sup>

ومن خلال هذا الإطار يمكن لمجلس الأمن التصرف بإستقلالية تامة وتبرير سلوكه وتحسين قراراته المتعلقة بالشأن الدولي والتي تنصب في مجال العمل على المحافظة على السلم والأمن الدولي .

## 2-تحديد هوية منفذي القرارات Les agents de l'execution :

لا تقل هذه السلطة عن السلطة الأولى ( الإستقلالية ) بحيث أن لمجلس الأمن صلاحية وإمتياز يؤهله لإختيار وانتقاء أعوان تنفيذ القرارات التي يلخص إليها المجلس وهذا يرتبط بصورة أساسية بالشكل الذي يراه مجلس الأمن مناسبا وفعالاً.

يعتمد مجلس الأمن على المادة واحد وأربعون (41) من الميثاق لإستدعاء الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لتطبيق الإجراءات اللازمة والتي يملها مجلس الأمن، ويمكنه أيضا تحديد حجم القوة المستعملة وكذا مداها ، وفق نفس المبدأ فإن لمجلس الأمن حرية إختيارعدد الدول الأعضاء اللازمة لتنفيذ القرار فقد تكون الدعوة موجهة الى جميع الدول كما يمكن أن يختص البعض منها وهذا ما يسمى بتفريد الدعوة وهذا وفق ما تقتضيه الظروف وهو نوعان :

<sup>1</sup> - Nathalie Thomé , *les pouvoirs du conseil de sécurité au regard de la pratique récente du chapitre VII de la charte des Nations unis*, (France, Presses Universitaires d'Aix Marseille, 2005), pp.48,49.



• تفريد إيجابي Individualisation Positive : ويكون ذلك في حالة إنتقاء مجلس الأمن لبعض من الدول فقط لعملية تنفيذ تلك الإجراءات والمتمثلة في إثارة القضية ،دعم الجهود والمساعي فيها وفي بعض الأحيان العمل على تدويل تلك القضية وأفضل مثال على ذلك هو قضية روديسيا \*Rhodesie\* وفق القرار مئتان وواحد وعشرون (221) عام ألف وتسعمائة وستة وستون (1966) لمجلس الأمن.<sup>1</sup>

• تفريد سلبي Individualisation négative : وفي هذه الحالة تكون الإجراءات عكس الأولى بحيث يتم إعفاء بعض الدول من تنفيذ وتطبيق قرارات مجلس الأمن حول قضية ما لكن الإشكالية تكمن في كيفية تبرير إعفاء بعض الدول من تنفيذ هذه القرارات في حين أن هناك دولاً أخرى في نفس الوقت تفرض عليها عملية تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن؟

### 3- سلطة الإخضاع Le Pouvoir de Soumission :

بإستطاعة مجلس الأمن إخضاع الهيئة للإلتزام بقراراته وذلك نظراً لإملاكه القدرة والإمكانية لإعطاء الصفة القانونية لكل ما يصدر عنه، وتكون هذه السلطة موجهة إلى عدة فئات .

#### أ- الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة :

بالرغم من أن جميع دول العالم أصبحت تحت لواء الأمم المتحدة ، بعد انضمام سويسرا إليها ، فإن الفقرة السادسة (06) من المادة الثانية (02) من الميثاق الأممي تعلن أن المنظمة تحرص على أن تتصرف الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة بالشكل الذي يتماشى مع مبادئها التي تعد ضرورية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .<sup>2</sup>

#### ب- المنظمات الإقليمية Les Organisations Régionales :

بموجب المادة الثالثة والخمسون (53) من الميثاق الأممي فإن العلاقة بين مجلس الأمن وبين الهيئات الإقليمية هي علاقة هرمية وتبعية، وقد تكون ذات أثر إرغامي لهذه الهيئات الإقليمية، غير أن مجلس الأمن لا يستطيع تطبيق هذا الميكانيزم بشكل صريح مما أدى إلى نشوء علاقة بالمنطق التعاوني، والشراكة أكثر من الهيمنة والسيطرة، وذلك في حدود ما جاء في الميثاق الأممي . وقد إعتد

\* - روديسيا كانت تحت الإدارة البريطانية ، لكن وبعد الإضطرابات بين الطرفين قامت بريطانيا بعدة إجراءات تصعيدية لكن في الأخير اضطرت لإعلان الإستقلال لهذا الإقليم ،لكن في المقابل قام مجلس الأمن بدعوة جميع دول الأعضاء في الأمم المتحدة للإمتناع عن أي نشاط يمكن أن يساعد ويدعم النظام غير الشرعي في ذلك الإقليم، ونقصد بالإمتناع التزويد بالأسلحة ، العتاد الحربي، قطع العلاقات الاقتصادية وفرض الحصار على البترول ، وقام مجلس الأمن بتعيين كل من بريطانيا والبرتغال لتنفيذ هذه المهمة .

<sup>1</sup>-Thomé, *Op.cit*, pp, 202, 205.

<sup>2</sup>-*Ibid*, p. 235.

مجلس الأمن على مبدأ نقل الصلاحيات لهذه المنظمات في حدود إمكانياتها وحجم مسؤولياتها. مثل ما هو الحال لمنظمة الحلف الأطلسي<sup>1</sup>. \* L'OTAN

### ج- المنظمات الدولية Les Organisations Internationales:

تخضع هذه المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة لسلطة مجلس الأمن ، وباعتبارها أعضاء في عائلة الأمن المتحدة ، فحسب قواعد القانون الدولي العام فإن امتثال هذه المنظمات الفرعية للأمم المتحدة لقرارات مجلس الأمن لا تتم إلا من خلال مبدأ الإجماع ، في إطار إتفاقيات التعاون مع المجلس الإقتصادي والإجتماعي ، وفق ما تبينه المادة الثالثة والستون (63) من ميثاق الأمم المتحدة<sup>2</sup> مثل منظمة التغذية العالمية « FAO » .

وتتلخص أهم أنشطة مجلس الأمن والسلم الدوليين وهذا وفق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة

- التحقيق في كل خلاف أو موقف من شأنه أن يولد نزاع بين الدول .
- تحديد وسائل التسوية للخلافات .
- التحقق من وجود أي تهديد للأمن أو أي نشاط عدواني وتحديد الإجراءات الواجب إتخاذها .
- دعوة الدول الأعضاء إلى تنفيذ العقوبات الإقتصادية وغيرها من الإجراءات التي لا تعتمد على القوة العسكرية تجاه الطرف المعتدي .
- إتخاذ إجراءات ذات طابع عسكري ضد الدولة المعتدية في حال فشل الطرق السلمية لحل القضية
- التوصية بقبول أعضاء جدد وتحديد الشروط التي من خلالها يمكن للدولة أن تصبح منخرطة في محكمة العدل الدولية
- توصية الجمعية العامة في تعيين الأمين العام وإنتخاب قضاة محكمة العدل الدولية<sup>3</sup> .

### المطلب الرابع: الجمعية العامة والديبلوماسية الوقائية :

#### 1- مفهوم الديبلوماسية الوقائية :

يمكن إعتبارها آلية تعمل على تجنب ظهور خلافات بين أطراف معينة، وتمنع أي خلاف من أن يتحول إلى نزاع مفتوح، وإذ وقع هذا النزاع فعليا فإنها تعمل على ألا يتوسع مداه.

\* - منظمة حلف الشمال الأطلسي Organisation du Traité de l'Atlantique du Nord تأسس في عام 1949 إثر معاهدة بروكسل وهو يضم 28 دولة مقره في بلجيكا . أنشأ بهدف مواجهة الخطر الشيوعي. (Mourre, *Op.cit*, p.1532).

<sup>1</sup> - Thomé, *Op.cit*, p. 236.

<sup>2</sup> - *Ibid*, p. 238.

<sup>3</sup> - Pierre Edouard Deldique, *Faut-il Supprimer l'ONU*, (paris : Hachette littératures, 2003), P.34.

*"La diplomatie préventive a pour objet d'éviter que les différends ne surgissent entre les parties, d'empêcher qu'un différend existant ne se transforme pas en conflit ouvert, et si un conflit éclate faire en sorte qu'il s'étend le moins possible."*<sup>1</sup>

يظهر هذا التعريف أن نشاط الأمم المتحدة يتزامن مع مراحل تطور الأزمة بحيث أنها تترصد أي خلاف بين طرفين من المحتمل أن يتحول إلى نزاع أو حرب، تكمن مهمتها الأساسية في العمل على تسوية الخلاف في مراحله الأولى وهذا الدور تقوم به الجمعية العامة من خلال الإبلاغ عن الخلاف وتدويل المسألة وإيصال الملف إلى مجلس الأمن ، ويقوم المبعوث الأممي ببذل كل المساعي الحميدة في عملية الوساطة بين الأطراف لإنهاء وتسوية الخلاف .

## 2- فواعل الدبلوماسية الوقائية :

يتعين القيام بمهمة تسوية الخلافات باستعمال وسائل دبلوماسية ويتخصص في ذلك شخصيات دولية تمثل الأمم المتحدة في مهمتها من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

أ- **المبعوث الأممي:** وقد يختلف إنتماء هذا المبعوث التابع للأمم المتحدة فقد يكون الأمين العام للأمم المتحدة أو أحد أعضاء جهاز الأمانة العامة للأمم المتحدة مثل نائب الأمين العام أو غيره من طاقم هذا الجهاز .

ب- **إمتميازات المبعوث الأممي:** يتمتع المبعوث في الأمم المتحدة ب ما يدعى بالحصانة الدبلوماسية " La protection diplomatique " ويظهر ذلك في عدة مستويات سواء من الجانب الشخصي أو الجانب المادي .

• عدم التعرض للشخص صاحب المهمة الدبلوماسية : بحيث أنه لا يمكن إخضاعه لأي شكل من أشكال التوقيف أو الإعتقال والدولة المضيفة تعامله بكل إحترام وتأخذ كامل الإحتياطات من أجل منع أي محاولة للمساس بشخصيته، كرامته وحرية.

• عدم المساس بتملكات المهمة الدبلوماسية ، ويتضمن هذا الإجراء أيضا عدم الدخول إلى المنشآت التابعة للمهمة الدبلوماسية دون أخذ الإذن من المسؤول والمفوض الأول للمهمة الدبلوماسية .

• عدم المساس بالأرشيف والوثائق الصادرة عن عملية البعثة الأممية .

<sup>1</sup> - الصمادي، مرجع سابق، ص.64.

- إستحالة منع الخطاب والإعلان والتواصل لصاحب المهمة في البعثة الدبلوماسية لهيئة الأمم المتحدة ، ويشمل ذلك الخطاب الرسمي الصادر عن المبعوث الأممي فلا يمكن حذفه أو تحريفه.<sup>1</sup>
- 3- وسائل الدبلوماسية الوقائية :

تتلخص أهم الوسائل في مضاعفة التحالفات والإتفاقات ، لكن تبقى المساومة " Le Marchandage " هي أهم إحتمال للوصول إلى إتفاق لحل الخلاف وتعتمد هذه العملية على نظرية المباريات المعتمدة في العلاقات الدولية . ويكون لها إحتمالين : إما هناك نتيجة صفرية أو نتيجة غير صفرية وهذا من منطلق العقلانية التي يتمتع بها اللاعب الذي يسعى لتحقيق أهداف تكون نابعة من البيئة الخارجية كما يؤثر أيضا مستوى الفهم والإدراك والتنبؤ وإستباق الأحداث ما يتيح للاعب أخذ الحيطة ، وتغيير مسار الأحداث إما بالتراجع أو الإنسحاب أو الإستمرار لتحقيق المكاسب . وهذا حسب ما يدعي بالإختيار المزدوج الإحتمال « le dilemme » وفق قاعدتين أساسيتين : القاعدة الأولى تقوم بالتقدير بين مستوى التكاليف مع مستوى المكاسب « coûts / bénéfices » والقاعدة الثانية تقوم على المساومة بين المكافئة والعقاب « Récompense/punition » .

وأفضل مثال يفسر هذه الحالة هو السباق نحو التسلح الذي جرى بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين الإتحاد السوفياتي في ظل الحرب الباردة .<sup>2</sup>

#### 4- الدبلوماسية القهرية « La Diplomatie coercitive » :

إن إحدى المفارقات التي تميز الدبلوماسية هي إستعمالها في بعض الحالات الأسلوب الصلب أي إعتقادها على وسائل وطرق قهرية إرغامية . وهو خليط بين الدبلوماسية وبين القوة . وهناك علاقة متبادلة بين آليات السياسة الخارجية وبين الدبلوماسية ومن هذا لتستعمل الدبلوماسية القهرية لتحقيق أهداف وغايات بوسائل تتعدى المساومة ولا تصل لحد اللجوء إلى إستعمال القوة .إنما التهديد باستعمال القوة من أجل إشتمالية الموافقة وقبول التعاون والمباحثات، ويصفها "ريمون آرون « Raymond Aron » كما يلي :

" في حالة السلم السياسة تتخذ المساعي الدبلوماسية بدون إستعمال اللجوء إلى السلاح والتهديد بإستعماله . في حالة الحرب السياسة لا تلغي الدبلوماسية لأن هذه الأخيرة تسير العلاقات مع الحلفاء والأطراف المحايدة . وتستمر في التصرف ضد العدو ضمنا سواء من خلال تهديده بالسحق أو عبر فتح منفذ للسلم " .

**« En temps de paix la politique se sert des moyens diplomatiques sans exclure le recours aux armes au moins à titre de menace. En temps de guerre, la politique ne**

<sup>1</sup> -Sidi Mohamed Sidaty, *Memonto des relations diplomatiques*, (paris :L'Harmattan, 2010), pp. 17-19.

<sup>2</sup> -karine Premont, *la politique étrangere des grandes puissances; L'impossible convergence des interets*, (Canada : presses Universitaire de Laval PUL, 2011), pp. 162-163.

*donne pas congé à la diplomatie, puisque celle-ci conduit les relations avec les alliés et les neutres d'écrasement, soit qu'elle lui ouvre une perspective de paix. »<sup>1</sup>*

---

<sup>1</sup> -Premont, *Op.cit*, p.167.

## خلاصة الفصل

لا شك أن منظمة الأمم المتحدة تبقى أكبر منظمة دولية تعنى بالامن الجماعي استطاعت أن تحمل مشروع السلم والأمن الدوليين عبر مختلف مراحل وفترات تطور النظام الدولي الحديث بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية. إلا أنه وبعد كل هذه الفترة يمكننا استنتاج:

ان الأمم المتحدة تقوم على اسس ومبادئ مثالية لا يمكن تحقيقها في واقع بالنظر إلى طبيعة العلاقات بين الدول التي لا تخلو من الصراع.

يؤدي عامل الإختلاف وعدم التوازن في اجهزة وهياكل الأمم المتحدة أحد أهم أسباب إنتقاد الميثاق المؤسس لها باعتبارها غير صالح لكل الفترات الزمنية.

تتشكل الأمم المتحدة من الدول والتي تعتبر متساوية في المسؤوليات والواجبات مبدئياً وهذا ما لا نجده في الواقع بحيث أن هناك دولاً تتمتع بامتيازات تسمح لها بالتأثير في مسار العلاقات الدولية بحيث أن الإجراءات والآليات التي تعتمدها الهيئة في سبيل ارساء السلم والأمن الدوليين غالباً ما تكون تحت تصرف بعض الدول في المجتمع الدولي نتيجة لغياب سلطة عليا تفرض الرقابة على هذا الكيان الدولي .

## الفصل الثاني

# دور الأمم المتحدة في إدارة

# أزمة ليبيا و سوريا

شكلت الأزمة التي اجتاحت ليبيا وسوريا في ألفين واحد عشر والتي كانت في جوهرها مظاهرات تسعى للتغيير السلمي نقطة تحول كبيرة في مسار تلك الدول بحيث أن الأزمة الداخلية سرعان ما تحولت إلى قضية دولية ما استدعى تدخل الأمم المتحدة من أجل تسويتها.

ويتناول هذا الفصل دور الأمم المتحدة في ظل الأزمة في ليبيا وفي سوريا مستغزقا الحالتين من مختلف الجوانب انطلاقا من الإطار العام للأزمة الذي يتضمن بدايات وتطورات الأزمة في كلتا الدولتين، كخطوة أولى يليها التطرق الى محتوى أليات الأمم المتحدة لتسوية الأزمات.



## المبحث الأول: الأمم المتحدة والأزمة في ليبيا.

إن موقع ليبيا بين مصر وتونس جعلها تتأثر بدرجة كبيرة بالأحداث التي ميزت هذه الدول الحدودية والمناهضة للأنظمة السياسية القائمة فيها، سرعان ما كان التأثير كبيرا بإنتقال الأحداث إليها وظهور أزمة سياسية، قامت بتحريكها عدة عوامل شكلت الإطار العام لها ولهذا الأخير دور كبير في بناء تصورات وإدراكات المجتمع الدولي والأمم المتحدة بشكل خاص.

## المطلب الأول: الإطار العام للأزمة الليبية.

لقد كانت للأزمة في ليبيا عدة خلفيات تاريخية، سياسية، داخليا وحتى خارجيا. ليبيا عدو الغرب منذ القدم، صنفت ضمن الدول الداعمة للإرهاب، فرض عليها حصار دام ثمانية عشر سنة (18)، ما بين (1986 - 2004)، تم رفعه بعد إستجابتها لمجموعة من الشروط، كالتخلي عن البرنامج النووي، المشاركة في محاربة القاعدة، والتحكم في آفة المهاجرين الأفارقة<sup>1</sup>. لكن ومع كل هذا لم تستسلم ليبيا من حدوث أزمة أدت إلى عودة تدخل الغرب وهنا يمكن التساؤل عن العوامل المحركة في ليبيا وأسباب إنفجار الأوضاع.

## 1- جذور وأسباب الأزمة في ليبيا:

إن الأزمة في هذه الدولة ناتجة عن عملية تراكمية لمجموعة من العوامل المتفاعلة بينها. ويمكننا حصرها في مجالين رئيسيين هما:

أ- **السلطة المطلقة للقذافي:** تعتبر فترة حكم القذافي\* لليبيا نموذجا منفردا في طبيعة النظام السياسي في الوطن العربي، وحتى على الصعيد الدولي، بإعتبار أنه وصل إلى السلطة عبر إنقلاب عسكري ضد الملك إدريس الأول عام ألف وتسعمائة وتسعة وستون (1969). وذلك وضعه لتأسيس المجلس القيادي للثورة (CCR) « le conseil de commandement de la révolution » بإعتباره من الضباط الأحرار.

<sup>1</sup>-Pierre Vallaud, Atlas géopolitique de la méditerranée contemporaine, (Beyrouth : Presses de L'université saint-joseph, 2012), p.98.

\* - القذافي: رجل دولة ليبي ولد في مدينة سيرت عام (1942)، كان أبرز الضباط الإقلابيين على نظام إدريس الأول في (1969)، صار رئيس المجلس الثوري حكم ليبيا لمدة دامت 42 سنة، وقد إنتهج الأيديولوجية الإشتراكية العربية التي أسسها على الإسلام. توفي عام (2011).

بعد توليه السلطة إعتد نظام الحزب الواحد، (نظام أوليغارشي) وقد عمد على تطبيق إيديولوجيته الخاصة في السياسة والتي دون مضمونها في " الكتاب الأخضر" وأهم ما يستند إليه هذا النظام هو خاصية تعيين المسؤولين وعدم إعتداد عملية إنتخابية.<sup>1</sup>

شكل هذا النظام الذي دام أكثر من أربعين سنة "40" أحد عوامل الضغط داخل أوساط المجتمع الليبي والتي عمل العامل الإعلامي الخارجي على توسيعها.

ب- التأثير بالثورات العربية الأخرى: إن أحد أهم الأسباب وراء بروز الأزمة في ليبيا هو عامل التأثير بما يحدث في الدول المجاورة، او ما يسمى ب « L'effet de domino » فكانت الأوضاع في كل من تونس ومصر تؤثر على الحالة في ليبيا باعتبار أن الثورة في تونس نجحت في إسقاط نظام زين العبدین بن علي الذي تولى السلطة منذ عام ألف وتسعمائة وتسعة وستون "1969"، وقد قام هذا النظام بالعديد من الانتهاكات ضد أبناء هذا الشعب، وفي العديد من المناسبات أبرزها في عام ألف وتسعمائة وستة وتسعون (1996) و ألفين وخمسة 2005\*.<sup>2</sup>

## 2- بروز الأزمة وتطورها :

تعد المظاهرات التي تطالب بالتغيير الوقود الأول للأزمة وقد إكتسحت مدينة بنغازي منذ فيفيري، وقد إجتمعت العديد من عائلات الضحايا والمساجين في أحداث ألف وتسعمائة وستة وتسعون (1996). في مظاهرة ضد النظام في الخامس عشر من شهر فيفيري عام ألفين وإحدى عشر ( 15فيفيري 2011 )، أين تم إيقاف الناشط الحقوقي، فتحوّلت المظاهرات إلى أحداث دموية. بعد أن تم الإفراج عن هذا الناشط وقيام المتظاهرين بالتسلح ضد قوات النظام في "بنغازي"، قامت القوات النظامية بأعمال قمع المتظاهرين ما خلف العديد من القتلى والجرحى أدى إلى تعقد الأمر، وانضمت إليهم المعارضة السياسية في ليبيا، هذا ما دفع بالقذافي إلى الاستعانة بالميليشيات المتكونة من الجنود الأفارقة، فأصبحت الأوضاع مضطربة إلى حد غير مسبوق وقد قامت المنظمات الغير حكومية بالمطالبة بإيقاف القذافي من طرف المجتمع الدولي.

<sup>1</sup> - Vallaud, *Op.cit*, p.99.

\*-في 1996 وحسب منظمة حقوق الإنسان (HRW) فإن ما لا يقل عن 1200 سجين تم تصنيفهم من قبل قواة النظام إثر رميهم بالرصاص " Fusillade" في سجن أبوسليم في بنغازي، في ظروف غامضة كانت العملية بسرية.

<sup>2</sup> - Bassam Tayara, *Le printemps arabe décodé ; La face cachée de révoltes*, ( Liban : El Bouraq, 2011).

\*\*-في 2005 فيفيري. تم قتل 11 متظاهر خلال المظاهرات أمام السفارة الإيطالية إحتجاجا على الرسومات المسيئة للرسول (ص).

ففي الخامس والعشرون من شهر فيفري (25) دعمت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) « Fédération Internationale des Droits de L'homme » كل من الإتحاد الأوربي والمجتمع الدولي ككل إلى إتخاذ تدابير ملائمة للحد من المخاطر المحتملة للأزمة وقامت بتدويل هذا الصراع في ليبيا بعدما لقي أكثر من ستة آلاف شخص "6000" ليبي حتفهم على يد القوات النظامية. وبهذا أصبحت الأزمة أزمة دولية.<sup>1</sup>

لم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد كانت ردود الفعل من طرف القوى الغربية سريعة، فقرر الإتحاد الأوربي فرض حصار على الأسلحة الموجهة إلى ليبيا وغلق الرحلات الجوية تجاهها. وهذا بالإضافة إلى الإجراءات الدبلوماسية التي تمثلت في غلق سفارتها في السادس من فيفري (06 فيفري) لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا. إضافة إلى عملية إخلاء واسعة لكل الرعايا الأجانب المقيمين في ليبيا والبالغ عددهم نحو ثلاث مليون فرد\*.<sup>2</sup> وهذا دليل ومؤشر على خطورة الأوضاع التي ستؤول إليها ليبيا من وجهة نظر هذه القوى التي ستصبح طرفا أساسيا في الأحداث اللاحقة.

على الصعيد الداخلي تأسيس المجلس الوطني الإنتقالي « Conseil National de Transition » في السابع والعشرين من فيفري (27 فيفري)، وفي الخامس مارس (05) يعلن المجلس الوطني على أنه الممثل الوحيد لليبيا. وهذا بهدف عزل ومحاصرة القذافي والقوة المتبقية معه والمالية له. وجاء هذا بدعم وموافقة من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، إذ قامت بإقصاء ليبيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، ومنذ الثاني من مارس تاريخ بداية القصف الجوي من طرف قوات القذافي على الراضي الليبية، هذا فتح المجال أمام التدخل الخارجي في هذه الأزمة بشكل غير مسبق.

<sup>1</sup>--Niamele, *Op.cit.* . pp. 47-52.

<sup>2</sup> -Tayara, *Op.cit*, p.114.

\*- تتشكل أغلبية الأجانب المقيمين في ليبيا قبل الأحداث في أكثر من مليون مصري، مليون فرد من إفريقيا (منطقة الساحل، إفريقيا الغربية، إفريقيا الوسطى، 600 ألف سوداني، 200 ألف مغربي، 100 ألف تونسي، 60 ألف فلسطيني، 10 آلاف جزائري، إضافة إلى عدد مئات الأفراد من تركيا، الفلبين، الصين، (Vallaud, *Op.Cit*, p.99).

## المطلب الثاني: تدخل الناتو في ليبيا

لقد شكلت الأحداث السابقة الذكر أرضية مهیئة لدخول طرف ثالث في الأزمة، فكان هذا الطرف يتمثل في الهيئة الأممية بعدما تم تدويل القضية. وقد اعتمد الطرف الأممي على قرارات لمجلس الأمن.

1- **تدخل الناتو بقرار مجلس الأمن:** باعتباره العضو التنفيذي في الهيئة التنفيذية فإن هذا الأخير بادر بإعلانه عن قرارين أساسيين في بداية الأزمة.

أ- **قرار مجلس الأمن رقم 1970 (2011).** تم الإعلان عن هذا القرار في السادس والعشرون من شهر فيفري عام ألفين وإحدى عشر (26 /02/2011)، ويتضمن تعيين المحكمة الجنائية الدولية (Cour Pénale Internationale) وإبلاغها عن جرائم ضد الإنسانية المرتكبة في ليبيا. هذا بالإضافة إلى تحديد الإجراءات القمعية والقهرية الموجهة إلى ليبيا.

ب- **قرار مجلس الأمن رقم 1973 (2011).** تم تبني هذا القرار في السابع عشر من مارس عام ألفين وإحدى عشر (17 /03/2011). وهذا بعدما طالب مجلس الجامعة العربية من الأمم المتحدة حضر الطيران على الإقليم الليبي فوافق مجلس الأمن على تنفيذ المقترح، ما سمح له باللجوء إلى القوة لفرض ذلك القرار "zone d'exclusion aérienne" وفي التاسع عشر من مارس عام ألفين وإحدى عشر (19 مارس 2011) إثر قمة باريس تقرر إنطلاق الضربات الجوية على ليبيا من قبل التحالف الدولي الذي تشكل من فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية. ثم جاء تكفل حول الناتو بالعملية بشكل تدريجي. بحيث بدأ هذا الأخير بفرض حصار شامل على الأسلحة منذ الثاني والعشرين من مارس، ثم في الرابع والعشرين من نفس الشهر عمل على تطبيق منطقة الحظر الجوي على ليبيا، وفي الثلاثين قررت الدول الأعضاء في منطقة الحلف الأطلسي بالتكفل بكل العملية العسكرية في ليبيا في إطار القرار الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تحت هدف حماية السكان الليبيين والمناطق المدنية (المهددة من طرف نظام العقيد القذافي). وهذه الأشياء سلمت القيادة إلى منظمة (أفريكوم Africom) لتولي المسؤولية<sup>1</sup>

جاء هذا القرار 1973 (2011) إستنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وتتضمن :

<sup>1</sup> - Pierre Dubuc, Un rapport choc sur l'intervention militaire de L'ONU et de L'OTAN en Libye, L'AUT'JOURNAL, 11/06/2016, <http://lautjournal.info/20161011/un-rapport-choc> في موقع .....16/05/2016.

- المطالبة بوقف إطلاق النار ووقف جميع أعمال العنف الموجهة ضد السكان المدنيين.
- تكثيف الجهود للوصول إلى حل الأزمة بشكل يضمن تحقيق مطالب الشرعي للشعب الليبي

- منع أي طيران في الفضاء الليبي.

استمرت الضربات الجوية على ليبيا مدة سبعة أشهر، وقد قرر مجلس الأمن إنهاء هذه الغارات بداية من الواحد والثلاثين من شهر أكتوبر عام ألفين وإحدى عشر (2011/10/31). بعدما اختتم المجلس عملية اللجوء للقوة في ليبيا وقد صرح الأمين العام لحلف الناتو قائلاً:

"لقد أتممنا بصورة كاملة التعهد التاريخي للأمم المتحدة في حماية الشعب الليبي."

« *Nous avons entièrement rempli le mandat historique des Nations Unies de Protéger le peuple de Libye* » a déclaré Anders F. Rasussen.

لكن بقي مجلس الأمن منقسماً بين مسألتين في ليبيا. هل كانت مهمته حماية المدنيين أم الإطاحة بنظام معمر القذافي ففي خلال مدة سبعة أشهر من الحملة العسكرية على ليبيا، فإن الطائرات التابعة للناتو نفذت ما لا يقل عن ستة وعشرون ألف إستطلاع (تحليق جوي) التي قامت بعشرة آلاف غارة جوية، ما خلف العديد من المشاكل التي تعدت المجال الحربي وقد مست الحياة الإجتماعية والإقتصادية للسكان في ليبيا، بعد الدمار والخراب الذي مس معظم المنشآت في الدولة<sup>1</sup>.

## 2- إنعكاسات قرار مجلس الأمن على الأوضاع في ليبيا.

لا بد من الإشارة إلى أن ما جاء به القرار الأممي رقم 1970 (2011) ثم القرار رقم 1973 (2011) له نتائج متعددة على صعيد الأوضاع الداخلية وحتى الخارجية لدولة ليبيا.

أ- **على المستوى الداخلي:** يعتبر تدخل الناتو في ليبيا أهم الأحداث التي غيرت

مجريات الأمور، ومع أنها قامت بمساعدة المعارضة في ليبيا والتي يمثلها المجلس الوطني الإنتقالي. إلا أنها خلقت عدة مخاطر أولها الحرب الأهلية والإنتقال الأمني الذي ظهر في مختلف المناطق في ليبيا، وهذا ولد مجموعة من التهديدات.

<sup>1</sup> - Tayara, Op.cit, p.113.

- إنتشار السلاح في أوساط الشعب الليبي، وظهور جماعات مدنية مسلحة.
- عدم قدرة دولة ليبيا على المحافظة ومراقبة الحدود، علما أن الأوضاع لا تقل خطورة عنها في كل من الحدود الشرقية (مصر) والحدود الغربية(تونس) بإعتبارهما دولتين منهارتين أمنيا. وهذا أدى لجعل ليبيا منطقة عبور للسلاح، المهاجرين، الإرهاب.
- ظهور أزمة إنسانية ونعني بذلك إنتهاك حقوق الإنسان

ب- على المستوى الخارجي: إن إقصاء ليبيا من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة والإعتراف بالمجلس الوطني الإنتقالي بأنه الممثل الشرعي لدولة ليبيا يدل بشكل صريح على أن النظام السياسي لمعمر القذافي قد إنهار وفقد الشرعية الدولية. وبإعتباره نظام قائم على الأشخاص لا على المؤسسات فإن هذا يشكل إنهيار دولة ليبيا بشكل تام، إضافة الى تأثر أسعار النفط من خلال تداعيات الأزمة، واعتبار ليبيا منطقة عبور للسلاح نحو منطقة الساحل.

#### المطلب الثالث: الوساطة الأممية في ليبيا.

بعد إنفجار الوضع في ليبيا وخروجه عن نطاق السيطرة والتسوية حيث أدت الأحداث إلى سقوط النظام السياسي ثم مقتل معمر القذافي في أكتوبر عام ألفين وإحدى عشر (أكتوبر 2011)، وأصبح هدف هيئة الأمم المتحدة كما كان مسطرا في البداية من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون Ban Ki Moon" " هو إصلاح القاعدة القانونية " ودعم المؤسسات وحماية حقوق الإنسان وإعادة الإقتصاد الليبي إلى وضع إقتصاد الأزمة. وقد إعتمدت الأمم المتحدة على عدة شخصيات دبلوماسية مثلت مشروع الوساطة الأممية في مختلف مراحل وفترات الأزمة في ليبيا.

1- مشروع إيان مارتن **Ian Martin** : هو دبلوماسي بريطاني إعتمدت عليه الأمم المتحدة من أجل إنهاء الأزمة في ليبيا، وكان المبعوث الخاص الأول للأمم المتحدة. وقد سطر برنامج جد طموح يهدف للتسوية الكاملة والنهائية للأزمة في ليبيا من خلال ارتكازه على نشاط متعدد الأوجه يشمل المؤسسات السياسية، الهيكلية الاقتصادية والأوضاع الإنسانية في ليبيا. لكن سرعان ما فشلت المهمة نظرا لتردي الأوضاع الأمنية في ليبيا وبروز المليشيات المسلحة مما جعل تنفيذ المهمة في هذه الظروف أمرا مستحيلا.

2- مشروع طارق متري **Tarek Mitri**\*: هو دبلوماسي لبنتم تعيينه من قبل الأمم المتحدة لتمثيل الوساطة الأممية في أكتوبر عام ألفين وإثنى عشر (أكتوبر 2012)، وقد قامت الأمم المتحدة بإعادة رسم مشروع الوساطة في ليبيا. وقد تلخصت في دعم عملية الانتقال السياسي والإشراف على المساعدات التقنية الموجهة للسلك القضائي والشرطة في ليبيا. وهذا الإختزال الكبير في نشاط مهمة الأمم المتحدة يترجم بعدم رغبة هذه الأخيرة بالإنغماس داخل الشأن الداخلي الليبي من أجل السماح وإعطاء الفرص للمجلس الوطني الإنتقالي للعب دور قيادي في المسألة الليبية، بعد مقتل الزعيم الليبي وسقوط نظامه.<sup>1</sup>

وفي التقرير الذي قدمه المبعوث الأممي إلى مجلس الأمن، أوضح مدى صعوبة المهمة وتحقيق الانتقال الديمقراطي، وقد أشار في جوان من عام ألفين وثلاثة عشر عن إمكانية لعب الأمم المتحدة لدور الوسيط في الحوار الذي يجمع مختلف الفصائل الليبية، وقد أضاف "ميتري" قائلاً أن الأمم المتحدة لم تأخذ بعين الإعتبار المشاكل الأمنية وتأثيراتها على سير المهمة وأن هناك مخاطر في حدوث مواجهة مسلحة، أثناء تنفيذ الأمم المتحدة لمهمتها. إن أحد أهم أسباب فشل المبعوث الأممي "طارق ميتري" في مهامه هو التركيز على الحوار الأجوف بين الإسلاميين والجمهوريين الوطنيين وهذا يمكن إعتباره خطوة خالية من الإرادة في التسوية، بإعتبار أن الحصول على تقارب بين هذه الأطراف أمراً لا يمكن الوصول إليه.

3- مشروع **Bernardino Leon** ليون: هو وزير الخارجية الإسباني، تم تعيينه في مهمة مبعوث أممي إلى ليبيا في سبتمبر عام ألفين وأربعة عشر بعد فشل محاولات التسوية التي قام بها "ميتري".

لقد تزامن وصول "بيرناردينو" إلى ليبيا بتعديل في مشروع الأمم المتحدة وإعادة النظر في أولويات المهمة. وهذا بالنظر إلى التحولات السياسية والعسكرية في الميدان الليبي، بحيث اشتدت الحرب الأهلية بين الميليشيات فيما بينها وبينها وبين السلطة السياسية المؤقتة وبالتالي فإن أهداف المهمة تمثلت أساساً في تحقيق وقف إطلاق النار وإعادة بعث الحوار والعملية

\*- رجل سياسي لبناني لبناني ولد بطرابلس في السادس من سبتمبر عام ألف و تسعمائة و تسعة و سبعون (1979)، شغل منصب وزير البيئة في ألفين و خمسة (2005)، ثم وزير الشؤون الخارجية بالنيابة في ألفين و ستة (2006)، و في ألفين و ثمانية (2008) أصبح وزيراً للإعلام.  
1- Moncef Djaziri, Libye : la médiation de L'ONU dans L'impasse, *The conversation*, 8 mars. 2016.

السياسية، من خلال تبني أسلوب الحوار بين الفصائل الليبية وفق أرضية تضمن إحترام كل الأطراف للمؤسسات المنتخبة، وإحترامها لحقوق الإنسان ونبذ الإرهاب. هذا الحوار يهدف إلى ضمان الانتقال الرسمي للسلطة في ليبيا إلى المؤسسات الشرعية والمنتخبة.

وفي تقرير للمبعوث الأممي الموجه لمجلس الأمن في السابع عشر من سبتمبر عام ألفين وأربعة عشر (2014) يصرح قائلاً :

" بعد ثلاث سنوات من سقوط النظام الأسبق، يبقى الشعب الليبي بعيدا عن تحقيق آماله في مستقبل أفضل ودولة تضمن له الأمن."

**« Trois ans après la chute de l'ancien régime, le peuple libyen est loin de réaliser son aspiration a un avenir meilleur et un Etat qui garantisse sa sécurité. »**

وقد ختم تقريره بالتركيز على دور الحوار واعتباره الأسلوب الوحيد الذي يحفظ ليبيا من العنف والفوضى ويمنع استقطاب الجماعات المتطرفة والإرهابية إلى هذه الدولة.

وفي فيفري عام ألفين وخمسة عشر (2015/02) بدأت جولة جديدة من المباحثات في الشأن الليبي بعدما كانت الأحداث كلها تشير إلى عجز أي محاولة لإنهاء الأزمة. وذلك بعد الوساطة الجزائرية التي عملت على جمع كل الأطراف الليبية، وقد تعززت هذه المحاولة بمحاولة ثانية في سخيرات « Skhirat » (بالمغرب) التي قامت بتنظيم اللقاء الذي جمع الأطراف الليبية المتصارعة في الأثناء التي كانت المفاوضات قد بدأت في جنيف برعاية هيئة الأمم المتحدة، وقد تمثل الهدف الأساسي من هذه المفاوضات إلى الوصول لإتفاق سياسي على تشكيل حكومة وحدة وطنية.

لكن بعد ثلاث جولات من المفاوضات لم يتم بلوغ التوافق بحيث أنه ومع كل مشروع يتم رفضه من طرف أو من طرف آخر.



بعد فشل هذه المحاولات إقترح المبعوث الأممي " بيرناردينو " مخططا رابعا يجمع فيه كل الأطراف الليبية ويسعى لتحقيق جملة من الأهداف وهي:

- الحفاظ على غرفة الممثلين البرلمانين في "طبرق" في شرق ليبيا.
  - تعيين مجلس أعلى للدولة.
  - تشكيل حكومة وحدة وطنية وتنظيم انتخابات تشريعية في ظرف مدة لا تتجاوز سنة واحدة.
- وتتمحور كل هذه النقاط الثلاث في العمل على إنهاء حالة تواجد سلطتين في الدولة الليبية وجعلها تدوب وتتحلل في سلطة واحدة تترأسها حكومة وحدة وطنية.
- إنعكاسات مخطط برناردينو على الوضع في ليبيا:

لا يمكن إنكاره خلال الإتفاقية السياسية الداعية للسلام والمنعقدة في سخيرات بالمغرب في الحادي عشر من جويلية عام ألفين وخمسة عشر (2015)، سمحت بتعيين حكومة وحدة وطنية وتصيب وزيرا أولا على رأسها (فايز السراج) الذي يعتبره المجتمع الدولي ممثلا شرعيا للدولة الليبية. إلا أن هذه السلطة غير معترف بها في كل من بنغازي و طرابلس، وعلية فوجود هذه السلطة الثالثة في ليبيا إلى جانب السلطتين المتصارعتين يزيد من تعقيد الأوضاع وفشل مشروع " برناردينو " في إنهاء الأزمة في ليبيا.<sup>1</sup>

4- مشروع مارتن كوبلر **Martin Kobler**: هو دبلوماسي ألماني وهو رابع مبعوث أممي يتم تخصيصه لإدارة الوساطة الأممية في ليبيا بداية من نوفمبر عام ألفين وخمسة عشر (2015).

ترتكز مهمة كوبلر في ليبيا على ثلاث زوايا رئيسية :

- إعادة السلم إلى ليبيا.
- ترسيخ الأمن في هذه الدولة.
- العمل على تجاوز الأزمة وتحقيق الإزدهار للشعب الليبي.

<sup>1</sup> - Moncef Djazairi, « L'ONU et la transition conflictuelle en Libye », grand angulaire *Afkar/ Idées*, automne 2015, pp.16-18.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يركز " كويلر " على نقطة واحدة في الملف الليبي والتي تتمثل في العمل على فرض شرعية الوزير الأول " فايز السراج " وحكومته وقبولها من الأطراف الأخرى، كمرحلة أولى وأساسية لإنهاء الأزمة. والتي تستلزم مرحلة ثانية وهي جعل هذه الحكومة الموحدة تشن حرباً ضد تنظيم داعش في ليبيا.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>-Marie Verdier, « l'impasse politique se prolonge en Libye », la croix, 06/01/2016, نقلاً عن موقع: [http://www.La-croix.com/actualité/monde\\_vu\\_le\\_14/05/2017\\_à\\_16h\\_40](http://www.La-croix.com/actualité/monde_vu_le_14/05/2017_à_16h_40) .

## المبحث الثاني : الأمم المتحدة وتحديات الأزمة السورية.

يعتبر ملف الأزمة السورية أبرز الأحداث في السياسة الدولية وأكثرها تعقيدا بسبب طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية المتعلقة بالشأن السوري، وسوف نقوم في هذا المبحث على إستعراض أهم المحاور الم<sup>1</sup>شكلة للأزمة في سوريا، وإبراز طبيعة التعاطي مع هذه الأخيرة.

## المطلب الأول: الإطار العام للأزمة السورية.

تتمتع سوريا بمجموعة خصوصيات تميزها عن باقي الدول في الوطن العربي وتشكل هذه الأخيرة أثرا كبيرا على الأحداث السياسية في هذا البلد، فلا يمكن دراسة وفهم الأزمة التي طالت سوريا في عام ألفين وإحدى عشر (2011). إلا بالعودة الى البيئة الداخلية.

**1- خلفيات الأزمة في سوريا :** تعود جذور الأزمة فيها إلى فترة زمنية ليست بالقصيرة تطبعها عدة تغيرات سياسية، إقتصادية وإجتماعية بشكل متداخل وفي آن واحد. وقد كان وصول حزب البعث \* إلى السلطة عام ألف وتسعمائة وثلاثة وستون (1963) نقطة التحول الكبرى في مسار سوريا، إذ كان إثر إنقلاب عسكري \*\* حمل مشروع إعادة برمجة كامل أوجه الحياة في سوريا من خلال إحتكار العمل السياسي وإعتماد سياسة الحزب الواحد الذي قام بالتحكم في كل مقومات ونشاطات الحياة المجتمعية والمدنية والإعلامية.<sup>1</sup>

وقد كانت الثورة ترجمة عن الأوضاع السياسية التي تضاعفت تأثيراتها مع وصول بشار الأسد إلى الحكم وخلافة أبيه حافظ الأسد هرم السلطة السياسية في الدولة. إن الأزمة في سوريا كانت نتيجة تفاعل تراكمي لممارسات سياسية لها أثر على الحياة الإقتصادية والإجتماعية للشعب<sup>2</sup> تمثلت أساسا في:

\*- حزب البعث : هو تيار عقائدي أكثر منه حزب سياسي، و يعتبر المحاولة الأولى للترجمة الجديدة للقومية العربية على خلاف التيار السابق ( القومية العربية لبداية القرن العشرين )، تم تأسيسه بزعامة ميشال أفلاق. (Claude Palazzali, La syrie ;Iereve et la reapture,Paris : Edition le sycomore, 1977.p.108).

\*\*- تم تنفيذ الإنقلاب على يد أربعة ضباط إستقلالين تقدميين هم : لوى عطاسي زياد حريري، غسان حداد و فهد شعير.  
1-الثورة غازي، الثورة السورية : الأسباب والتطورات، دراسة قدمت إلى مؤتمر الأمة الإسلامية في إسطنبول في 01 جويلية 2012. [http://www.Asharqalarabi-org.uk/markaz/m\\_albath](http://www.Asharqalarabi-org.uk/markaz/m_albath) نقلًا عن موقع:

2-عبادة محمد تامر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية؛ إيران، العراق، سوريا، لبنان نموذجًا، (بيروت: بدون بلد نشر، 2015)، ص.238.

- شمولية النظام السياسي: شهدت سوريا حصر السلطة في يد الرئيس ومنع التداول السلمي على السلطة نتيجة للتعديلات التي قام بها على الدستور، مما أدى إلى غياب دولة القانون<sup>1</sup>.
- غياب التوازن بين السلطات : تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وتقوم بدور واضح في تقليص إستقلالية السلطة القضائية.<sup>2</sup>
- توريث السلطة: لقد كان الترويج لبشار الأسد كرئيس مستقبلي لسوريا من طرف أبيه حافظ الأسد أحد التقاليد التي تميز الأنظمة السياسية في العالم العربي بتحويل الجمهوريات التداولية إلى جمهوريات وراثية.
- الإختناق المؤسسي : أدى الإحتكار السلطوي إلى إستنزاف الحياة السياسية والحزبية والإقتصادية في سوريا وتم تهميش قطاعات وفتات في المجتمع بأكملها، وحرمانها من المشاركة بفاعلية بعد فقدانها القدرة على التطور والتعبير عن إمكانياتها.<sup>3</sup>

لقد مست الثورة سوريا مثلها مثل ليبيا، حيث أنهما دولتان ذات نظام سياسي تسلطي منذ أكثر من أربعين سنة (40)، وعليه وعلى خطى كل من تونس ومصر اللتان تم إسقاط النظام الحاكم، تحمس الشعب في سوريا وتأثره بالأحداث التي تشهدها الدول العربية وإعتبرها فرصة مواتية للتدبير بالفساد والمطالبة بالتغيير تحت شعار " الحرية العدالة، الكرامة " .

أما السبب المباشر الذي فجر الوضع فكان في مارس عام ألفين وإحدى عشر، أين قامت مجموعة من المتمدرسين المراهقين بكتابة شعار الثورات العربية على جدران محافظة درعا. "الشعب يريد إسقاط النظام" فكان الرد من القوات النظامية بتوقيف هؤلاء الشباب وتعرضهم للتعذيب من قبل مصالح الأمن في سوريا، وعلى إثر هذا الحدث إجتاحت سوريا مظاهرات عارمة وسلمية تطالب بالديمقراطية ومكافحة الفساد، ولكن ردة فعل قوات الأمن لم يكن سلميا فباشرت بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وإعتقال المئات منهم وتعذيبهم في السجون.<sup>4</sup>

<sup>1</sup>-إبتسام الكتيبي و آخرون، إلى أين يذهب العرب، رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر،2012)، ص.322.

<sup>2</sup>- كمال أبو شوش، ثورة 25 يناير في مصر أسبابها، تداعياتها، وإنعكاساتها، المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر، 2013، ص.24.

<sup>3</sup>- سهيل كلاب، العلاقات السورية الإيرانية و أثرها على حزب الله 2012/2000، رسالة ماجستير غير منشورة، فلسطين : جامعة الأزهر، 2013، ص.107.

<sup>4</sup>-Isabelle Hausser et autres, le conflit syrien pour les nuls, *Démocrates Franco-Syriens*, avril 2017,p.6.

أدى القمع المتزايد للمظاهرات السلمية إلى إزدياد وتيرة الإعتصامات الشعبية وانتشارها على نطاق واسع مطالبة بالإصلاح لكن وبعد عدة أشهر من الحراك أحصت الأمم المتحدة ما لا يقل عن خمسة آلاف قتيل (5000) مع نهاية عام ألفين وألفين وإحدى عشر (2011)<sup>1</sup>، وأصبحت حرباً أهلية مع تعدد الأطراف المحركة للأزمة في سوريا.

## 2 - أطراف الأزمة في سوريا :

لا شك أن البيئة الداخلية لسوريا هي التي حددت مسار الأزمة واتجاهها. فقد كانت في بداية الصراع تضم طرفين أساسيين هما النظام النظام بقيادة بشار الأسد والمعارضة السورية لكن ومع التطورات الحاصلة في الميدان برز فاعلين أو طرفين إضافيين في الأزمة وتمثلوا في الطرف الكردي من جهة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) من جهة أخرى.

أ- القوات الحكومية: يتكون هذا الطرف من قوات نظام بشار الأسد والقوات الموالية للنظام، بالإضافة إلى الجيش النظامي هناك ميليشيات وجماعات مسلحة أجنبية، وتسيطر هذه القوات على ثلث الإقليم السوري، في غرب البلاد من "دمشق" إلى غاية "اللاذقية" مروراً بمحافظة "حمص" و"حما" و جزء من "حلب".

ب- المعارضة السورية : يتمثل هذا الطرف أساساً في المعارضة السورية المسلحة والتي تدعى "بالجيش السوري الحر" وتتألف من عدة مجموعات فرعية تشكلت في بداية الأمر من المدنيين ثم انضمت إليها القوات المحلية المنشقة عن النظام السوري، تمكن هذا الطرف من السيطرة على معظم المناطق في سوريا إلى غاية سنة ألفين وأربعة عشر (2014). لكنها فقدت معظم أقاليمها بعد التدخل الروسي في خريف ألفين وإحدى عشر (2015) إلى جانب قوات بشار الأسد.

ج- تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" : برز هذا الطرف الثالث في سوريا منذ ربيع عام ألفين وثلاثة عشر (2013) وهو تشكيل إرهابي يتكون في أكثر من ثمانون بالمئة (80%)

<sup>1</sup> - Hausser, op.cit, p.7.

من المتواجدين بسوريا، وهي جماعة متطرفة قامت بإعلان الخلافة على جزء كبير من الأراضي في سوريا والعراق في جوان ألفين وأربعة عشر (2014) م ويتواجه هذا التنظيم مع المعارضة السورية على السيطرة على المناطق.

د- القوات الكردية السورية : يسيطر هذا الطرف على المنطقة الضمالية الغربية لسوريا الواقعة على الحدود مع تركيا، تتشكل القوات المسلحة لهذا الطرف من المقاتلين المحليين الذين ينتمون إلى الحزب الكردي المتواجد بتركيا ذات الأيديولوجية الشيوعية والمدعم من طرف أمريكا (التسليح)، إستغلت هذه المناطق "قاميشلي"، "كوباني" و"عفرين" إنسحاب قوات بشار الأسد منها في ألفين وإثنى عشر (2012) لتعلن إنفصالها.<sup>1</sup>

### 3- البعد الإنساني للأزمة في سوريا :

في تصريح لصحيفة التلغراف البريطانية الذي نشر في الثلاثين (30) من شهر أكتوبر 2011، حضر الرئيس السوري بشار الأسد من أن:

" أي تدخل غربي ضد دمشق وأي تفكير في العدوان على سوريا سيكون له ثمن أكثر بكثير مما يستطيع العالم تحمله " <sup>2</sup>

على خلاف الأمر فيما يتعلق بالأزمة في ليبيا التي فر منها حوالي ثلاثة ملايين مقيم أجنبي فيها فإن في سوريا كان الشعب السوري هو الضحية الأولى في الأزمة، وقد ولدت وتيرة الأحداث المتسارعة والعدوان المتزايد معضلة أمنية إنسانية و كارثة حقيقية، بمختلف أبعادها مخلفة بدورها أزمت أخرى.

أ- أزمة اللاجئين : يشكل العنصر البشري وحماية الحقوق الأساسية للأفراد أحد أهم التحديات التي تواجهها م ساعي إدارة الأزمة في سوريا، ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تعدد الأطراف المتصارعة في سوريا مما يجعلها في حالة حرب متعددة الجبهات، وهذا يترك المدنيين في مواجهة المعضلة الأمنية.

<sup>1</sup> -Husser, *Op.cit*, pp.10-11.

<sup>2</sup> - عيد القادر نزار، الربيع العربي و البركان السوري، نحو سايكس بيكو جديد، (بيروت: بدون دار النشر، 2013)، ص. 124.

بلغ عدد الأفراد الفارين إلى الدول المجاورة لسوريا أرقاما خيالية، فتركيا إستقبلت ما يفوق مليوني لاجيء سوري (2973890) ولبنان أكثر من مليون (1011366) والأردن (658015) والعراق (236772)، وبدرجة أقل مصر ب(120154) لاجيء.و ذلك بحسب التقرير الصادر عن (UNHCR) بشهر أبريل عام ألفين وسبعة عشر<sup>1</sup>.

ب- **معضلة الإرهاب:** يمكن إعتبار بروز الحركة أو التنظيم الإرهابي "داعش" في عام ألفين وثلاثة عشر أحد أكثر عوامل الإستقرار الأمني التي تضاف إلى عملية الإنتهاكات لحقوق الإنسان التي يرتكبها النظام السوري في حق المدنيين. ولعل السبب وراء ذلك هو امتلاك هذا التنظيم لقاعدة شعبية واسعة تسانده من خلال أسلوبيين متناقضين إما الإنضمام إلى صفوفه والقتال ضد نظام بشار الأسد بشكل إرادي أو الإجبار على القتال في صفوفه بشكل غير إرادي، وهذا قد خلق أزمة حقيقية في أوساط المدنيين الذين يكون مصيرهم الموت في صفوف التنظيم الإرهابي أو الموت في التصدي لهذا التنظيم.

#### المطلب الثاني: إجراءات مجلس الأمن المتعلقة بأزمة سوريا.

مرت الأزمة في سوريا بثلاث مستويات متعاقبة إذ كانت أزمة داخلية بالشأن السوري في مستواها الأول وإن كانت أقرب إلى حرب أهلية منها الأزمة الداخلية، لم تتوقف عند هذا الحد بحيث أن تطور الأحداث رفع الأزمة إلى مستوى ثاني عندما أصبحت الدول الإقليمية تؤثر في الأزمة وتحركها في مراحل معينة، وهذا أدى لتحرك المجتمع الدولي والذي يمثله كيان الأمم المتحدة، فاكتمت بذلك الأزمة السورية صيغة الصراع الدولي، لكن هذا يفتح النقاش حول مضمون الإجراءات والقرارات الصادرة من مجلس المن لإدارة الأزمة بعد ستة (06) سنوات من بدايتها.

#### 1- القرارات.

أ- **قرار مجلس الأمن رقم (2042) (2012):** تم تبني هذا القرار من طرف مجلس الأمن خلال الحصة رقم (6751) له بتاريخ الرابع عشر من أبريل عام ألفين وإثنى عشر (2012).

يتضمن القرار ثلاثة محاور رئيسة في الأزمة السورية وهي:

<sup>1</sup>-Husser, *Op.cit*, p.25.

• الشق العسكري للقرار : يحتوي القرار على ستة (06) نقاط أساسية فرضت على تنفيذها النظام السوري والأطراف الأخرى المتصارعة وتشتمل كلها على وقف إطلاق النار، إذ يتعين على نظام بشار الأسد إيقاف الزحف السوري نحو المدن الداخلية لسوريا، الإمتناع عن إستعمال الأسلحة الثقيلة وسحب القوات المتورطة في الأعمال الدموية للمناطق الداخلية لسوريا.

• إرسال مراقبين دوليين : يتضمن القرار (2042) على ضرورة إحترام المبعوثين الدوليين إلى سوريا وضمن أمنهم وسلامتهم خلال المهمة التي يتم تنفيذها على الأراضي السورية.

• ضمان تنفيذ وتطبيق محتوى القرار من طرف الأطراف السورية.<sup>1</sup>

ب- قرار مجلس الأمن رقم 2043(2012) تم تبني هذا القرار من طرف مجلس الأمن في الواحد (21) أبريل أي بعد مرور أسبوع من القرار الأول، وقد جاء هذا القرار إثر التجاوزات في تنفيذ القرار الأول وعدم تنفيذ وقف إطلاق النار، ثم من خلال هذا الإجراء خلف مهمة الأمم المتحدة في سوريا \* (MISNUS) مدتها تسعون(90) يوما تقضي بإنزال ثلاث مئة (300) مراقب دولي عسكري بدون سلاح.<sup>2</sup>

## 2- اللجوء إلى القوة في سوريا :

لم يختلف الأمر كثيرا بين الوضع في ليبيا وبينه في سوريا بحيث أن ظهور هذه الأزمات في سنة ألفين وإحدى عشر (2011) صاحبه الكثير من الغموض حول تزامن الأحداث في هذه الدول بالرغم من أن أنظمتها السياسية كانت لها الفعالية في مواجهة العديد من الضغوطات الغربية\*\* إلا أن هذه ال تحصينات لم تستطع لوقت آخر، فسقط النظام في ليبيا ويجب أن يتكرر الأمر في سوريا. وقد شكل التدخل العسكري لأحد أهم المفاتيح لذلك إلا أن الحصور الروسي في سوريا شكل الفارق بينها وبين الأزمة في ليبيا أين تصرف حلف الناتو بشكل منفرد.

<sup>1</sup>- Nations Unies, *conseil de sécurité, Resolution 2042(2012)*, 14 Avril 2012, pp.1-3.

\*- MISNUS : Mission de Supervision des Nations Unies en Syrie.

<sup>2</sup>- United Nations, *Security council established, a supervision Mission in Syria*, 21 april 2012, p.1.

\*\*- الضغوطات الغربية: إتمدت القوى الغربية سياسة الإقصاء تجاه ليبيا، و قد كانت تتراوح بين المقاطعة الإقتصادية و فرض الحصار الإقتصادي عليها بعد أزمة لوكربي عام 1988 و بين الإقصاء السياسي بحيث تم استبعادها في مختلف مبادرات الشراكة الأورومتوسطية .



## أ- التدخل العسكري الأمريكي في سوريا:

قرر مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة تبني قرار رقم (2249) بتاريخ العشرون من شهر نوفمبر عام ألفين وخمسة عشر (2015). ليعلن عن بداية التدخل العسكري الأمريكي في سوريا لمواجهة التنظيمات الإرهابية التي اتسع نطاق سيطرتها في المناطق السورية، وأهم تنظيمين إستهدافا في هذه الغارات الجوية هو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة. أما عن الطرف المتدخل فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية برعاية مجلس الأمن قد شكلت تحالفا دوليا\*\* دعى من خلاله المجتمع الدولي إلى توحيد القوى والجهود الدولية لمحاربة الإرهاب في سوريا والعراق. لكن السؤال المطروح لماذا إنتظرت الولايات المتحدة الأمريكية حتى ألفين وخمسة عشر (2015) لإنطلاق التدخل بالرغم من أن التنظيم الإرهابي في سوريا يعود إلى ألفين وثلاثة عشر (2013). على العكس من ليبيا أين كان التدخل بعد وقت قصير من بداية الأزمة. إن السبب وراء تماطل القوى الغربية وإصدار مجلس الأمن لقرار يتيح التدخل في سوريا رغم الإنتهاكات المتكررة في حق المدنيين منذ ألفين وإحدى عشر (2011) هو الإختلاف في ميزان القوى المتحكم في أزمة سوريا عن ذلك الموجود في ليبيا. فنظام بشار الأسد يمتلك حلفاء دوليين يدعمونه وهم إيران والصين.

بخلاف ليبيا فإن سوريا تحتوي على تعدد الطائفي، فنجد الدول الخليجية وتركيا تؤيد المعارضة السورية بينما إيران وجزء من العراق وحزب الله في لبنان يدعم النظام السوري.<sup>1</sup>

## ب- التدخل العسكري الروسي في روسيا:

بعد الدور الحيادي لروسيا في ملف الأزمة الليبية قررت إسترجاع دورها الدولي والتأثير على قرارات مجلس الأمن، بإعتمادها على أسلوب مزدوج يمنح لها منع التدخل الغربي في سوريا كمرحلة أولية، وبذلك تستطيع دعم وتأييد نظام بشار الأسد في المرحلة الثانية.

لقد قامت روسيا برفقة الصين من إجهاض عدة قرارات لمجلس الأمن تسعى لإدانة الرئيس "بشار الأسد" وحلفاءه من النظام من خلال الإعتراض على مشروع قرار مجلس الأمن الصادر في العام الخامس من فيفري عام ألفين وإثنى عشر (2012/02/05). بإستخدامها لحق الفيتو،

\*\* - يتألف التحالف الدولي من : ألمانيا ، السعودية، الشين، مصر، الإمارات العربية المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية ، فرنسا.  
<sup>1</sup> - Tanguy De Wild D'Estmael, La Communauté Internationale, l'UE et la Syrie : d'une impossible gestion de crise a une convergence limitée ?, *Géopolitique et Politique étrangère*, Université Catholique de Louvain(UCL), Mars2016.

وعارضت من جديد مشروع القرار الغربي الذي قدمته بريطانيا في مجلس الأمن في التاسع عشر من شهر جويلية عام ألفين وإثنى عشر (2012). وإستخدمت حق النقض ضد نص مشروع القرار الفرنسي في مجلس الأمن في الثاني والعشرون من شهر ماي عام ألفين وأربعة عشر (2014) والذي يقضي بإحالة الملف السوري بدءا من مارس عام ألفين وإحدى عشر (2011) للمحكمة الجنائية الدولية.<sup>1</sup> وبعدها تمكنت روسيا من إبعاد القوى الغربية مؤقتا عمدت على حصولها على الشرعية الدولية لتمرير قراراتها بشأن مشروعها في سوريا، وقد بدأت الطائرات في الروسية في العشرين من سبتمبر عام ألفين وخمسة عشر (2015) أولى ضرباتها الجوية في سوريا مستهدفة مواقع للجيش السوري الحر في منطقة حمص فيما قالت وزارة الخارجية الروسية على أنها مواقع لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"<sup>2</sup>

تسعى موسكو من خلال دورها العسكري في سوريا إلى إعادة تحصين نظام بشار الأسد ضد الإرهاب مستغلة فكرة محاربة التنظيمات الإرهابية التي تشارك معها القوى الغربية خاصة بعد أحداث باريس في الثالث عشر من نوفمبر. وفي الحقيقة فإن إصرار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" على تنفيذ مشروعه في سوريا لا يلقى أي معارضة. وقد صرح بغياب الإرادة الغربية في ظل الأزمة وبالتالي على روسيا إستغلال هذا الفراغ، في إعلان أقره بتاريخ التاسع عشر من ديسمبر عام ألفين وخمسة عشر (2015)

وفي الرابع عشر من شهر مارس عام ألفين وستة عشر (2016) أعلنت روسيا إنسحابها من سوريا. لكن في الحقيقة الأمر يتعلق بخفض جزء من قواتها في سوريا.

### المطلب الثالث : الحكامة الأممية لإدارة الأزمة في سوريا.

سعت الأمم المتحدة منذ بداية الأزمة في سوريا لتحقيق التسوية السلمية من خلال الجهود الدبلوماسية التي إنتهجتها المنظمة عبر مختلف مراحل تطور الأزمة، وقد كانت الوساطة الأممية والمفاوضات أهم أساليبها معتمدة على مبعوثين دوليين.

1-نجاة مدوخ، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، دراسة حالة سوريا، 2010-2014.

رسالة ماجستير غير منشورة. (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015)، ص ص، 189.

2-مركز الجزيرة للدراسات، التدخل العسكري الروسي في سوريا : الدواعي والتداعيات و الآفاق، أكتوبر 2015، ص 3.

1- خطة كوفي عنان : يعتبر " كوفي عنان " \* أول شخصية دبلوماسية مثل الأمم المتحدة في مهمة التوصل لحل سلمي للأزمة في سوريا من خلال تطبيق مشروع أطلق عليه اسم خطة عنان. Plan Annan.

إستلم كوفي عنان مهمة الوساطة بين أطراف الأزمة في سوريا في مطلع فيفري عام ألفين وإثنى عشر (2012) بعدما تعثرت هذه الأخيرة في التسوية السياسية والسلمية للأزمة. وقد دعت جامعة الدول العربية إلى هذا المقترح لضمان التسوية السلمية، لكن الرئيس السوري بشار الأسد قد صرح قائلاً :

" لا يوجد حوار سياسي... يمكنه النجاح ما دام هناك جماعات إرهابية مسلحة تنشط وتثير الفوضى واللاإستقرار في سوريا."

« *No Political dialogue... can succeed while there are armed terrorists groups operating and spreanding chaos and instability* »<sup>1</sup>

وقد رفض بشار الأسد التفاوض مع المعارضة وبذل جهود سياسية لتسوية الأزمة بطريقة سلمية فقامت القوى الغربية بسحب الثقة عن النظام السوري وطلب من اللاتيس التخلي عن السلطة بعدما إعترفت بالمجلس الوطني الإنتقالي ممثلاً شرعياً للشعب السوري، وعلى إثر هذا قامت روسيا رفقة الصين بالإعتراض على قرار مجلس الأمن الداعي لإدانة نظام بشار الأسد وصرح وزيرالخارجية الروسي "سيرجي لافروفSergey Lavrov" قائلاً :

"ليس من مصلحة أحد بعث رسالة إلى المعارضة في سوريا أو في أي مكان آخر أنه لا يمكن لنا تقديم المساعدة لكم إذ قمتم برفض جميع المساعي الحميدة مثلما حدث في ليبيا."

« *It is not interests of any one to send message to the opposition in Syria or elsewhere that if you rejet all reasonable offeres we will come and help you as we did in Lybia.* »

شخصية دبلوماسية من غانا شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة منذ 1997 لغاية 2006. كوفي عنان: \*

<sup>1</sup> -Raymond Hinnebusch and Others, UN meditation in the Syrian Crisis : From Kofi Annan to Lakhdar Brahimi, New York, *International Peace Institute(IPI)* , March2016, pp.6-9.

قام كوفي عنان بتمثيل كل من الجماعة العربية والأمم المتحدة وتم إعتبره مبعوثا خاصا للهيئة الأممية إنطلاقا من الثالث والعشرون من شهر فيفري عام ألفين وإثنى عشر (2012) على إعتبر أنه الوسيط المثالي لإدارة الأزمة. وفي السادس عشر من شهر مارس عام ألفين وإثنى عشر (2012) قام عنان بإقتراح خطة السلام المتكونة من ستة نقاط والتي كانت الجامعة العربية قد قامت بعرضها على مجلس الأمن. والتي تتمثل في إعتقاد الحوار السياسي، وقف أعمال العنف، وفتح المجال أمام المساعدات الإنسانية، وقف الإعتقالات ومنح الحرية للإعلاميين السوريين بصفة عامة. وهي خطة عمل تجمع بين الحكومة السورية والمبعوث الأممي الذي يسهر على ضمان وحسن تنفيذها.

أدى عدم الالتزام بالخطة وحرق بنودها من طرف القوات الموالية للنظام التي تبني مجلس الأمن لقرار رقم (2043) وإنشاء قوات أممية في مهمة صنع السلام تدعى بأونيميس «UNSMIS»\* وهي تقضي بإرسال 300 مراقب دولي إلى سوريا بداية من الواحد والعشرون من شهر أبريل عام ألفين وإثنى عشر. وقد إستطاعت القوات الأممية القيام بدور الوساطة بين النظام السوري والمعارضة بحيث لمدة ستة أسابيع قام النظام بوقف أعمال العنف والتنازل عن إستعمال الأسلحة الثقيلة وفتح السبيل أمام المراقبين الدوليين والإعلاميين. لكن بمجرد أن قامت البعثة الأممية بقيادة عنان بتعليق آمال إيجابية على نجاح خطة السلام حتى عاد قصف النظام لمعاقل المعارضة. وفي الخامس والعشرون من ماي تم تسجيل جرائم حرب في منطقة الحولة

حملت هذه الأعمال الدموية عدة إعتبرات وانعكاسات فقد إتهم مجلس الأمن روسيا وإعتبرها السبب في دعم نظام الأسد، فلجأت مجموعة أصدقاء سوريا بتنظيم لقاء في جنيف تم من خلاله إقصاء مشاركة كل من الحكومة السورية وإيران ن وإعطاء المصادقية وإضفاء الشرعية تم الإستغناء أيضا عن السعودية لضمان توازن الأطراف لكن حضر كل من تركيا قطر، وتم الخروج بإعلان جنيف في الثلاثين من شهر جوان عام ألفين وإثنى عشر ونص على:

- تأسيس حكومة إنتقالية.
- إنشاء حوار وطني يمثله كل الأطراف في سوريا.
- القيام بإصلاحات في الدستور وفتح التعددية السياسية والحزبية.

\*United Nations Supervision Mission in Syria.

و بضغط من روسيا وضح النظام لمحتوى الإعلان لكن المعارضة رفضته بعدما صرح عنان قائلاً:  
"لا يمكن تحقيق المقترح بصورة تامة".

« *It did not get 100 percent of what it wanted* »<sup>1</sup>

إضافة إلى أن المقترح لم يتم تبنيه من طرف مجلس الأمن إلا بعد أكثر من عام عن صدوره.  
و بالمقابل قررت كل من فرنسا، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى (إستعمال القوة) وإذ لم يتوقف النظام السوري عن إنتهاكات في حق المدنيين.

## 2- مخطط الأخضر الإبراهيمي وجهود التسوية:

بعد إستقالة المبعوث الأممي كوفي عنان بسبب الإستقالة بمثابة رد على الإنقسامات داخل مجلس الأمن مما يستحيل الوصول إلى إتفاق بالإجماع، تقرر تعيين الأخضر الإبراهيمي\* بتاريخ السابع عشر من شهر أوت عام ألفين وإثنى عشر ليخلف كوفي عنان في مهمة الوساطة الأممية في للأزمة في سوريا. بدأ الإبراهيمي مهمته بالإتصال بمختلف أطراف الأزمة في سوريا بما فيهم الرئيس بشار الأسد حيث جمعها اللقاء في الخامس عشر منسبتمبر عام ألفين وإثنى عشر (2012)، وقد شدد على ضرورة الحل السلمي للأزمة فأعلن أنه :

"لا يوجد حل عسكري لهذا الصراع المدمر، الحل السياسي هو الوحيد القادر على إنهاء هذا الأخير".

« *There is no military solution to this devastating conflict, Only a political Solution will put an end to it* ».<sup>2</sup>

وقد سعى بذلك المبعوث الأممي إلى جمع كافة الأطراف الورية في لقاء بجنيف.

• مفاوضات جنيف 2: شملت المفاوضات جولتين. الجولة الأولى بين الثاني والعشرين (22) والواحد والثلاثون (31) جانفي والجولة الثانية بين العاشر (10) والخامس عشر (15) من فيفري عام ألفين

<sup>1</sup>-Raymond Hinnebusch and Others, *Op.cit*.p.10.

\*- الأخضر الإبراهيمي: هو شخصية سياسية جزائرية و دولية ، ولد عام 1934 بالمدينة بالجزائر، شغل منصب وزير الخارجية الجزائري بين عام 1991-1992، على الصعيد الدولي عين في عدة مهامات دبلوماسية دولية وكان من صنع الإتفاق لإنهاء الأزمة الداخلية في لبنان، كان ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة (كوفي عنان) ثم عين ممثلاً خاصاً في ملف الحرب على أفغانستان و العراق منذ 2001.

<sup>2</sup>-Hinnebusch, *Op.cit*, p.13.

وأربعة عشر (2014) وتعد هذه المفاوضات أول لقاء إستطاع جعل النظام السوري والمعارضة يجلسون على طاولة الحوار. لكن ما ميز هذه المفاوضات هو تأثير الأحداث التي شهدتها سوريا منذ المفاوضات الأخيرة (جنيف 1 في ألفين وإثنى عشر) (2012). بحيث تعقدت الأمور في الملف السوري بين منتصف عام ألفين وإثنى عشر (2012) إلى غاية جانفي ألفين وأربعة عشر (2014). فقد إستطاعت المعارضة السيطرة على عدة مناطق وتوسيع سيطرتها قبل أن تتراجع وتقلب قوى النظام الأمور لصالحها وذلك بالجوء إلى الهجوم بالأسلحة الكيميائية في صيف عام ألفين وثلاثة عشر. والذي تقرر على إثره ببنني القرار رقم(2118) من طرف مجلس الأمن في السابع والعشرون من شهر سبتمبر عام ألفين وثلاثة عشر الذي يدين النظام لكن إعتراض روسيا عليه سمح للنظام السوري بتجنب التدخل العسكري الغربي.

لم تكن الأطراف السورية المتفاوضة مستعدة لتقبل الطرف الآخر كمفاوض بل إعتبر لقاء جنيف 2 بمثابة ساحة حرب خارج سوريا. وقد عبر الممثل عن النظام السوري ووزير الخارجية السوري عن ذلك بعدما وصف المعارضة السورية على أنها "وحوش متكرة بزي بشري، والتي تدعي أنها تكافح من أجل الحرية".

<sup>1</sup> « *Des monstres déguisé en Humains et qui disent se battre pour la liberté* ».

إستطاعت ثلاثة عوامل رئيسية التأثير مسار المفاوضات في مؤتمر جنيف 2 :

- العامل الأول هو المفاوضة الكبيرة في طبيعة الأطراف المتفاوضة فمن جانب هناك نظام سياسي معتاد على عمليات المفاوض وبجانبه تحالف ليس له وجهة نظر موحدة حول الأهداف المنتظرة من المفاوضات.
- العامل الثاني هو إشتراك بعض أطراف المعارضة المكونة لهذا التحالف (مثل اللجان المحلية وفصائل من الجيش الحر) على المجتمع الدولي رحيل الأسد وتتحية عن السلطة كضمان أساسي من المفاوضات.
- العامل الثالث هو الإختلال في التوازن الموجود بين الأطراف الأجنبية والدولية فهناك دولا تدعم النظام وهناك دولا أخرى تؤيد المعارضة ما يخلق أرضية غير صالحة للتفاوض.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Manon-Nour TANNOUS, « La Syrie : Quelles Perspectives pour Une Sortie de Crise ? », *Dossier stratégique*, (n07) , IRSEM, (2004), p.11.

<sup>2</sup> -Ibid, pp.13.14.

بالرغم من نجاح الأخضر الإبراهيمي في تنظيم لقاء جمع بين النظام والمعارضة في سوريا وجها لوجه إلا أنه أخفق في الوصول إلى تحقيق وقف إطلاق النار « Cessez le feu » وهذا ما جعله يستقيل من مهمته في الواحد والثلاثون من شهر ماي عام ألفين وأربعة عشر (2014)، وقد أثرت عدة عوامل داخلية وخارجية على فشل المقترح الذي تبناه، فالأولى تمثلت في تعدد أطراف المعارضة ونقص التنسيق فيما بينها وعدم اعتمادها على مبدأ موحد في المفاوضات، أما الثانية فكانت نتيجة لاستمرار الدعم الغربي وبعض الدول العربية "السعودية، قطر" لصفوف المعارضة في سوريا ومن جهة ثانية تدخل روسيا لإبقاء النظام السياسي لبشار الأسد، وبالتالي استمرار أعمال العنف واستحالة التسوية عبر المفاوضات.

ولقد عبر الإبراهيمي عن فشل مهمته وصرح قائلاً:

" كان خطأ منا الذهاب إلى جنيف2، كل واحد كان تحت الضغط من أجل القيام بشيء ما. قررنا الذهاب إلى جنيف 2 بقناعة ضئيلة جدا بإمكانية الوصول لتحقيق نقطة ما. النظام كان واضحا مثل وضوح النهار في شهر أوت، لقد ذهب إلى هناك بسبب روسيا، ولم يحم بأي مجهود ما عدا الإهتمام بوصف المعارضة بالإرهابيين، المعارضة لم تمثل أي أحد، بالنسبة لهم تنحي الأسد عن السلطة يلخص كل الحلول... اللعب ونظل ويفكرون في الحلول العسكرية ولا احد كان مهتما بفكرة أن مبادرة الوساطة هي الأمر الوحيد الذي باستطاعة الأمم المتحدة القيام به... « *It was a mistake to go to Geneva II, everyone was under pressure to just" do something", but we went to Geneva II with very little conviction that it would lead anywhere. The government was clear as daylight in August that they were only there because of the Russians and did nothing but parrot the claim that the opposition were terrorists. The opposition didn't represent anybody; for them, getting rid of Al-Assad would resolve all issues...the players still think of military solutions , and nobody is exhausted to such an extent as to accept a mediatory voluntarily, the only thing that the UN can offer...* »<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - Hinnbusch, *op.ct*, p.16.

## 3- مخطط دي ميستورا ومحاولات التسوية :

بعد مهمة دامت سنتين قرر المبعوث الأممي الخاص لسوريا الأخضر الإبراهيمي الإستقالة نتيجة لعدم جدوى المفاوضات، فتم تعيين مكانه "ستيفان دي ميستورا" \* Staffan de Mistura لإيجاد حل سلمي للأزمة من خلال المباحثات والمفاوضات بدءاً من صيف ألفين وأربعة عشر (2014) وقد طرح خطته في العمل مركزاً على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وفق ما قد صرح به في أول خطاب له:

"أي شيء يمكنه المساهمة في خفض مستوى العدوان، أي شيء يمكننا القيام به لرفع منفع المساعدات سواء على الحدود أو داخل سوريا، والعمل على ترقية المسار السياسي."

**« Anything to contribute to reduce the level of violence, anything we can do to increase the access of aid even across the borders and inside Syria, and promote the political process. »<sup>1</sup>**

في شهر أكتوبر من سنة ألفين وأربعة عشر (2014) إقترح "دي ميستورا" إنشاء مناطق "خالية من المعارك" في مقاطعة حلب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن إضافة إلى تجنيد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب في سوريا. وقد سطر برنامج لقاءات جديدة ستجمعه في شهر ماي معارضة السورية ممثلين عن النظام السوري وعن المعارضة والمجتمع المدني والفواعل الإقليمية لكن بشكل منفرد. وقد تم تقديم دعوى إلى إيران للمشاركة بعد غيابه عن لقاء جنيف 1 وجنيف 2<sup>2</sup>. لكن لم يتم تفعيل المقترح إذ إستمرت المعارك في حلب بين قوات الجيش السوري وتحالف بين المعارضة التي جمعت عدة فصائل، فتعثر مشروع الأمم المتحدة في جعل حلب أول مدينة تجمد فيها المعارك "le gel des combats".<sup>3</sup> لكن يبقى مسار المفاوضات قائماً إذ في التاسع والعشرون من شهر أكتوبر عام ألفين وخمسة عشر (2015). وبمشاركة مجموعة أصدقاء بسوريا وقد تم الإعلان عن مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في :

\*-ستيفان دي ميستورا : رجل دبلوماسي إيطالي ولد بالسويد من أم سويدية و أب إيطالي في 25 جانفي 1947، شغل منصب أمين دولة في 2011. ثم وزير مندوب للشؤون الخارجية في إيطاليا سنة 2013.

<sup>1</sup>-Leila Hilal, « The United Nations and Peace Process strategy for Syria », *Policy Brief*, Norway, NOREF, (Novembre 2014), p.1.

<sup>2</sup>-Hinnbusch, *Op.cit*, p.38.

<sup>3</sup> - Hilal, *Op.cit*, p.3.



- الحفاظ على وحدة وإستقلالية سوريا مطلب أساسي.
  - الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية.
  - إحترام حقوق الشعب السوري بما في ذلك الدين والعرق.
  - مضاعفة الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب.
  - العمل على فسح المجال أمام المساعدات الإنسانية لكل المناطق في سوريا.
- لكن تم رفض المقترح من جانبيين الطرفين، فالمعارضة إشتلرطت تحي الأسد. وعدم إستمراره في السلطة.

" لا يمكننا قبول إستمرار النظام ليوم آخر. على بشار الأسد التحي من السلطة "

« we will not accept that the regime stays even more 24 hours. Bachar should be detained and put on trial »

ورد المتحدث باسم حزب البعث وممثل النظام السوري أنه لا تكون هناك إنتخابات رئاسية قبل استكمال بشارالأسد لعهدته الرئاسية في ألفين وعشرون(2020).

و على إثر هذا قام ستيفان دي ميستورا باقتراح جديد في الرابع عشر من نوفمبر عام ألفين وخمسة عشر يتضمن ثلاث نقاط أساسية خرج بها المشاركون في الجولة الثانية من مباحثات فيينا هي

- إجراء محادثات بين النظام والمعارضة السورية.
- تأسيس حكومة إنتقالية في ظرف ستة أشهر.
- تنظيم إنتخابات في ظرف 18 شهرا.<sup>1</sup>

مؤتمر جنيف 3: في الأول من فيفري ألفين وستة عشر (2016) إنطلقت المباحثات حول ملف الأزمة في سوريا بمشاركة نفس الأطراف الحاشرة في لقاء فيينا. وبعدها فشل الأطراف في التوصل إلى إتفاق تم توقيف المباحثات لتستأنف في الجولة الثانية في مارس عام ألفين وستة عشر (2016). لكن لم يكن لها جدوى فتم تجميد مسار المفاوضات لتستأنف في أبريل من الثالث عشر إلى السابع

<sup>1</sup> - Ben Smith, « Speaking a negotiated Solution in Syria », *House of commons Library*, n 7392, February 2016, pp.7.10.

والعشرون (13-27) في جولة ثالثة تم الإتفاق من خلالها على مقترح قرار مجلس الأمن الذي ينص على:

- وقف الغازات الجوية في مختلف مناطق سوريا.
- تصفية جبهة النصره ورحيل كل مقاتليها من الأراضي السورية.
- السماح بمرور الإغاثة الإنسانية.<sup>1</sup>

لم يستطع دي ميستورا تطبيق محتوى القرار نتيجة لعدم إلتزام الأطراف المتورطة في سوريا بمضمون المبادرة. وهذا ما جعل مسار الأزمة في سوريا يزداد تعقيدا بالنظر إلى التأثيرات التي تنتج عن تطور الأوضاع في مختلف المناطق في سوريا سواء كانت تحت سيطرة قوات نظام الأسد أو تحت نفوذ المعارضة السورية، أو تلك الخاضعة للتنظيمات الإرهابية. هذا كله جعل إستئناف المحادثات في الشأن السوري أكثر من ضرورية.

يركز كثيرا دي ميستورا على دور كل من تركيا، إيران، وروسيا ويعتبر أنها تملك المفتاح لوقف الأعمال العدوانية في سوريا. وقد تم عقد لقاء تحضيرى في " أستانا Astana " (عاصمة كازاخستان ) في الثالث والعشرون من شهر فيفري إلى غاية الثالث من مارس عام ألفين وسبعة عشر (2017). لقد عمل المبعوث الأممي لمدة تسعة أيام (9) ليلا ونهارا رفقة الممثلين عن النظام السوري وممثلين عن فد المعارضة للوصول إلى حل نهائي للأزمة في سوريا. لكن وبسبب التفجيرات الأخيرة في حمص وإستمرار الأعمال الدموية تقرر إجراء جولة أخرى من المفاوضات. وقد عبر عن أسفه في فشل كل محاولاته لتحقيق السلم في سوريا من خلال قوله:

" نحن بالفعل نعمل يدا بيد لكن هناك يدين فقط."

« *We are really Working hand in hand but there are two hands.* »<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Kirsten Jongberg and Others, Syria : stalled peace process and blocked humanitarian access, *UEP Policy Departement*, November 2016, pp.87-91.

<sup>2</sup> -Arhama Siddi, « Geneva 4 : Talks about Talks ? », Institute of strategic studies, March, 2017, p.4.

## خلاصة الفصل

توصف الأزمة في كل من ليبيا وسوريا على أنها ثورة شعبية ضد الأنظمة الحاكمة تسعى لتغيير الأوضاع نحو الفضل من خلال ممارسة الضغط عليها لقبولها التغيير أو إسقاطها، لكن بالرغم من وجود اختلاف بين ليبيا التي تم إسقاط نظام القذافي فيها وسوريا التي ما يزال النظام السياسي لبشار الأسد قائما، إلا أن الأوضاع الراهنة لهذه الدولتين لا تختلف كثيرا، إذ ومع التدخل الأممي في ليبيا عن طريق حلف الناتو بقرار من مجلس الأمن والتدخل العسكري للقوى الدولية (التحالف الدولي من جهة وروسيا من جهة أخرى) في سوريا من أجل إنهاء الأزمة وتحقيق مطالب الشعبين إلا أن النتائج كانت عكس ذلك وهذا يظهر في عدم قدرة الأمم المتحدة السيطرة على الأوضاع وتسوية الأزميتين بالرغم من الجهود الدبلوماسية المسخرة منذ أكثر من خمس سنوات معتمدة على أربعة مبعوثين أمميين لإدارة الأزمة في ليبيا وثلاثة مبعوثين أمميين إلى سوريا

هذا ويشار الى أنه ومع استمرار الأزمة في ليبيا وسوريا فإن مجموعة من المشاكل والآفات الناتجة من البيئة الداخلية لهذه الأخيرة تؤثر على مستقبل الدولتين بشكل خاص وعلى مستقبل المنطقة بشكل عام.

الفصل الثالث

الأمم المتحدة و التحديات

الدولية الراهنة

لقد خلقت الأزمة في ليبيا وسوريا ردود فعل دولية متباينة بعد أحداث العنف والعدوان التي لا تزال مستمرة لأكثر من خمس سنوات. يتناول هذا الفصل تقييما لدور الأمم المتحدة في عمليات إدارة هذه الأزمات وانعكاسات هذا الدور على ثلاث مستويات أساسية، الأول يكمن في التحديات التي تواجه هذه الدولتين على المدى القريب والمتوسط، والثاني يبرز أثر هذه الأزمات على منطقة المتوسط، أما الثالث يتناول أهم الرهانات الدولية التي تضع منظمة الأمم المتحدة على المحك، واختبار مدى جاهزيتها وكفاءتها في الوقاية من الأزمات وإدارتها بشكل فعال ومنع تفاقمها في حالة حدوثها باعتبار أن طبيعة هذه الأخيرة قد تغيرت عواملها عما كانت عليه سابقا.

**المبحث الأول: تقييم دور الأمم المتحدة في إدارة الأزميتين.**

إن التشابه في ملامح الأزمة بين سوريا وليبيا كبير إلى حد ما بحيث أنهما تتقاسمان نفس الحيز الجغرافي إذ أنهما دولتين عضويتين في الجامعة العربية بحكم الإنتماء للوطن العربي ويتقاسمان نفس الإطار الزمني للثورة بحيث أنها ظهرت في شهر فيفري من عام لألفين وإحدى عشر (2011) في ليبيا ولم يمضي سوى شهر واحد حتى برزت الأزمة في سوريا، هذا بالإضافة إلى تقاسم الأزميتين لنفس العامل المحرك للأوضاع ألا وهو إسقاط النظام والذي كان نظاما تسلطيا وإستبداديا ( أوليغارشي ) في كلا البلدين، لكن على الرغم من كل اوجه التشابه هذه إلا أن هناك إختلاف وتباين في أسلوب تعاطي الأمم المتحدة لكل منهما.

**المطلب الأول: المقارنة بين الفواعل المتدخلة في الأزمة.**

إختلفت الفواعل التي تدخلت عبر اللجوء إلى القوة في كل من ليبيا وسوريا نتيجة لإختلاف إطارها العام وموقف المجتمع الدولي من محتوى الأزميتين.

**1- تدخل الحلف الأطلسي في ليبيا.**

يعبر التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا في مارس عام ألفين وإحدى عشر (2011) عن فشل الأمم المتحدة على لعب دورها في وتراجع إسهاماتها وإنخفاض درجة إلتزامها بتحقيق السلم والأمن الدوليين وهذا نتيجة إجتماع عدة مؤشرات .

أ- إحتكار مجلس الأمن لعملية صناعة القرارات في الأمم المتحدة: ويظهر ذلك في المساس بالمبادئ الأساسية المشكلة لميثاق الأمم المتحدة، بحيث أنه ولسبب غير صريح تم إقصاء وإبعاد ليبيا بشكل تعسي عن المجتمع الدولي، ويتساءل روني برومان « Rony Braumen » هل تكفي مظاهرة واحدة حدثت في الخامس عشر من أبريل عام ألفين وإحدى عشر (2011) وفي مدينة واحدة في ليبيا التي تعتبر عضوا قديما في الأمم المتحدة وسبق وأن تراس منظمة الإتحاد الإفريقي ولها عدة إتفاقيات ثنائية مع فرنسا وإيطاليا أن ترمى خارج المجتمع الدولي مع العلم أن هناك أحداث أكثر دموية، وأكثر عنفا في دول أخرى وتم السكوت عنها . ويتغاضى مجلس الأمن عنها. هذا ما يفسر التناقض الموجود بين قراري مجلس الأمن بخصوص ليبيا القرار رقم ألف وتسعمائة وسبعون والقرار (1970) والقرار رقم ألف وتسعمائة وثلاثة وسبعون.

(1973)، والذان يتعارض محتوَاهما بين حماية سيادة الدولة الليبية من جهة والتدخل في الشؤون الداخلية لها من جهة أخرى. لقد تغير مجلس الأمن من أداة للحفاظ على السلم إلى أداة حربية، وقد غير عن هذا الثلاثي "نيكولا ساركوزي"، باراك أوباما ودافيد كامرون في الإعلان المشترك في الخامس من أبريل عام ألفين وإحدى عشر، حين قالوا:

" لا يتعلق الأمر بزعة القذافي بالقوة، لكن ما دام في السلطة فإن حلف الناتو... يتعين عليه مواصلة عملياته."

« *Il ne s'agit pas d'évincer Kadhafi par la force, mais tant que Kadhafi sera au pouvoir, L'OTAN... doit maintenir ses opérations.* »<sup>1</sup>

#### ب- دوافع إختيار حلف الناتو للتدخل في ليبيا:

كان التدخل في ليبيا وفي بداية الأزمة من الطرف الفرنسي فقط بحيث قامت بإرسال أربعة آلاف ومئتين عسكري (4200) وأربعون طائرة حربية (40)، عشرون (20) مروحية. لكن سرعان ما تغير الطرف المتدخل في ليبيا فوقع الإختيار على الأطلسي " الناتو" وبعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تقليص حجم تدخلها في ليبيا ظهرت إشكالية من سيمثل مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بأكملها في أزمة ليبيا.

لم يكن تفويض حلف الناتو للقيام بمهمة التدخل في ليبيا فعلا إعتباطيا . لكن كان ذلك كنتيجة حتمية للصراع الثنائي بين فرنسا وبريطانيا. ففرنسا أرادت إستبعاد حلف الناتو بتأدية مهمة التدخل في ليبيا وتزعم الجبهة العسكرية للإتحاد الأوربي في إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك\* « PSDC » لكن بريطانيا عارضت المبادرة وضغطت على الأمم المتحدة وعلى عكس مجلس الأمن تحديدا لتعيين حلف الناتو مسؤولا عن العمليات العسكرية في ليبيا. وهذا لأسباب سياسية<sup>2</sup>

ففي تقرير صادر عن البرلمان البريطاني تم إدانة التدخل العسكري للمملكة المتحدة وفرنسا في ليبيا. فبعد خمسة سنوات على مقتل القذافي تم الإعتراف بدور فرنسا في تغيير طبيعة

<sup>1</sup> - Robert Charvin, « L'intervention en Libye et la violation de la légalité internationale », Investigation, Janvier 2012, 2012.p.4.

\*-PDSC : politique de sécurité et de défense commune.

<sup>2</sup>-Institut royal supérieur de défense, « l'intervention militaire en Libye et ses implications pour l'Europe de la défense », 2012,p.16.

- التدخل، من تدخل إنساني (في مدينة بنغازي) لحماية المدنيين إلى تدخل عسكري محض ضد نظام القذافي وفي ليبيا، وهذا لدوافع عدة هي:
- السيطرة على أكبر قدر من الإنتاج الليبي للنفط.
  - تنمية النفوذ الفرنسي في شمال إفريقيا.
  - التحسين من الوضعية السياسية الشخصية لنيكولا ساركوزي في فرنسا.
  - تمكين الجيش الفرنسي من إثبات قوته في العالم.
  - الرد على رغبة القذافي في إلغاء دور فرنسا كقوة مهيمنة على إفريقيا الفرنكوفونية.<sup>1</sup>

## 2- القوى الكبرى تقرر مصير سوريا

إن التطورات الحاصلة في سوريا منذ عام ألفين وإحدى عشر (2011) أي يعني منذ تاريخ بداية الأزمة جعلت منها أزمة دولية يستعصي على الأمم المتحدة وما ينص عليه الفصل السادس وعلى اختلاف ليبيا التي كان التدخل العسكري من طرف حلف الناتو بقرار من مجلس الأمن فإن التدخل العسكري في سوريا كان من تنفيذ عدة دول شكلت تحالفا عسكريا لمواجهة الأزمة في شكل كتلة واحدة ومن جهة أخرى هناك دول تقوم بالتدخل بشكل إنفرادي في سوريا والأمر يتعلق بروسيا تحديدا.

إن سبب فشل الأمم المتحدة في تسوية النزاع بالوسائل السلمية وتراجع دورها في إدارة الأزمات الدولية هو تنامي نفوذ مجلس الأمن في الهيئة الأممية ونقصد بمجلس الأمن الدول الكبرى تتستر بغطاء الأمم المتحدة، فنجد أنه على الرغم من اختلاف الطرف المنفذ للتدخل بين ليبيا وسوريا إلا أن المصدر واحد ويتعلق الأمر بمجلس الأمن.

إن الاختلاف الثاني يكمن في طبيعة التدخل بين الأزمة السورية والليبية حيث أن هذه الأخيرة تتميز بمحدودية تأثير الأزمة الليبية على دول الجوار في الأزمة على عكس سوريا التي تعتبر القوى الإقليمية " تركيا، إيران، السعودية،..." محركا لآلية الصراع في الأحداث التي تمس هذه الدولة.

(<sup>1</sup>) Alexandre de Croix, Guerre en libye : Un rapport britannique accable Sarkozy. Vu sur Site <http://www.LCI-Fr/international/guerre en Libye- Un rapport britannique>



## أ- إستراتيجية الدول المتدخلة في سوريا:

قبل التطرق للإستراتيجية المتبعة في سوريا يجب تحديد هذه الدول ودوافع تدخلها ومن خلال هذا يمكننا تصنيفها إلى فئتين:

• القوى الإقليمية: هناك العديد من الدول التي تؤثر على مسار الأزمة في سوريا وهذه الدول تتخذ مواقف أساسيين:

- دول تؤيد نظام بشار الأسد: وعلى رأسها نجد إيران. حيث أنها تسعى للحفاظ على نظام بشار الأسد بهدف الحفاظ على مصالحها. فنجد أن هناك علاقات قديمة بين البلدين ترجع إلى فترة بروز حزب البعث في سوريا وفترة حكم حافظ الأسد، فمن جهة تقوم إيران بدعم هذا النظام للبقاء في السلطة ومن جهة أخرى تضن سوريا كسر العزلة عن إيران وحصولها على إختراق إستراتيجي في المنطقة العربية، بل وأبعد من ذلك ضمان الوصول إلى البحر المتوسط.<sup>1</sup>

- دول تدعم المعارضة السورية: أهم هذه الدول السعودية قطر وتركيا له إنعكاسات كبيرة على الأوضاع في سوريا وعلى مشاريع ومقترحات التسوية. إن أحد أهم دوافع تبني تركيا لسياستها التي تقضي بإقامة مناطق عازلة في سوريا هو العمل على السيطرة على المسألة الكردية بحيث أن هذه الأخيرة تقع على الحدود بين البلدين وباعتبار أن هناك أقلية كردية في تركيا فإن هناك خطر انتقال للانفلات الأمني في سوريا إلى تركيا.<sup>2</sup>

• القوى الدولية: وتتشكل أساسا في الثنائي الروسي الأمريكي.

دوافع روسيا للتدخل في سوريا: تتعدد الأسباب والدوافع التي حفزت روسيا للتدخل العسكري في سوريا وهي كلها دوافع مصلحة. نجد بالدرجة الأولى الدوافع الاقتصادية باعتبار أن التبادلات التجارية بين البلدين وإستثمار الشركات الروسية والتعاون في حقل الطاقة تشكل عاملا حاسما في تأييد روسيا للنظام السوري.

<sup>1</sup> - جمال واكيم، صراع القوى الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية للأزمة 2011، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013)، ص. 208.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص. 211.

إضافة إلى هذا لا يمكن إنكار المكانة الإستراتيجية لسوريا في نظر روسيا بحيث أن سوريا هي مفتاح النفوذ الروسي في المتوسط، فسقوط نظام الأسد سيؤدي لإنهيار إقتصاد روسيا بإعتبار أن مشروع نقل أنبوب الغاز من قطر إلى أوربا عبر سوريا، سيؤدي إلى تزويد أوربا بالغاز العربي ما يجعل روسيا يفرض عليها حصارا إقتصاديا.<sup>1</sup>

مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا هو المحور الأساسي الذي تدور عليه نظرية المباريات حول سوريا. فالنظرة الأمريكية إلى الشرق الأوسط وإلى سوريا على وجه خاص تحركها المصالح الاستراتيجية المتمثلة بأمن إسرائيل وأمن الطاقة<sup>2</sup> فنجد أن حسابات اللعبة مزدوجة من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية فالحفاظ على الوضع القائم Statu quo وإستمرار نظام بشار الأسد يعطيها أمنا طاقويا بإعتبار أنّ الشركات الأمريكية المهيمنة على موارد النفط في الشرق الأوسط بحاجة الى نوع من الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، مما يمكنها من إستخراج و شحن الطاقة إلى أمريكا. أما سقوط نظام بشار الأسد سيتترك منطقة الشرق الأوسط في حالة فوضى بإعتبار أن هالك عاملا إضافيا في المعادلة وهو التنظيمات الإرهابية. وهو الوضع الذي يهدد المصالح الأمريكية في هذه المنطقة. وعليه فإن التحرك الأمريكي في المنطقة يقوم وفق مبدأ نظرية الألعاب التي تقارن فيها التكلفة والأرباح، وتساوم فيها بين المكافأة والعقاب.

### 3- دوافع التغيير في الفواعل المتدخلة في ليبيا وسوريا:

تدخل حلف الناتو في ليبيا ولم يتدخل في سوريا، وتدخلت روسيا في سوريا ولم تتدخل في ليبيا. يمكن إعتبار تحديد هوية منفعدي التدخل في الأزمة المتعلقة بكل من سوريا وليبيا المفتاح الأساسي لفهم آلية عامل المجتمع الدولي مع القضايا الدولية. والذي يعكس البيئة الخاصة والمحيطة بالدول أثناء الأزمات.

أ- البيئة الداخلية: لقد قام الإعلام أثناء بداية الثورات العربية بتسويق نمط موحد عن الأوضاع في الدول العربية. لكن هناك إختلاف جوهري بين سوريا وليبيا والمتعلق بتريكية المجتمع، والتي تعتبر المحور الذي إنطلق منه الحراك السياسي الثوري.

<sup>1</sup>- المدني، توفيق يوسف وآخرون، الربيع العربي : إلى أين؟، الطبعة الأولى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص45.

<sup>2</sup>- واكيم، مرجع سابق، ص219.

ففي ليبيا بالرغم من الطابع القبلي « Le caractère tribal » الذي يميزها إلا أنه مجتمع يخلو من الإنقسامات بين فئاته . وبالتالي إستعمل حلف الناتو آلية التدخل الإنساني لحماية المدنيين كذريعة لمباشرة عملياته. في حين ان المجتمع السوري يتميز بالطائفية المذهبية « Caractère Sectoriel » وبالتالي تم استبعاد حلف الناتو والإعتماد على القوى الإقليمية والدولية بشكل منفرد تحت غطاء حماية الأقليات، (إيران تحمي الشيعة، السعودية تحمي السنة، القوى الغربية "تحديدا فرنسا" تحمي المسيحيين). واعتبار هذه العمليات العسكرية حربا لتصفية الإرهاب في سوريا.

ب- **البيئة الخارجية:** لا يقل تأثير المعطيات الخارجية على استراتيجية التعامل مع الأزمة في سوريا وليبيا من المعطيات الداخلية. بحيث أنّ هناك عاملا جوهريا يظهر هذا الدور.

ففي ليبيا نجد أنّ نظام القذافي هو نظام قوي (أكثر من أربعين سنة (40) من الحكم) لكنه يفتقر الى تحالفات والتنسيق مع الدول الأخرى. وهذا أنتج نظام قوي لكنه منفرد، وعليه فإنّ استخدام الناتو لضرب ليبيا لن تكون عليه أيّ معارضة دولية. في حين أنّ النظام السوري هو نظام غير ديموقراطي لكن يختلف عن ليبيا في علاقاته الخارجية، فنجد أنّ دعم روسيا وإيران لنظام بشار الأسد لا يتيح الفرصة لحلف الناتو للتدخل في سوريا وهذا الإعتراض لهذه الدول على أيّ محاولة تهدف لإسقاط النظام.

### المطلب الثاني: إنعكاسات الدور الأممي على ليبيا وسوريا.

سعت الأمم المتحدة إلى الوصول لحل سلمي لهذه الأزمات من خلال تكثيف جهودها لجمع مختلف الأطراف وتبني قرار تتوافق عليه هذه الأخيرة لكن احد المفارقات في طريقة تناول الأمم المتحدة لهذه الأزمات هو تبني قرار من طرف مجلس المن التابع للأمم المتحدة يمنح التدخل العسكري في ليبيا في وقت لم يكن ذلك ضروريا بحيث أنّ بداية الأزمة كانت تستدعي فقط بذل جهود دبلوماسية لتسوية الأوضاع . بينما إعتمدت الأمم المتحدة المحادثات والمفاوضات في سوريا في الوقت الذي كان النظام السوري يرتكب جرائم ضد الإنسانية ويتحتم على المجتمع الدولي التحرك لوقف ذلك العدوان . لقد ولدت هذه الثغرات في الدور الأممي تجاه ما يحدث في ليبيا وفي سوريا

العديد من التعقيدات التي زادت من صعوبة الوصول إلى حل نهائي للأزمة في هذه الدولتين.

1- الحرب الأهلية: إن إحدى مظاهر هذه الأزمات التي كانت في جوهرها انتفاضات ضد تطالب النظام السياسي في كل من ليبيا وفي سوريا بالإصلاحات تحولت في مدة قصيرة على حرب أهلية، كانت في البداية بين القوات التابعة للسلطة وبين المعارضة ليتسع مجالها إلى تعدد الأطراف المتورطة فيها، فنجد ان الإنقسامات داخل المعارضة كانت السبب وراء ذلك وهذا ما خلف بدوره عدة أزمات أخرى. ففي ليبيا ظهرت مسألة الشرعية. بحيث أن هناك حكومتين تتصارعان على السلطة. ففي جهة نجد حكومة طبرق التي إنبتقت من إنتخابات مجلس النواب في عام ألفين وأربعة عشر (2014)، والتي تفرض سلطتها على شرق ليبيا والتي تعتبر الحكومة الشرعية الوحيدة التي تم الإعتراف بها من طرف المجتمع الدولي . ومن جهة أخرى نجد حكومة مدعمة من طرف التيار الإسلامي المتطرف والتي تسند شرعيتها إلى المؤتمر الوطني العام والتي تفرض سلطتها على غرب ليبيا وتتخذ من طرابلس مقرا لها<sup>1</sup>.

أما في سوريا فلا يختلف الوضع كثيرا فالأزمة أزمة سياسية بالدرجة الأولى بحيث أن المجتمع الدولي منقسم في مسألة الشرعية في سوريا فنجد ان القوى الغربية(الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي)، والسعودية وقطر تعتبر المجلس الوطني الإنتقالي كالمثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي بينما دول أخرى مثل إيران روسيا لا تزال تتعامل مع نظام بشار الأسد على انه السلطة الشرعية في سوريا.

هذا الإختلاف في المواقف الدولية يضعف من دور الهيئة الأممية في تنفيذ مهامها ويخلق حربا مفتوحة حول السلطة فنجد خضوع الأمم المتحدة وعدم إستقلاليتها.

<sup>1</sup> -Archibald Gallet, « les enjeux du chaos libyen », *politique étrangère*, février 2015, p.102.

## 2- الإنفلات الأمني في ليبيا :

تشكل القوى في ليبيا إحدى الفرص المثالية لإختبار كيفية تشابك وتداخل عدة أنساق من الصراع في المنطقة، فنجد أن ليبيا تعد الأرضية الملائمة لتغلغل وإعادة تنظيم الحركات الجهادية من خلال هذه المراحل:

أ- **إنعدام الأمن:** تصل حالة الأمن في المدن الليبية إلى ذروتها خاصة وأنه لم يعد هناك وزير داخلية لدولة ليبيا. فمنذ سقوط نظام القذافي في عام ألفين وإحدى عشر (2011)، أصبحت ليبيا مسرحاً للهجمات الإجرامية اليومية التي تستهدف الشرطة، الجيش وحتى المدنيين.

ب- **إنتشار الأسلحة:** تشكل ليبيا ترسانة عسكرية بعد إنتشار السلاح في الأوساط المدنية وهذا راجع إلى إستغلال وتوزيع كل المخزون والذخيرة والعتاد العسكري الذي كان في الدولة الليبية في فترة حكم القذافي وقد عزز هذا تأسيس عدة معازل ومراكز تنشط فيها الجماعات الإجرامية، وقد إكتشفت عدة جماعات بحوزتها صواريخ من طراز "أرض-جو" قرب عين أمناس على الحدود الجزائرية الليبية .

ج- **إنتشار الميليشيات:** يشكل إنعدام الأمن وتوفر السلاح أحد أهم الظروف التي ساهمت في ظهور هذه المعضلة. فقامت الميليشيات بفرض سلطتها على عدة مناطق في ليبيا. فجماعة "حفتر" فرضت فسها وقام بتسمية جماعته بالجيش الوطني. هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن هذه الميليشيات تعتقل أكثر من ثمانية آلاف شخص في سجونهم ومراكز إعتقالهم التي كانت فيما مضى سجوناً تابعة لنظام القذافي. ويقوم أفراد هذه الجماعات بأعمال التعذيب والإغتصاب اليومي على الضحايا. حسب ما ورد في تقرير لمنظمة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

د- **التحكم في الموارد الطاقوية:** يعد البترول أهم ثروة في ليبيا ومع تنامي ظاهرة الفوضى في ظل الأزمة قامت هذه الجماعات المسلحة بالسيطرة على المنشآت النفطية فتم فرض حصار على هذه الأخيرة منذ جويلية عام ألفين وثلاثة عشر (2013)، ومع إمتلاك هذه الميليشيات

\*-خليفة أبو القاسم حفتر: رجل عسكري ليبي بعمر 71 سنة وهو جنرال متقاعد، كان أحد أطراف الإنقلاب العسكري الذي قاد القذافي في السلطة في عام 1969 لكن وبعد إنهزام في عام 1987 في ظل الحرب بين ليبيا والتشاد تم إعتقاله من طرف القوات التشادية ثم قام باللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية، أين إنخرط مع المعارضة الليبية ليعود إلى ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي ويحصل على دعم من طرف عدة شخصيات مثل : يوني بوكمادة(قائد القوات الخاصة)، جمعية الحبانى(رئيس الأركان للدفاع الجوي). وعلي زيدان الوزير الأول الليبي.

المسلحة لإستقلالية عسكرية وسياسية قامت بالتحكم في إستغلال هذه الموارد والهيمنة على المتاجرة بها في السوق السوداء<sup>1</sup>

هـ- **مشكلة النازحين والمهاجرين:** خلفت الأزمة في ليبيا وتعاطي المجتمع الدولي عنها وعجز الأمم المتحدة على تسويتها مشكلة إنسانية خطيرة في المنطقة، بحيث أنه على المستوى الداخلي نجد ان اللجنة السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (OHCHR) أحصت ما يزيد عن مئة وعشرين ألف شخص نازح في ليبيا ينتقلون عن أعمال العنف هذا بالإضافة إلى المعاناة على مستوى إمكانية الحصول على الغذاء، الأدوية والملجأ بعد تدمير الجماعات المسلحة لكل المنشآت بما فيها المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية .  
و تعتبر ليبيا بلد عبور\* بالنسبة للمهاجرين الأفارقة المتوجهين نحو أوروبا، وهذا ما يجعل ليبيا معبرا ومقرا في نفس الوقت لتجارة المخدرات، تجارة البشر وتجارة الأسلحة.<sup>2</sup>  
و يعقب باتريك كوبرن « Patrick Cockburn » أحد أبرز الصحفيين المتخصصين في الشرق الأوسط قائلا:

"إحدى أهم السمات التي تؤثر على الأحداث في ليبيا اليوم هو قلة الإهتمام الذي تحضى به هذه الأخيرة لدى الدول التي توجهت للحرب في عام ألفين وإحدى عشر بإبتهاج"  
« *l'un des traités les plus stupéfiants des événements de Libye aujourd'hui est le peu d'intérêt qu'il suscite de la part de ces pays qui partirent si allégrement en guerre en 2011* »

### 3- أزمة اللاجئين :

تحصي ليبيا ما يفوق ثمانية آلاف لاجئ بعد أحداث الثورة. لكن هذا يبقى بلا مقارنة مع ما يحدث في سوريا وأي حل سياسي يتيح إنهاء ذلك الصراع سيكون عبر تسوية هذه المعضلة.  
أ- **الفرق بين اللجوء والهجرة:** قد يختلط الكثير بين هوية اللاجئ وبين المهاجر الغير الشرعي لكن هناك فرق واضح بينهما. فطالب اللجوء هو الشخص الذي يطلب الحماية من البلد المضيف جراء المخاطر الكثيرة التي تعترض أمنه وحياته في بلده الأصلي. بينما المهاجر الغير الشرعي هو الشخص الذي ينتقل من بلد لبلد آخر بطريقة غير رسمية وتتعدم فيها الأسباب

<sup>1</sup>- Arwa Kaddur, « Bilan de la situation en Libye », *Observatoire des mutations politiques dans le monde arabe*, Paris :IRIS, 2015, pp,17-37.

\*- تسلك هذه الجماعات الطريق من الصومال، أيريتيريا، إثيوبيا والسودان تجاه ليبيا وقد تم إحصاء ما لا يقل عن 8000 مهاجر في الشهر في عام 2013.

<sup>2</sup>-Gallet, *Op,cit*,p.109.

والمخاطر التي تؤدي به لترك بلده الأصلي. وتتص معاهدة جنيف عام الف وتسعمائة وواحد وخمسون (1951) وتتص على حقوق وواجبات اللاجئين والتزامات الدول تجاه اللاجئين، بحيث أنه ومنذ تسجيله لطلب اللجوء، تسجيله لطلب اللجوء، يعتبر اللاجئ في وضعية قانونية بالرغم من إتباعه مسارا يعبر من خلاله حدود عدة دول بشكل غير رسمي وقانوني<sup>1</sup>.

ب- أسباب تنامي ظاهرة اللاجئين السوريين: بعد أكثر من خمس سنوات (05) على بداية الأحداث الدموية في سوريا، تحصى المنظمات الدولية لحماية حقوق الإنسان نحو ربع مليون ضحية، وأكثر من ستة ملايين ونصف مليون نازح داخل سوريا، وأزيد من أربعة ملايين لاجئ ويقارب ثلاثة عشر مليون فرد سوري بحاجة إلى الإعانات الإنسانية ( الغذاء والأدوية)<sup>2</sup>. ويشكل اللجوء إلى الدول المجاورة في سوريا وعلى أوروبا أحد الخيارات الحتمية للشعب السوري وهذا نتيجة لإجتماع عدة ظروف:

- زيادة تكثيف المعارضة في معظم مناطق سوريا
- تضاعف أعمال العنف ضد المدنيين وإستهدافهم من قبل قوات النظام
- خرق حقوق الإنسان من طرف كل الأطراف المتورطة في الزمة سواء كانت اطرافا داخلية او اطرافا خارجية، أو أطرافا داخلية مدعومة من الخارج.
- صعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من القصف الجوي.
- إستعمال النظام السوري لأسلحة كيميائية في وجه المدنيين في سوريا.

ج- تداعيات أزمة اللاجئين على دول الجوار: إن مسألة اللاجئين في سوريا لا تؤثر فقط على مسار المفاوضات بخصوص إنهاء الزمة لكن تأثيراتها تمس كل المنطقة، ولهذا تم إعتقاد خطة عمل جهوية « Regional response plan6 (RRP6) »\* في ألفين وأربعة عشر 2014 التي تهدف إلى مساعدة ما يقارب ثلاثة ملايين لاجئ سوري موزع على ثلاثة دول بين لبنان، الأردن والعراق. لكن الظاهرة تفوق هذه الحلول والمبادرات الجزئية، بحيث أنه ولسبب تقادم الوضع في سوريا فإن مقصد اللاجئين يتعدد، فإضافة إلى ثلاث دول الجوار هناك تركيا التي

<sup>1</sup> - Kaddur, *Op,cit* ,p.16.

<sup>2</sup>-Marie Seidal, « agir pour la paix en Syrie : initiatives et défis » *News letter du kaff*, N°144 , mars 2016,p.2.

\* -commission européenne, Aide humanitaire et Protection civil ; Crise Syrienne, Septembre2016, p.2.

تحتضن سبع مئة وخمسون ألف لاجيء في إسطنبول وحدها<sup>1</sup> وهذا بالإضافة إلى دول عربية أخرى مثل مصر.

لقد تبنت الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن ثلاث قرارات بشأن الأزمة الإنسانية في سوريا من خلال القرار رقم 2165 والقرار رقم 2191. والتي تنص جميعها على دعم وتمويل الأنشطة والبرنامج المتعلقة بالمساعدات الإنسانية للسوريين إما المحاصرين في داخل سوريا وسط المعارك والقصف الجوي من خلال فك الحصار وتقديم الأغذية والأدوية وإسعاف المتضررين والجرحى، والعمل على تقديم الدعم المالي للدول التي تستقبل اللاجئين السوريين من أجل رفع قدرتها على الإستيعاب.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: التحديات المحتملة للأزميتين.

بالنظر إلى المسار الذي سلكته الأزمة في ليبيا وسوريا فإن هناك مجموعة من المسائل والقضايا التي ستشكل مستقبل هذه الدولتين بصفة خاصة ومنطقة الشرق الأوسط والمغرب العربي بصفة عامة.

#### 1- تأثيرات الأزمة على مستقبل ليبيا .

إن تعقد الأوضاع في ليبيا وإستمرار الحرب الأهلية فيها وعدم جدوى الجهود الأممية في تسوية الأزمة بعد أكثر من ست سنوات يضعها في حالة تراكمية الصراع «La supercomposition de conflits» وهذا على الصعيد الداخلي والخارجي، فتبرز من خلالها الملامح التي ستطبع الحياة الليبية على المدى القصير والمتوسط.

أ- **على المستوى الداخلي:** سوف يكون الوصول إلى إتفاق يقضي بتشكيل حكومة وحدة وطنية الحجز الأساسي لعملية إستعادة السلم والأمن في ليبيا. لكن هذا يتطلب تجاوز عدة نقاط محورية تتمثل في:

• الصراع الداخلي بين النخب القديمة والنخب الجديدة على مسألة تمثيل الشعب الليبي وتركيز السلطة السلطة في أيديها، ويمكن التحدي في أن كل طرف من الأطراف الليبية

<sup>1</sup>- Millissa Phillips, « les difficultés de protection posée par la mobilité », La crise syrienne, déplacement et protection, *Migrations forcées*, N°47, Septembre 2014, p.26.

<sup>2</sup>- Martin Hartberg et autres, Echech coupable en Syrie



المتصارعة مدعوما من الخارج وبالتالي فإن الصراع الداخلي هو في حقيقة الأمر صراع لدول على مستقبل ليبيا. فمسألة إنتشار السلاح وإستعماله من طرف مختلف الفصائل الليبية سيكون له وزن كبير على مسار الأحداث فلا يمكن الوصول لحالة الأمن إذ ظل التهديد والعدوان<sup>1</sup>

ظهور إنقسامات داخل المجتمع الليبي: إن إحدى القضايا التي إستطاع نظام القذافي التحكم فيها والتي تعجز المبادرات الأممية تحقيقها هي توحيد الشعب الليبي في إطار وحدة ترابية ومؤسسية، فأبرز التحديات التي ستواجه ليبيا هي تحقيق التجانس وانسجام في المجتمع مع زيادة الأقاليم والأقليات\* المطالبة بالإعتراف بخصوصياتهم ومع ظاهرة التسلح التي تفاقمت فإن المواجهة العسكرية بين هذه الأطراف وبين السلطة التي تدعي شرعيتها أمر غير مستبعد مما يجعل ليبيا في حالة لا إستقرار.

• **إعادة التأسيس السياسي والاقتصادي:** يمثل النفط أحد أهم الرهانات في الأزمة الليبية والسيطرة على التحكم في مصادره يمثل المفتاح في تغيير مسار ومستقبل ليبيا. فالمليشيات والجماعات المسلحة بالإضافة إلى العصابات والتنظيمات تتخذ من النفط مصدرا للتمويل . وبالتالي سيكون مستقبل ليبيا مرهونا بمدى قدرة السلطة السياسية في إستعادة السيطرة على القطاع الإقتصادي وإعادة هيكلته من خلال محاربة الإستغلال غير القانوني لهذه الثروات.

ب- **على المستوى الخارجي:** الإنفلات الأمني والفسل الدولاتي في ليبيا أصبحت أحد أهم الجبهات الجهادية، وهذا يعود إلى تعقد الأوضاع بالنظر إلى التواجد الإرهابي . تستغل الجماعات الإرهابية الفوضى في ليبيا لتوسيع نطاق نفوذها وتشكيل شبكة تربط بين تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، بوكو حرام في نيجيريا حركة الشباب في الصومال وداعش في سوريا وتقوم القوى الإقليمية بإستغلال التواجد الإرهابي في ليبيا لإطلاق لعبتها السياسية فنجد أن مصر والإمارات العربية المتحدة تتدخل بصفة مباشرة إلى جانب حكومة طبرق، بينما قطر والسودان دعم بعض الميليشيات المسلحة، هذا ما يجعل الوصول إلى إعادة بناء دولة ليبيا متوقف على نتيجة المباريات بين الدول. بالنظر إلى تعارض المصالح بينها فإن إنهاء الأزمة في ليبيا وضمان التسوية سيكون أمرا مستبعدا في السنوات القليلة القادمة.

<sup>1</sup> - Gallet, *Op.cit*, p.99.

\* - تشكل هذه الأقليات في الجماعات البربرية، الطوارق.

## 2- الأثر المستقبلي للأزمة على سوريا:

على اختلاف الحالة في ليبيا أين تؤثر المعطيات الداخلية بشكل كبير على الأوضاع العامة في هذه الدولة، فإن مستقبل سوريا تحدده المعطيات الخارجية بنسبة كبيرة جدا بحيث أنه ومع بلوغ الأزمة فيها عامها السادس فإن دور الأطراف الداخلية للصراع تتقلص بشكل كبير جدا ولم يعد له أثر يذكر. إن الحرب في سوريا يمكن تصنيفها ضمن الحروب بالوكالة، وهذا ما يجعل من مبادرات الأمم المتحدة لإنهاءها تفشل. والنقطة الثانية التي تميز أزمة ليبيا عن أزمة سوريا تتمثل في طبيعة هذه الأطراف. ففي ليبيا هناك فواعل إقليمية أكثر منها دولية في حين أن سوريا تتورط القوى الدولية بشكل كبير. والأمر تجاوز مسألة استمرار الحرب أو إنتهاءها لأن في كلتا الحالتين فإن سوريا معرضة لحصول لإحتمال واحد من أصل ثلاثة يتحدد ويتضح بنتيجة المباراة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا.

## أ- استمرار نظام بشار الأسد في السلطة السياسية في سوريا:

مرت الأزمة السورية بعدة مراحل تفاوتت فيها السيطرة فكانت في العديد من المرات في صالح المعارضة وفي مرات أخرى في صالح النظام لكن ومنذ تدخل روسيا إلى جانب الثورات السورية التابعة لبشار الأسد في عام ألفين وخمسة عشر (2015) سبب انقساماً في مجلس الأمن حول القرار المتعلق بإدانة "بشار الأسد" من خلال إعتراض كل من الصين وروسيا. وهذا ما يجعل الأسد يتوجه إلى استكمال عهده حتى نهايتها في ألفين وواحد وعشرون (2021) على الرغم من استمرار الإنتهاكات والعدوان في سوريا. إن النظام السوري يستعين بالخطر الإرهابي المتواجد في سوريا لكسب تأييد المجتمع الدولي بحيث أن هناك عمليات تقام في سوريا وتستهدف المدنيين لكن روسيا وبشار الأسد يعتبرها عمليات عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية.

## ب-إنهيار النظام السوري:

لقد كان هذا الإحتمال واردا في بداية الأحداث في عام ألفين وإحدى عشر (2011) وخلال العام الأول من الأزمة لكن ومع استمرار المفاوضات بين الأطراف في مسار جنيف يمكن ملاحظة تراجع دور المعارضة السورية نتيجة للإنتشاقات الداخلية التي تعاني

منها. وعدم تشكيلها لموقف سياسي موحد. إلا أن إمكانية إنهاء النظام السوري تبقى قائمة وتخضع لأي تغيير في ميزان القوى الدولية.

كما أنه وعلى الرغم من سيطرة أو خسارة النظام السوري للسلطة السياسية. فإن احتمال تضاعف الفوضى والأعمال الدموية سوف تسيطر على المستقبل القريب والمتوسط لسوريا. وهذا ناتج عن وصول الأزمة في سوريا إلى نقطة اللاعودة. فبعد ست سنوات من الدمار لا يمكن إصلاح الأوضاع بشكل سلمي. فالأزمة في سوريا ولدت عدة أزمات أخرى تضع سوريا أمام تحديات كبيرة. وأي محاولة لإعادة تأسيس دولة سوريا على قواعد دولة الحق والقانون سيفرض عليها إيجاد حل للوضع السياسي الذي لا يتضمن أي سياسة إقصاء لطرف ضد طرف آخر. والعمل على إعادة هيكلة البنية الاقتصادية المدمرة. وإعادة الإستقرار الأمني من خلال القضاء على الإرهاب والأكثر من ذلك هو إيجاد مخرج للأزمة الإنسانية التي تمر بها سوريا والتي تتمثل في مسألة اللاجئين. وهذا ما لا يمكن تحقيقه في الوضع الدولي الراهن أين تنتمى الفواعل من غير الدول ويتضاعف تأثيرها على أزمة سوريا ما يولد فجوة وقصورا (Des Carences) في آليات الأمم المتحدة لإدارة الأزمات الدولية.

### 3- الأزمة في ليبيا وسوريا ومستقبل الشرق الأوسط:

أغلب الدراسات تصنف الثورات على أنها ظاهرة جديدة في المنطقة تشكلت نتيجة لسعي هذه الشعوب للتحرر. قد يكون هذا جزءا فعلا في ظهور الأزمة هذا ما يحدث في ليبيا وفي سوريا ما هو إلا ترجمة لنظرية القوة في العلاقات الدولية بحيث أن المصلحة هي التي تبرر سلوك الدول. وبالعودة إلى الأحداث التي ميزت هذه الدولتين فإن التفسير هو وقوع هذه الأخيرة ضمن مشروع أمريكي قديم ينفذ حاليا وستجنى ثماره مستقبلا.

ترجع الدوافع الكامنة وراء حصول الأزمة في ليبيا وسوريا تحديدا وفي فترة زمنية واحدة إلى مشروع أسسه الرئيس الأمريكي حول مستقبل المنطقة. فقد عين نائب الرئيس "جورج بوش" في مهمة تحديد الأهداف المستقبلية، وجاء في التقرير الذي صدر عن المسؤول المكلف بالمهمة أن هناك ثلاث ركائز للإرهاب في فلسطين هي ليبيا، سوريا وإيران. وقد تم إختيار هذه الدول الثلاث لإعتبارات جيوسراتيجية في المنطقة كلها نظرا إلى امتلاكها لعامل مشترك ألا وهو

إيديولوجية سياسية معادية للإمبريالية الأمريكية. وعليه فإن مستقبل المنطقة مرهون بإطاحة هذه الأنظمة السياسية وتنصيب أنظمة سياسية واقتصادية أكثر إنفتاحا تجاه الغرب وتعتمد على إحترام حقوق الإنسان على حد تعبير روبرت بيلترو « Robert Pelletreau » نائب كاتب الدولة الأمريكي المسؤول عن شؤون الشرق الأوسط.<sup>1</sup>

في سنة ألفين وثلاثة (2003) تم طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير من قبل الديبلوماسية في عهد إدارة الرئيس "جورج ولكر بوش" Goerge W. Bush الذي يهدف إلى فرض التواجد الأمريكي في كل المنطقة من خلال ترسيخ القيم الأمريكية وتكريس الديمقراطية لضمان المصالح الأمريكية ومحاربة أي طرف يقاوم الرغبة الأمريكية.<sup>2</sup>

سوف تكون آثار هذه الأزمة في ليبيا وفي سوريا مجهولة لدى شعوبها لكن مدروسة ومتوقعة لدى القوى الكبرى في العالم، ويمكن تفسير هذا في التفاوت الموجود في مستوى الإدراكات بين الطرفين بحيث أن هذه الدول لمستقبلها لا يتجاوز حدود الأزمة في إطارها الضيق بينما يكون التصور لدى القوى الدولية يتضمن الخريطة السياسية للمنطقة بأبعادها المختلفة، الأمنية، العسكرية، الإقتصادية والعسكرية. وعليه يمكن إعتبار هذه الأزمات سواء في ليبيا أو في سوريا كمرحلة وخطوة في منظومة تغير جذرية للشرق الأوسط.

إنّ إحدى الأسباب وراء ظهور المسألة المتعلقة بمدى فعالية وكفاءة المنظمة هو كونها ينظر على أنّها تحالف في وقت التعلّم بين خمسة دول فقط، لكن بعد منتصف الخمسينات أصبحت ذات طابع عالمي. وبالتالي فإنّ الأسس التي يبنى عليها لم تكن تهدف لمسايرة التغيرات. حيث أنّها كانت أساسا جامدة ولا تتسم بالمرونة، ويظهر ذلك في:

• عدم قدرة الميثاق الذي أنشئت عليه المنظمة من استيعاب الخصوصيات التي يتمتع بها المجتمع الدولي والتي تعبّر عن ديناميكياته وحركيته المستمرة.

<sup>1</sup>-Fondation Méditerrané d'études stratégiques, « *Les États Unis et la méditerranée* », Toulon : Pubisud, p, 57- 70.

<sup>2</sup>- François Géré, La *nouvelle géopolitique : guerre et paix aujourd'hui*, (France : LAROUSSE,2012), pp.44.45.

## المبحث الثاني: الأمم المتحدة بين الإصلاح والفشل.

يمكن النظر إلى النسق السياسي للعلاقات الدولية بطريقتين، فمن جهة يمكننا من دراسة مختلف المؤسسات وأدوات السلطة بما في ذلك مبدأ عملها ومن جهة ثانية يضمن التنسيق والرقابة وفق الطريقة التي يسلكها تجاه الأنساق الفرعية (الاقتصادي، الإيديولوجي والثقافي...). وعليه يمكننا استخلاص نمطي لتصنيف العلاقات الدولية، الأول يرتكز على ميزان القوى بين الفواعل خاصة الدول والثاني يتمحور حول تجانس النسق بحد ذاته معتمدا على القيم الإيديولوجية<sup>1</sup>. هذا يضع المنظمة الأمم المتحدة أمام رهان حقيقي ألا وهو اختبار مدى تكيفها مع ما يطرأ على النظام الدولي، وهذا يقودنا إلى استنتاج احتمالين رئيسيين الأول هو التأقلم من خلال التغيير والثاني هو الامتثال وقبول البدائل.

## المطلب الأول: مبادرات إصلاح الأمم المتحدة.

جاءت الأمم المتحدة في 1945 للإجابة على مجموعة من الانشغالات تتضمن تجنب عودة بروز "الدول الأعداء"، إشراك الاتحاد السوفياتي في هذا الكيان الجديد، الحفاظ على تفوق القوى الكبرى وحلفائها في الحروب، المساعدة في إعادة بناء السلم بين الدول وترسيخ الأمن الدولي عبر إدارة الأزمات. لكن ونظرا للتطورات على مستوى السياسة الدولية ظهرت تصدعات في هذا الكيان الدولي. ويقول "إدوارد لوك" «Edward Luck» عن الأمم المتحدة أنه عوض أن تصبح منظمة قوية للأمن الجماعي كما كان الأمريكيون ينتظرون. فإنّ الأمم المتحدة نمت لتصبح مجرد قناع غامض للأمن غير قادرة على استخدام القوة.

*« Au lieu de devenir une organisation musclée de sécurité collective que les Américains attendaient, l'ONU a évalué vers un « faiseur » de paix subtil et caché, réticent à utiliser la force »<sup>2</sup>.*

<sup>1</sup> - Max Gounelle, *Le système politique des relations internationales*. (Paris :Dalloz, 2006), pp.5-8.

<sup>2</sup> - Edward Luck. *The United Nations : fifty years after San Francisco*, (Hanovre : Dickey center, 1995), p.28.

## 1- أثر الدّول النامية على منظومة الأمم المتحدة:

شكلت الحركة التحريرية أهم منعطفات مسار الهيئة الأممية إذا ما علمنا أنّه بين عامي 1955-1960 انضمت واحد وأربعون دولة للهيئة والتي كانت أغليبتها دولا إفريقية حديثة الاستقلال وانضمت سبعة وعشرون دولة بين عامي 1960 و1970. ومن أجل الحفاظ على مصداقية المنظمة في التمثيل تم رفع عدد أعضاء مجلس الأمن ليصبح خمسة عشر دولة لكن هذا الإصلاح مس فقط الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، وهذا ما جعل دور هذه الدول بتأرجح بين احتمالين وفق الإشكالية التالية، هل الدول النامية يمكن اعتبارها فاعلا في التغيير أن فاعلا لكبح التأقلم للأمم المتحدة؟

بالنظر إلى التمييز بين صفة الأعضاء في الهيئة، وتحكم الأقلية في الأغلبية، عمدت الدول غير المنتسبة لمجلس الأمن إلى خلق تكتلات إقليمية على غرار جماعة الدول الإفريقية، جماعة الدول الآسيوية، جماعة الدول الأمريكي-لاتيني... من أجل حصولها على أفضل تمثيلي جغرافي لدى هيئة الأمم المتحدة في مختلف أجهزتها، وأفضل هذه النماذج هي مجموعة السبعة والسبعون « groupe des 77 » الذي تأسس في أكتوبر عام ألف وتسعمائة وسبعة وستون (1967) إثر ميثاق الجزائر، والذي يجمع دولا من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريببيهدف التأثير على الأمم المتحدة، وإيصال صوتها إلى المحافل الدولية، واعتمادها على استراتيجية التصويت والدعم المتبادل بينها في المفاوضات الكبرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>1</sup>.

أهم ما يميز أدوار الأمم المتحدة هو التناقض الموجود في صفة الدّول النامية بحيث أنّها تستثني في عملية صناعة القرارات المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين لكن من جهة أخرى نجد أنّها الفواعل الأكثر مساهمة في عمليات الحفاظ على السلم والتي يقرّها مجلس الأمن منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وعدم التزام الدول الغربية في تحقيق هذه الأهداف بعدما حدث في البوسنة والهرسك، الصومال، ورواندا، ولهذا يمكن اعتبار دول الجنوب بمثابة أضحية « La chair à canon » لعمليات حفظ السلام فالدول الشمال\* تقوم بالتمويل فقط في حين أنّ دول الجنوب\*\* تقوم بتنفيذ العمليات المخاطر الموجودة، والسبب وراء ذلك هو رغبة وسعى بعض

<sup>1</sup>-Cristophe Jaffrelot, *L'enjeu mondial : les pays émergents*, (Paris, les presses sciences po, 2008), pp 260-262.

\* - نقصد بها كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، بريطانيا، وفرنسا.

\*\*تساهم باكستان ب10600 عسكري، بنغلاديش ب9000، الهند ب8800، النيبال ب3700 والأردن ب3000 عسكري

الدول إلى تأكيد كفاءتها وقدرتها في الحصول على مقعد في مجلس الأمن بالإضافة إلى إثبات ذاتها كقوة إقليمية والتواجد في المناطق ذات المصالح الاقتصادية والإستراتيجية الكبرى<sup>1</sup>.

## 2- ملف توسيع مجلس الأمن:

مسألة إصلاح مجلس الأمن والعمل على توسيع عدد أعضاء يبقى أهم تحدي يواجه الأمم المتحدة. فالمجلس يمثل اليوم اقل من ثمانية بالمائة 8% من العدد الإجمالي للدول الأعضاء في المنظمة الأممية. وغياب الدول الإفريقية يعدّ تعسفاً ويعتبره الرئيس السنغالي "أبدولاي وادي" « Abdoulaye Wade » بالظلم التاريخي في حق إفريقيا.

ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة لأمريكا اللاتينية التي ليست ممثلة في مجلس الأمن، وهذا خلق عدّة اقتراحات تتضمن المطالبة باستقبال عدد آخر من الدول في مجلس الأمن وإعادة توزيع طريقة التمثيل له.

## أ- اقتراح النادي الرباعي (G4) « Groupe des quatre »:

جاء هذا المقترح خلال سنة 2004 كفكرة أولية تمخضت عن لقاء جمع بين الشخصيات رفيعة المستوى لأربع دول هي ألمانيا، البرازيل، اليابان والهند. وفي مارس 2005 تحولت الفكرة إلى طلب ف علي قدمّ للأمين العام للأمم المتحدة طالب في ه هذه الدول الحصول على منصب عضو دائم في مجلس الأمن باعتبارها تملك الشرعية لذلك.

## ب- اقتراح توسيع عدد أعضاء غير الدائمين:

ظهر هذا الاقتراح كرد فعل على الاقتراح الأوّل بحيث أن مجموعة من الدول وهي إيطاليا، باكستان، المكسيك، الأرجنتين، كوريا الجنوبية ونيوزيلاندا والسويد اجتمعت تحت شعار "معاً من أجل التوافق" « Unis pour le consensus ». تقوم بالضغط على إفشال مقترح النادي الرباعي من أجل تمرير وتنفيذ شروعاتها الذي يهدف إلى ضمان الحصول على مقعد غير دائم في مجلس الأمن.

<sup>1</sup>Jaffrelot, *Op.cit*, pp, 265.266.

## ج- اقتراح مجموعة الخمسة المصغرة :

وتتضمن هذه المجموعة كل من سويسرا، ليشنتشتاين، الأردن، سنغافورة وكوستاريكا. لا يتضمن مقترح هذه المجموعة أي مطالبة بمقعد في مجلس الأمن (مقعدا دائما أو غير دائما) لكن تسعى إلى الضبط على المجلس من أجل تطبيق إصلاحات وتحسين آليات عمل مجلس الأمن.

إنّ عدم تجسيد هذه المقترحات وتفعيلها يرجع بالدرجة الأولى إلى موقف الدّول الأعضاء في مجلس الأمن وموقف بعض الدول المنافسة لهذه المبادرات الإصلاحية، فنجد أنّ الصين تعدّ أحد أكبر المعارضين على ملف توسيع مجلس الأمن باعتبار أنّها الدولة الآسيوية الوحيدة التي ضمنت مقعدا في المجلس وترفض إعطاء هذه الفرصة لليابان على أساس أنّه سيكون بمثابة مقعد ثاني للولايات المتحدة الأمريكية وكخطوة أولى لسياسة الاحتواء الأمريكية على الصين. والأمر نفسه سيتكرر لو حصلت الهند على هذا الامتياز أيضا.

أما بخصوص أمريكا اللاتينية فتجد أنّ هناك تضارب المواقف حول ملف توسيع المجلس الأمن. وباعتبار البرازيل أحد أهم القوى الصاعدة على المستوى الإقليمي وكذا الدولي من خلال وزنه الاقتصادي والديمقراطي والسياسي باعتباره يقوم بأبرز وأهم أطراف الحوار جنوب-جنوب. فإن حصوله على مقعد دائم في مجلس الأمن سوف يغيّر الكثير من المعطيات الدولية وخاصة المتعلقة بالقارة الأمريكية الجنوبية ولهذا وبدعم من طرف المكسيك وكولومبيا تقوم الأرجنتين على إفشال مشروع دخول البرازيل لمجلس الأمن كعضو دائم.

## د- مقترح الاتحاد الإفريقي:

قامت الدول الأعضاء في منظمة الاتحاد الإفريقي يتبنى موقف مشترك حول إصلاح الأمم المتحدة في إجتماع 7-8 مارس 2005 ويحمل هذا المقترح اسم "إجماع إيزولويني" « Le consensus d'Ezulwini » يهدف هذا المقترح إلى المطالبة بفتح مجلس الأمن لقبول أعضاء جدد وتمثيل إفريقيا عبره. يتضمن هذا الطلب الحصول على مقعدين دائمين في مجلس الأمن يتمتعان بحق "الفيتو" بالإضافة إلى انضمام خمسة أعضاء غير دائمين. وقام الاتحاد الإفريقي باختيار كلّ من جمهورية جنوب إفريقيا. نيجيريا بالإضافة إلى مصر. لكن مصر لعبت دور المفسد للعيش بحيث أنّها ولاعتبارات سياسية (دولة قيادية في الجامعة العربية) لن تسمح بحصول



بلدين من جنوب القارة على هذا الامتياز واستثناءها هي. وبالتالي فإن هذه المبادرة قد فشلت قبل ولادتها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: بدائل مشروع الأمم المتحدة.

تقع الأمم المتحدة على الخط الفاصل « Border line » بين النجاح والفشل وعدم قدرتها على تغطية مختلف الأزمات الدولية وتسويتها بشكل فعال يجعل من مشروع إصلاحها أمراً ضرورياً لكن نظراً للنتائج والانعكاسات التي ستمخض عن منظومة الإصلاح بالنسبة للدول الكبرى فإن هذه الأخيرة تلغي هذه المبادرات وتقدم البديل عن ذلك وفق منظمة أخرى وتحت رعاية نفس القوى المهيمنة على الأمم المتحدة.

#### 1- حلف الناتو كبديل للأمم المتحدة:

بلغ عدد الجنود التابعين للأمم المتحدة في سنة ألفين وثمانية (2008) ما يقارب تسعين ألفاً من جنود القبعات الزرق « Les Casques Bleus » والتي تنشط في أكثر من عشرين عملية حفظ السلام الدولي.<sup>2</sup>

لكن ومع هذا العدد الهائل من الإمكانيات تبقى الأمم المتحدة خالية من قوة عسكرية خاصة بذاتها هذا سمح بظهور منطق جديد فرضته الظروف الدولية الراهنة ألا وهو الإستعانة بالمنظمات الإقليمية للتدخل عسكرياً في مختلف الأزمات وهذا الامتياز تحصل عليه حلف الناتو حصرياً. وقد تم خلق هذه المنظمة العسكرية بفرض الدفاع الجماعي ضد الاعتداء والخطر السوفياتي، لكن وبعد انهيار هذا المعسكر الاتحاد السوفياتي يتم حل الحلف العسكري الغربي لكن استمر وتغيرت مهامه بحيث أصبح له دوراً في التدخلات العسكرية على الدول فالأمم المتحدة تعطي الشرعية والناتو ينفذ العملية العسكرية على الدول فكانت أولى أدواره في الحرب الأهلية التي شهدتها يوغوسلافيا سابقاً وفي كوسوفو بقيت الأمم المتحدة عاجزة عن القيام بدورها في تسوية الأزمة ووقف جرائم الحرب، و عوض بذلك جهود دبلوماسية لإدارة تلك الأزمة تعززت بتدخل عسكري من قبل حلف الناتو. ومختلف آثار لم تكن تحملها الأزمة في بدايتها. هذا بالإضافة إلى

<sup>1</sup>-Jaffrelot, *Op.cit*, pp.268-270.

<sup>2</sup>-Guillaume Devin, *Faire la paix, la porte des institutions internationale*, (Paris : les presses sciences po, 2009), p.136.

خرق قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.<sup>1</sup>

أما الحالة الثانية والمتعلقة بالتدخل في ليبيا، فيقول "باتريك كوكبورن" Partick « Cockburn أنّ هناك تلاعب في عملية التدخل فالأمم المتحدة لم تقم باستشارة الاتحاد الإفريقي باعتباره منظمة إقليمية يمثل إفريقيا قبل اعطائها الترخيص للتدخل في ليبيا عسكرياً، ويضيف قائلاً أن محاولة الحوار المقترحة من طرف الاتحاد الإفريقي والتي تجمع بين حكومة القذافي وبين المعارضة في ليبيا مع وقف لإطلاق النار، تم رفضها من قبل الدول الأعضاء في الناتو على الرغم من موافقة القذافي لتلك المبادرة.<sup>2</sup>

إنّ العلاقة التي تجمع بين الحلف الناتو وبين هيئة الأمم المتحدة هي علاقة معقدة يمكن تفسيرها من خلال النظرية الوظيفية، فنجد أنّ كلما زاد دور حلف الناتو في فرض وجوده داخل الأزمات الدولية كلما تقلص دور المنظمة الأممية وهذا راجع إلى الاختلاف في طبيعة المنظمين لكن التشابه في الأهداف، فكل من المنظمين تسعيان لإبعاد الخطر والعمل على الحفاظ على الإستقرار والأمن مبدئياً. لكن الفواعل والوسائل تختلف مما يعطي هيمنة الناتو على الأمم المتحدة. باعتبار أن هذه الأخيرة لا تستطيع تحقيق أهدافها بالنظر إلى اختلاف والتنافس بين الدول واستحالة اعتماد وتطبيق نموذج واحد لسلوك الدول لكن في الحلف الأطلسي الذي اعتمد على النشاط العسكري المحض وكونه يسعى لتحقيق مصالح دول أعضائه فمن السهل الحصول على الإجماع في قراراته وتوحيد صفوفه. وباعتبار أنّ الدول الكبرى هي الأطراف الرئيسية في الحلف وهي في نفس الوقت أطرافاً أساسية في الأمم المتحدة يجعلها تفرز من قدرات وكفاءة الناتو على حساب الأمم المتحدة، وهذا لسبب وحيد ألا وهو فرض التواجد العسكري للناتو وإبعاد الدول روسيا والصين اللتان تعترضان مصالح القوى الغربية.

## 2-سيطرة القوى الكبرى على قواعد الصراع الدولي:

تظهر نظريات جديدة تفسر سلوك الدول بشكل مستمر لكن أحد أهم النظريات التي تظل تسيطر على العلاقات الدولية هي الواقعية التي تؤمن بالقوة المحدد الرئيسي لتلك العلاقات وأكثر من ذلك

<sup>1</sup>-Noam Chomsky et autres, *L'empire en guerre*, (France : édition le temps des cerises, 2001), p.117.

<sup>2</sup>-Niambélé, *Op.Cit.* 73.

هناك النظرية الواقعية الجديدة التي تعتمد على قوة التأثير من خلال القوة وبمعنى آخر إمّا القوة الصلبة أو القوة الناعمة» « Hard Power and Soft Power وشكلت استعمالها معا إحدى الاستثناءات الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملفت للنظر، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية (وهو تاريخ تأسيس منظمة الأمم المتحدة) قامت بالتدخل العسكري ضد الدول الأخرى أكثر من سبعين (70) مرة، وهذا دون احتساب العمليات التي ينفذها جهاز المخابرات الأمريكي لقلب الأنظمة السياسية في دول العالم الثالث.<sup>1</sup> وتعود السيطرة الأمريكية على قواعد الصراع الدولي إلى فترة الحرب الباردة حيث قامت بقيادة البعثة الأممية من القوات المسلحة والمشكلة من جنود امريكيين بقيادة الجنرال "دوغلاس ماك آرثر" « Douglas Mac Arthur والذي تم تعيينه للتدخل في الحرب الكورية بين عامي ألف وتسعمائة وخمسون لغاية ثلاثة وخمسون (1950-1953).<sup>2</sup> وقد شكلت هذه النقطة الأولى في تحول الصراع الدولي بحيث أنّ الولايات المتحدة الأمريكية فوضت نفسها للتدخل في كوريا باستعمال الأمم المتحدة كغطاء لها. وهذا فتح المجال لها لتدخلات أخرى على غرار التدخل لإسقاط حكومة "أريانز" « Arbenz في غواتيمالا 1954 وحكومة مصدق « Mossadegh في إيران في 1953 و"سالفا دور اليندي" « Salvador Allende في الشيلي، وكانت أكثرها التدخل في حرب الفيتنام. وقد اشار "جورج كينان" George Kennan في 1948 عندما كان على راس فريق التخطيط للإدارة الأمريكية أن

"الولايات المتحدة الأمريكية تملك حوالي 50% من الثروة العالمية وتمثل 6.3% فقط مكن عدد السكان العالم وتكمن مهمتنا الأساسية في الفترة اللاحقة تطوير نظام من العلاقات الذي يمكننا من الحفاظ على هذه الوضعية غير العادلة دون وضع أمننا القومي على المحك".

*« Nous possédons environ 50% de la richesse mondiale, mais seulement 6.3% de sa population...note vraie tâche dans la période à venir est de développer un système de relations qui nous permettra de maintenir cette position d'inégalité sans mettre en péril notre sécurité nationale »<sup>3</sup>.*

ويوضع "وليام بلوم" William Blum « محتوى هذه الاستراتيجية التي تقضي بالتحكم في الصراع الدولي من خلال العمل على إجهاض أي محاولة للتنمية في العالم الثالث الذي سيظل

<sup>1</sup> - Chomsky, *Op.Cit*, p.141.

<sup>2</sup> - Thomas André, « Douglas Mac Arthur », *les grandes destinées*, (janvier 1995), p.62.

<sup>3</sup> - Chomsky, *Op.cit*, p.109.

تابعا للغرب من خلال ميكانيزمات مختلفة انطلاقا من المديونية إلى إسقاط الأنظمة والحكومات السياسية المعادية للغرب<sup>1</sup>.

انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بسلطة القرار في السياسة الدولية بعد نهاية للحرب الباردة لكن وبعد الحرب على أفغانستان سنة ألفين وواحد(2001)، وعلى العراق عام ألفين وثلاثة (2003). تسعى الدول العظمى على غرار الصين وروسيا من استعادة وزنها في السياسة الدولية. ويظهر هذا في تعبير الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" « Vladimir Poutine » في ألفين وواحد 2001 أن التدخل الأمريكي ضد حركة طالبان في أفغانستان يتكل تهديدا للمصالح الروسية في المنطقة. وقد صرح "سيرفاي لافروف" « Serguei Lavrov » وزير الخارجية الروسي أن روسيا هي مركز هذا الفضاء الآسيوي<sup>2</sup> ويمتد هنا الفضاء حتى أوروبا الشرقية، وبعد التدخل الروسي على جورجيا في عام ألفين وثمانية (2008) وأوكرانيا في عام ألفين وثلاثة عشر(2013) أهم دليل على تقييم العالم إلى مناطق نفوذ من القوى الكبرى والتحكم في قواعد الصراع الدولي. وقد أعلن في هذا السياق الرئيس الأمريكي "جورج بوش" قائلا:

«نحن مستعدون للتصرف بمفردنا عندما تتطلب مصالحنا ومسؤولياتنا الخاصة ذلك».

« *Nous sommes prêts à agir seuls lorsque nos intérêts et nos responsabilités exceptionnelles l'exigent* »<sup>3</sup>.

يقصد من خلال هذا أن للولايات المتحدة الأمريكية مسؤوليات لا تمتلكها الدول الأخرى وبالتالي فإن المسؤولية تستدعي الشرعية وامتلاك الشرعية هو امتلاك لسلطة التصرف فهناك قواعد للقانون الدولي الذي يفرض على كل الدول لكن لا يفرض على و.م.أ باعتبارها استثناء وتحمل مسؤوليات لا يتمتع بها الأطراف الآخرون.

<sup>1</sup>- Chomsky, *Op.cit*, p.110.

<sup>2</sup>-Jaffrelot, *Op.cit*, pp.157-158.

<sup>3</sup> - John Baylis, Steve Smith, Patricia Owens, *La globalisation de la politique mondiale, une introduction aux relations internationale*. (Québec : Bibliothèque et archives nationales du Québec, 2011), p.330.

## المطلب الثالث: الأمم المتحدة والرهانات الدولية.

لا شك أنّ استمرار منظومة الأمم المتحدة لأكثر من سبعين عاما يعد إنجازا تاريخيا باعتبار أنّها التجربة الدولية الوحيدة التي تسعى للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين القادرة على جمع الدول في هذا الكيان إلاّ أنّه وبعد هذه الفترة الطويلة نسبيا منذ إنشائها تأثرت في مستوى فعاليتها وهذا لسبب التغيرات التي تصاحب كل فترة زمنية معينة متأثرة بالأحداث الدولية فالأمم المتحدة تواجه عدّة رهانات متحدّد مستوى مرونتها.

## 1- إشكالية التدخل الإنساني والتدخل العسكري:

«بما أنّ السياسة والحرب تمتزجان، فإنّه من الضروري أن يخضع السياسي للعسكري».

« *Puisque la politique et la guerre s'entremêlaient, il fallait nécessairement que la politique soit soumis au militaire* » à déclare Clauswitz<sup>1</sup>.

كان "كلوزويتش" \* « Clauswitz أول من قام بإدخال فكرة الأخلاق أو قوة الاخلاق في نظرية الحرب. وتشكل هذه الظاهرة أحد أكبر الرهانات التي العالم في الفترة الراهنة لكن وبعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة قامت بإرساء مبادئ للحفاظ على العلم والأمن الدولي من خلال منع التدخل، واحترام سيادة الدول. وفق المادة الثانية من الميثاق الأمم المتحدة الذي لا يسمح بأي تدخل في الشؤون التي تعتبر من صلاحيات الدولة<sup>2</sup> لكن هناك استثناء وتجاوز هذا المبدأ الذي يعتمد فيه على حقوق الإنسان لكسر هذه القاعدة. وبخصوص هذه الإشكالية هناك تيارين متعارضين التيار الأول والذي يؤيد التدخل بحجة حماية حقوق الإنسان مستندا إلى محتوى المادتين 55 و 56 من ميثاق الأمم المتحدة والتي يعارض التدخل باعتباره أنّ حقوق الإنسان تمثل الشؤون الداخلية للدول<sup>3</sup>.

ويعتبر الباحث "برنارد كوشنر" « Bernard Kouchner » أنّ هذه الإشكالية ما هي إلاّ استبدال للسياسة بالأخلاق. بحيث أنّ اليوم ووفق تنظيم قاعدة قانونية من طرف الدول تبرز حق

<sup>1</sup> -Paul Villatoux, *la guerre psychologique, des origines à nos jours*, (France, édition l'esprit du livre, 2008), p.94.

\* كلوزويتش "Carl von Clausewitz" قائد عسكري ومنظر حموربي ألماني ولد في برغ Burg عام 1780. شارك في الحرب ضد نابليون وأصبح في عام 1818 مدير المدرسة الحربية لبرلين. وقد قام بتأليف نظرية حول الحرب بعنوان (من الحرب) "Vom Kriege" والتي تأثرت بها العديد من الدول لاحقا. (Larousse, Op.cit, p.1338).

<sup>2</sup> - Nathalie de Grove-Voldyron, Said Hamdouni, *Les institutions internationales et communautaires*, (Paris : Ellipses, 2002), p.57.

<sup>3</sup> -villataux, *Op.cit*, p.96.

التدخل من طرف الدول على دول أخرى معتمدين على أسلوب من الضمير الأخلاقي الدولي لإضفاء الشرعية على عمليات التدخل. لكن وعلى هذا الأساس أين يمكن أن تضع مصالح الدول وهل يمكن للتدخل أن يكون نتيجة لأوضاع تفوض التدخل أم نتيجة لسياسة دولة تفرض أوضاع من أجل التدخل .

ترتبط ظاهرة التدخل الإنساني بإشكالية أساسية ومعقدة تنطبق بتحديد إذا ما كانت واجبا أو حقا والإشكال الثاني يتعلق بالتداخل بين مفهوم التدخل الإنساني والمساعدة الإنسانية فهناك فرق بينهما بحيث أنّ المساعدة الإنسانية تتمثل في الإغاثة من خلال تقديم الغذاء، العلاج، الإيواء...و إلى تتميز بكونها وضعية استعجالية وذات مدة زمنية قصيرة في حين أنّ التدخل الإنساني يعبر على اللجوء لاستعمال القوة والذي لم يتم تحديده على أنّ حق قانوني. باعتبار أنّ التدخل يكون دون موافقة السلطات المحلية للبلد الذي يقام عليه التدخل. وهنا يجب التوضيح الفرق بين التدخل الإنساني وبين عمليات حفظ السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة. فقد تقوم الأمم المتحدة بالعملتين لكن الأولى غير قانونية والثانية قانونية.<sup>1</sup>

تظهر عدم شرعية التدخل الإنساني وفق المبادئ الأساسية للأمم المتحدة والتي تقضي بحماية والحفاظ على السلم والأمن في أربع نقاط أساسية.

- التمثيل الدولي: إنّ مصدر القرارات التي تتيح التدخل الإنساني هو مجلس الأمن وهذا الأخير لا يمثل المجتمع الدولي الراهن لا من حيث الحجم ولا من حيث التركيبة فمجلس الأمن كان صياغة عن التوازن الدولي في نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا لم يعد كذلك فهناك تغيير في ميزان العوامل الدولية.<sup>2</sup>
- التحكم في القرارات، يقوم مجلس الأمن في اتخاذ قرارات بحسب مصالح الدول الأعضاء المشكلة ويتم إهمال مصالح المجتمع الدولي.
- عدم استوفاء شروط المشروعية الأخلاقية. يقوم التدخل الإنساني على أساس التدخل بحماية حقوق الإنسان. لكن للمفارقة هو أنّ هناك بعضا من أعضاء مجلس الأمن لا

<sup>1</sup> -Jean Baptiste Feangene Vilmer, *La guerre au nom de l'humanité : tuer ou laisser mourir* (Paris : Publications Universitaire de France, 2012), p.p.153-176.

<sup>2</sup> - Philippe Moreau Deforges, *Un monde d'ingérences*, (Paris : presses de sciences po, 1997), pp.64-65.

تتمتعون بهذه الصفة مثل روسيا والصين اللتان لا تحترمان هذه الحقوق على مستوى الداخلي لهما.

• حق الفيتو: يظهر هذا من خلال إمكانية دول مجلس الأمن الاعتراض على قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومن غير الطبيعي أن تتمكن دولة واحدة من إعاقة مشروع تبناه المجتمع الدولي بأكمله<sup>1</sup>.

وبخصوص الإشكال الثالث للتدخل الإنساني فيرتبط بتوقيت التدخل أي بمعنى آخر متى يمكن لطرف (دولة أو منظمة إقليمية أو دولية) التدخل لأغراض إنسانية في دولة أخرى.

إنّ المعيار الأساسي الذي يستند إليه في عملية التدخل الإنساني هو اللجوء إلى القوة كآخر حلّ للأزمة. لأنّ التدخل العسكري لا يكون شرعياً، غالباً بعد فشل كل الوسائل الأخرى في إيقاف عمليات العنف في تلك الدولة. وهذا يعدّ أحد أهم وأكثر الفجوات التي يعاني فيها الدول بسبب انعكاساتها. فقد يمتنع عن اللجوء إلى القوة أو يتأخر استعمالها ويعتمد على الجهود الدبلوماسية في وقت تكون في الأعمال الدموية مستمرة أو يتم اللجوء للقوة مبكراً في وقت يمكن في ه حلّ الأزمة سياسياً. وقد حدث في روندا أن لقي نحو مليون شخص حتفهم خلال مئة يوم وأثناء قيام مجلس الأمن بمباحثات في الأزمة<sup>2</sup>. وهو الأمر الذي تكرّر في ليبيا وفي سوريا حيث تمّ اعتماد التدخل الإنساني في ليبيا في 2011 من طرف مجلس الأمن ولم تكن أي ضرورة لذلك التدخل إضافة أنّ كان تدخلاً ضدّ النظام وليس لحماية (المدنيين، وتم الوضع في سوريا، أين يعتمد مجلس الأمن على المفاوضات في وقت يموت فيه مئات الآلاف من السوريين.

إنّ التدخل الإنساني يسعى للوقاية ولحماية الأفراد من أعمال العنف، لكن لا يمكن للتدخل الإنساني أن يكون للحماية باعتبار أنّ هناك عملية عسكرية. وأهداف لتلك الطرف للمتدخل، تم تغليفها تمت مصالح مسؤولية الحماية. (R2P) « Responsibility to protect » والتي كان "كوفي عنان" مؤسسها في عام ألفين 2000. وذلك بفرض التمويه وإضفاء الشرعية الدولية على العملية. بحيث تقع هذه الأخيرة بين السيادة وبين التدخل، ويعتبر هذا النمط الذي أتى به "كوفي

<sup>1</sup> - Moreau Deforges, *Op.cit*, pp.180-198.

<sup>2</sup> -Vilmer, *Op.cit*, pp 478-502.

عنان " بمثابة الجسر الذي يعمل على إيصال الطرفين لعملية التدخل في دولة أخرى تنفذ وسيادة الدولة التي نفذ عليها التدخل لا تنتهك.

## 2- التغير في نمط الحروب:

الحرب الكلاسيكية التي يسبقها إعلان عن بداية المواجهة وتختتم بتوقيع معاهدة وتقوم بها قوات نظامية تحارب على شكل جبهة تعدّ استثناء اليوم. فنحن في عصر وفي فترة الصراع ما بعد الدّول « Les conflits post étatiques »<sup>1</sup>. وظهرت هذه الأخيرة كترجمة على مسار العلاقات الدولية ومعطياتها الراهنة. لقد تمّ تأسيس الأمم المتحدة بعد أن عرف العالم حربين علميتين في ظرف عقدين من الزمن. كان الهدف من إنشائها تجنب قيام حرب عالمية ثالثة. وقد استطاعت فعلا المنظمة اجتناب قيام هذه للحرب لكن لم تقضي على الحروب التي اتخذت أشكالاً أخرى باعتبار أن الأمم المتحدة مصمّمة للتعامل مع الحرب الكلاسيكية. وغير قادرة على التعامل مع هذا النموذج الجديد من الحروب الذي ينفلت عن محتوى ميثاقها وأبرز التسميات التي تطلق على هذه الحروب الجديدة هي الحروب غير المتناظرة « Les guerres asymétriques ».

يقصد بالحروب غير المتناظرة تلك الحروب التي يكون فيها الأطراف غير متكافئين فتجمع بين طرف قوي وطرف ضعيف لكن الطرف الضعيف لكن الطرف الضعيف وبإمكانيات ووسائل كمية (الجيش) وكيفية (المعدات والأسلحة) أقل من تلك المستعملة من الطرف القوي يسعى التغلب على هذا الأخير<sup>2</sup>.

إحدى أهم مميزات وخصائص هذه الحروب هي أنّها حروب لا تهدف إلى احتلال عاصمة الخصم والعدو أو الحصول منه على التنازل عن الأراضي، لكن العمل على إحباطه وإفقاذه، عزيمته وإرغامه على الخضوع وإذلاله. وهذا ما يجعل من الصعب التفريق بين حالة الحرب وحالة السلم فالحرب لها هدف واحد وهو النّصر. فكيف يمكن تقييم هذه الحالة التي لا يهدف من خلالها إلى حصد هذا النصر. «وتفقد الدول الكبرى هذا النمط من الحروب الجيوبوليتيكية من خلال التبرير المسبق لعملياتها باستعمالها للمكثف للإيديولوجية والدعاية بغرض تبريرها وإنشاء ما يسمى

<sup>1</sup>-Gabriel Galice, *Les causes des guerres à venir*, (Paris. L'Harmattan, 2009), p.68.

<sup>2</sup> - Barthelemy Courmont, Darko Ribnikar, *les guerres asymétriques ; conflits d'hier et d'aujourd'hui*, 2<sup>ème</sup> édition, (Paris : Dalloz,2009),p.52.



"بمحور الشر" «Axe du mal»<sup>1</sup>. وجاءت هذه التسمية نتيجة للسياسة الأمريكية التي تسعى إلى إيجاد عدو جديد بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وهذا بهدف تبرير سياستها الامبريالية. فكانت النتيجة خلق نظرية حول الإرهاب على أنه الخطر الأول الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين والذي يكون امتداداه على امتداد الدولة المسلمة.

وتنتهج هذه الحروب العديد من الاستراتيجيات لعل أهمها هو

أ- **حرب العصابات:** «les guérillas» تعتمد الحروب غير المتناظرة على هذا التكتيك الذي يعمل على «تجنب المواجهة المباشرة بحيث أنها لا تتطلب حشد جيش كامل وإنما الاعتماد على فرق ضئيلة العدد تقوم باختيار أهدافها وتنفيذ عملياتها دون أن تثير انتباه المجتمع الدولي لتلك الأحداث هذا بالإضافة إلى التكاليف المنخفضة لها والنتائج المرتفعة، فقد ظهر من خلالها مصطلح الحرب دون قتلى

«Le concept Zéro mort» وذلك من خلال إلحاق أضرار كبيرة للعدو دون أن يتكبد الطرف المتدخل لأي خسائر معتبرة وهي تقنية تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية في حروبها في السنوات الأخيرة.<sup>2</sup>

تستند هذه الحروب الى عامل مهم يسمح لها بالنفوذ للعدو ويتمثل في وسائل الإعلام. منذ نهاية الحرب الباردة عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التحكم في المعلومة. وقد كان لها دور كبير في حرب الخليج الأولى عندما قامت بغزو العراق لكن هذا لا يقارن مع الدور الذي يلعب الإعلام منذ أحداث 11 سبتمبر 2001. فقد سمح ومن خلال معلومة واحدة تم من خلالها اتهام "صدام حسين" بامتلاك أسلحة دمار شامل من تنظيم حملة عسكرية ضده وهذا بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بكسب الرأي العام الدولي، قد لا يمثل الإعلام وسيلة من وسائل الحرب النفسية لكن يعمل على خلق مناخ ملائم لممارسة التأثير على الطرف الآخر.<sup>3</sup>

ب- **الحروب بالوكالة:** تعد هذه الحرب من ضمن الاستراتيجيات التي تعتمد عليها القوى ال كبرى في مناطق مختلفة من العالم إذ لا تتضمن مشاركة فعلية لهذه القوى كطرف رئيسي في

<sup>1</sup>-Galice, *Op.cit.* p.79.

<sup>2</sup>- Courmont, Ribnikar, *Op.cit.* p.319.

<sup>3</sup>-Gère, *Op.cit.* pp.88-89.

الحرب لكن تقوم بدعم أو تسليح أحد أطراف الحرب على اعتبار أنه يسعى لتحقيق أهداف ذاتية لكن لتلك الأهداف هناك مصالح القوى الكبرى. وتتمثل هذه المصالح في الموارد، بحيث تقوم هذه القوى بخلق أرضية ملائمة لحدوث الفوضى الداخلية وبعدها يستحيل الوصول لحل تلك الأزمة بين هذه الأطراف الداخلية يتم اللجوء إلى الحمل الخارجي وهو التدخل الخارجي الذي يعمل على إسقاط الطرف الذي يمتلك الشرعية في تلك الدولة وتتصيب الطرف المعارض لتلك الحكومة مما يضمن مصالح الطرف الأجنبي. ويمكن تصنيف العديد من هذه الحروب التي تقوم بها الدول الكبرى في هذه الخانة. وأفضل مثال على ذلك هو الوضع الراهن في سوريا بحيث تقوم الولايات المتحدة والدول الأوروبية بدعم وتسليح المعارضة الدولية وتسليح القوات الكردية، للعمل على إضعاف نظام "بشار الأسد" وإسقاطه وتتصيب حكومة موالية للغرب وتعمل على ضمان مصالحها ونفس الأمر ينطبق على روسيا التي تدعم القوات المنشقة عن الجيش في أوكرانيا والعمل على إضعاف الحكومة الأوكرانية الموالية للغرب بهدف الحفاظ على المصالح الروسية في أوكرانيا، وتجنب زحف وامتدادا حلف الناتو إليها.

### ج- أهداف هذه الحروب:

- السيطرة والتحكم في طرق البترول: إنَّ التغيير في أساليب وطرق الحرب جاء ليتلاءم مع أهداف وغايات هذه الأخيرة. فبعدها كانت الحرب تسعى للتوسع والامتداد الجغرافي والاستعمار الإستطاني. أصبحت هذه الحروب تسعى للسيطرة من خلال التأثير لا التواجد. ويشكل النفط أحد أهم الرهانات التي تتنافس عليها الدول الكبرى وبالتالي فإنَّ التحكم في الطرق المؤيدة إلى البترول يعتبر تحكما في المورد ذاته.
- إنَّ هذه الحروب غير واضحة المعالم التي تحدث في منطقة الشرق الأوسط هي إلاحروباً حول الذهب الأسود. فتواجد اضطرابات في كل من جورجيا، كوردستان، يوغسلافيا هو وقوعها على خط نقل بترول آسيا الوسطى<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> -Chomsky, *Op.cit.* p213.

• تسليح الاقتصاد: إنّ الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ليس فقط ظلماً أخلاقياً لكن مشكلة اقتصادية لا يمكن للرأسمالية حلّها، وعليه فالرسم عدوّ الاقتصاد. وقد كتب أحد الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين قائلاً أنّ:

"لا يمكن تخيل بديلاً للاقتصاد بعيداً عن الحرب فلا توجد أي تقنية تضاهي الحرب في فعاليتها في الحفاظ على التحكم في العمل، الإنتاج والاستهلاك. فالحرب كانت وستبقى لفترة طويلة جداً العنصر الأساسي لاستقرار المجتمعات المتقدمة".

**« Il est impossible d'imaginer pour l'économie un substitut à la guerre. Aucune technique n'est comparable en termes d'efficacité pour maintenir un contrôle sur l'emploi, la production et la consommation. La guerre était et reste de très loin un élément essentiel à la stabilité des sociétés modernes »<sup>1</sup>.**

• كسر مقاومة العالم الثالث للعولمة: تأتي هذه الحروب لتضمن تشتيت الأطراف التي تشكل خطراً على القوى العظمى فالإضرابات والحروب الأهلية التي تعصف بعدد من دول أمريكا اللاتينية ما هي إلا خطة أمريكية من أجل ضمان عدم اتحاد الثلاثي: كولومبيا، فينيزويلا والإكوادور. الذي يسعى إلى تغيير ميزان القوى في كل القارة، وهذا لا يستثني ما يحدث في جهات أخرى من العالم مثل: السودان التي تم تقييمها والكونغو التي تعاني من حرب أهلية. وليبيا أحد أكبر هذه الضحايا، وقد كتب "جون بول بوغالا" « Jean Paul Pougala » \* ثلاثين مليار دولار تم حجزها...وهي أموال للبنك المركزي الليبي كانت مخصصة لمساهمة ليبيا في تمويل وإنجاز الفيدرالية الإفريقية عبر ثلاث مشاريع ضخمة: البنك الإفريقي للاستثمار في "سيرت" بلبيبا، خلق صندوق النقد الإفريقي في عام ألفين واحد عشر 2011 بقيمة 42 مليار دولار وجعل "ياووندي" مقراً له، البنك المركزي الإفريقي ومقره في أبوجا في نيجيريا ويقوم الصندوق النقد الإفريقي مكان صندوق النقد الدولي الذي يخصص فقط 25 مليار دولار لإفريقيا...."<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - Chomsky, *Op.cit* , p.224.

\* - "ومدير معهد L'université de la diplomatie من أصل كامروني، وهو بروفييسور في الجامعة الدبلوماسية بجنيف" الدراسات الجيوستراتيجية

<sup>2</sup>-Niombeli, *Op.cit*, p81.

## 3- التسلح ونزع السلاح:

المعضلة الأمنية التي يواجهها المجتمع الدولي يمكن تلخيصها في مصطلحين هما التسلح ونزع السلاح بحيث ن هذا الثنائي يختزل كل الأوضاع الدولية ويحدد مستقبل العلاقات الدولية ويحدد مستقبل العلاقات الدولية ويختبر قدرات الأمم المتحدة في التعامل مع الظاهرة التي تتشكل أحد أهم الرهانات المستقبلية لها. صمم ميثاق الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال تحقيق الأمن الجماعي لكن لم يكن الميثاق يتضمن الدقة في المسألة. فمن جهة فإن الميثاق يترك الحرية لكل عضو من الأعضاء المنتسبة لهيئة الأمم المتحدة في تحديد سياسته الدفاعية ومن جهة أخرى فإن هؤلاء الأعضاء يفرض عليهم وضع كل إمكانياتهم العسكرية تحت تصرف مجلس الأمن لضمان تفعيل السلم والأمن الدوليين، وهذا بالإضافة إلى أن منظمة الأمم المتحدة ومن خلال ميثاقها فإنها لا تملك أي سلطة قرار تجاه الدول لمنع التسلح<sup>1</sup> مما يضع المجتمع الدولي في حالة فوضى<sup>2</sup> ويظهر ذلك في :

أ- **إزدياد النفقات العسكرية في العالم** : بلغت نسبة الأموال المخصصة في المجال العسكري في العالم ب 1776 ألف وسبعمائة وستة وسبعون مليار دولار في سنة (2014) حسب تقرير منظمة الأمم المتحدة، وقد كانت الأزمات الدولية السبب المباشر وراء هذا الإتفاق المتزايد والتي تحدثت في ثلاث مناطق رئيسية من العالم، في منطقة الشرق الأوسط وما تحمله من أزمات عديدة في كل من سوريا، العراق، اليمن، وفي أوروبا الشرقية وحجم التداعيات التي تفرضها الأزمة الأوكرانية على المجال العسكري ومنطقة الساحل والقرن الإفريقي من الصومال إلى مالي ومن ليبيا إلى السودان.

فبلغت قيمة الإنفاقات العسكرية في منطقة الشرق الأوسط مئة وستة وتسعون (196) مليار دولار وثلاثة وتسعون (93) مليار دولار لأوروبا الشرقية وخمسين (50) مليار دولار لإفريقيا منها ثلاثين (30) مليار دولار في منطقة الساحل<sup>2</sup>

<sup>2</sup> - Petit, *Op.cit*, pp.90.91.

<sup>2</sup> - Stockholm International Peace Research Institute(SIPRI), *Armements, desarmement and security*, 2015,pp.11-14.

## ب- التطور المستمر في الترسانة العسكرية:

إن العلاقات التي تربط بن نمط الحرب ونوع السلاح هي علاقات معقدة ومتبادلة. فالتغير والتطور الحاصل في نمط الحروب يفرض استخدام قدرات عسكرية حديثة ويستدعي آليات ومعدات جديدة، هذه العلاقة هي التي تقف وراء عملية السباق نحو التسلح واستعمال عناصر جديدة في الحرب تدعى بأسلحة الدمار الشامل *Armes de destruction massive* « *ADM* » وتتكون من ثلاث فئات رئيسية هي:

• الأسلحة النووية *Armes Nucléaires*: يشكل هذا النوع أخطر أنواع الأسلحة على أساس الأضرار التي تنجم عن استعمالها وتقع هذه الأسلحة في أيدي القوى الكبرى أو ما يسمى النادي النووي\* وتعمل هذه الأخيرة على أن لا يتم أتساع مدى حيازتها من طرف الدول لخرى بسبب مستوى التهديد الكامن وراءها.<sup>1</sup>

• الأسلحة البيولوجية *Armes Biologiques*: تم تطوير هذه الأسلحة في فترة الحرب الباردة من قبل الإتحاد السوفياتي وذلك بالتوصل إلى التعديل الجيني في بعض العناصر البيولوجية لإنتاج أسلحة قاتلة على غرار « التوكسين *La Toxine* » وعدة أنواع من البكتيريا وتشكل هذه الأسلحة قمة إستراتيجية محدودة فهي تمثل تهديد عام أكثر من دورها سلاحا في الحرب نتيجة لصعوبة إستخداماتها.<sup>2</sup>

• الأسلحة الكيميائية *Armes Chimiques*: تتألف هذه الأسلحة من ثلاثة أنواع رئيسية تصنف حسب الأعراض الناجمة عنها وهي الإختناق، الحروق والإلتهابات الجلدية، الشلل. تعتبر هذه الأسلحة الأكثر استعمالا في الحروب الحديثة.<sup>3</sup> وأفضل مثال هو إستخدامها من قبل النظام السوري ضد المدنيين والمعارضة في ظل الأزمة التي تعصف بسوريا منذ ألفين واحد عشر (2011).

ج- آفة إنتقال السلاح: تعتبر حركة السلاح في العالم أهم القضايا الدولية المستعصية الحال بحيث نجد أن المسألة تركز على قاعدتين أساسيتين، الأولى تتمثل في إنتاج وتصدير

\*- تشير الإحصائيات لسنة 2011 أن عدد الرؤوس النووية للنادي النووي هي كالتالي: الولايات المتحدة الأمريكية 8500 رأس، روسيا 11000، الصين 240، فرنسا 300، بريطانيا 225، إسرائيل 80، الهند بين 80 و100، باكستان بين 90 و110 رأسا نوويا.

<sup>1</sup>- Géré, *Op,cit*,p.92.

<sup>2</sup>- Galice, *Op,cit*, p.104.

<sup>3</sup>- Géré, *Op,cit*,p.93.

السلاح عبر العالم والتي تتحكم فيها خمس دول كبرى هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين ألمانيا، فرنسا. بحيث تحتكر لوحدها ما نسبته أربعة وسبعون بالمئة (74%) من الصادرات في العالم في الفترة بين ألفين وعشرة (2010) وألفين وأربعة عشر (2014). والقاعدة الثانية هي الإستيراد والإستخدام والتي تتمركز فيها كل من العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في الخمس مراتب الأولى في العالم من حيث طاقة الإستيراد وهذا ما يخلق حركة نشطة لإنتقال السلاح بصورة غير قانونية نحو إفريقيا وآسيا وتستفيد منها الجماعات المتطرفة والخلايا الإرهابية في المنطقة والقوى من غير الدول « Les forces non Etatiques » وأحد أهم هذه المناطق الأكثر نشاطا في هذه الظاهرة ونجد العراق والدول المجاورة لها وليبيا والمنطقة الممتدة على مختلف حدودها بحيث تستغل الوضع الأمني المضطرب لتمير الأسلحة. مما يخلق إنعكاسات سلبية على استقرار هذه الدول.<sup>1</sup>

د- فشل آليات نزع السلاح: بالرغم من إصدار عدة معاهدات واتفاقيات دولية للحد من التسلح مثل معاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية \* « TNP » التي أبرمت عام ألف وتسعمائة وثمانية وستون (1968)، إتفاقية\*\* « SALT » الأولى عام ألف وتسعمائة وإثنين وسبعون (1972) وسالت الثانية عام ألف وتسعمائة وتسعة وسبعون (1979)، وإتفاقية « ستارت »\* « START » الأولى عام ألف وتسعمائة وواحد وتسعون (1991) والثانية عام ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعون (1993) وإتفاقية « ستارت الجديدة » « New START » عام ألفين وعشرة (2010) حول التقليل من الأسلحة الإستراتيجية والمعاهدة حول الإتجار بالأسلحة « \*\* TCA » في العام ألفين وثلاثة عشر (2013) للرقابة على عملية التجارة بالسلاح إلا أن هذه الظاهرة لا تزال تحمل الخطر وتمثل التهديد الأكبر للعلاقات الدولية . وهذا يفرضه منطق ومبدأ النظرية الواقعية والواقعية الجديدة الذي يتلخص في القوة والمصلحة بالرغم من الحصار الذي فرضته الأمم المتحدة على حيازة الأسلحة والذي يستهدف أربعة عشر \*\*\* (14) فاعلا دوليا والذي أقرته سنة ألفين وأربعة عشر (2014).<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- SIPRI, *Op,cit*,p.17.

\* « TNP » Traité de Non-Prolifération.

\*\* « SALT » strategic Arms limitation Talks.

\* - START : Strategic Arms Reduction Treaty .

\*\* - Traité sur le commerce des armes

\*\*\* - هذه الفواعل الدولية هي: القاعدة وكل أفراد ذلك التنظيم وكل الحركات المنخرطة فيها، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، كوديفوار، إريتريا، إيران، العراق، كوريا الشمالية، لبنان، ليبيا، الصومال، السودان، حركة طالبان.

<sup>2</sup>-SIPRI, *Op,cit*,p.27.

يرجع السبب الرئيسي لعدم جدوى هذه الآليات التي تتخذها هيئة الأمم المتحدة لمنع إنتشار السلاح بالطرق الغير قانونية إلى طبيعة النظام الدولي القائم على علاقة مزدوجة تنحصر بين التعاون والصراع بحيث لا يمكن قياس نية الدول في إكتساب وإستعمال الأسلحة ويقول في هذا الشأن الباحث والفيلسوف السياسي جون هيرز « John Herz »

ان الأنشطة والتدابير المختلفة التي يتم اتخاذها بشكل فردي من طرف الدولة من أجل ضمان أمنها تهدف مهما كانت نواياها إلى إنباء حالة عدم الأمن لدى الدول الأخرى مع العلم ان كل دولة تفسر إجراءاتها الخاصة على أنها دفاعية وإجراءات الدول الأخرى كتهديد محتمل"

*« Les actions entreprises prise unilatéralement par un Etat pour assurer sa sécurité tendent quelles que soit ses intentions à accroître l'insécurité des autres Etats, étant donné que chaque Etat interprète ses propre mesures comme défensives et celles des autres comme potentiellement menaçantes. »<sup>1</sup>*

<sup>1</sup> - Dario Battistella, *paix et Guerres aux XXI sciecle*, (Paris : Editions sciences Humaines, 2011), p.121.

## خلاصة الفصل

إن تراجع دور الأمم المتحدة وإخفاقها في الوصول لإدارة فعلية وتسوية تامة للأزمات الدولية التي تضاعفت منذ نهاية الحرب الباردة\* و التي تتوزع على نطاق جغرافي يمتد بامتداد الدول المتخلفة. جعل هذا من فكرة إصلاح منظومة الأمم المتحدة أمرا واردا وفق مقترحين اساسيين الأول يهدف الى توسيع عدد أعضاء مجلس الأمن من أجل تمثيل أفضل للدول في الهيئة ومنع إحتكار القوى العظمى لسلطة القرار في السياسة الدولية أما الثاني فيهدف إلى تعويض حلف الناتو للأمم المتحدة والذي يتضاعف حجم دوره في الأزمات الدولية الراهنة باعتباره قوة عسكرية بالدرجة الأولى.

هذا يضع هيئة الأمم المتحدة في موقف تحدي من أجل كسب الرهانات الدولية التي ستميز الفترة الزمنية اللاحقة والتي تتمثل في بروز قضايا دولية لم تكن الأمم المتحدة مصممة لمواجهتها مثل قضية التدخل انساني والتغير في نمط الحروب وإزدياد التهديد النووي.

\* - هناك عدة أزمات مثل: الصومال عام 1991، كومبوديا 1991، ليبيا 1993، رواندا 1994، البوسنة والهرسك 1995-1998، وصولا إلى الثورات العربية ليبيا وسوريا واليمن منذ 2011



الخاتمة

بعد دخولنا لألفية ثالثة يبقى الأمن والسلم الدوليين هدفاً يستحيل تحقيقه بالرغم من التنوع الموجود في الوسائل والآليات القانونية التي تسعى للوصول إليه. والعالم بدون اضطرابات وبدون عنف يبقى حالة إستثنائية مثلما إعتبرها " ريمون آرون " « Raymond Aron » إن الأزمة في ليبيا وفي سوريا تظهر بوضوح مدى صعوبة مهمة إعادة السلم والأمن للمناطق التي تعيش هذه الأزمات بالنظر إلى الإستمرار والإزدياد في حجم هذه الأخيرة سواء من حيث مداها الجغرافي وإجتيازها لحدود الدولة المعنية بالأزمة أو من حيث تكلفتها والخسائر البشرية التي تحصدتها. وفي هذا السياق تظهر منظومة الأمم المتحدة التي تعنى بالأمن الجماعي على أنها هيكل يفتقد للمرونة والقوة الكافية. نتيجة لنمط توزيع تقاسم الأدوار في الهيئة.

من خلال هذه الدراسات التي تناولت أكثر الأزمات تعقيداً على المستوى الدولي والتي ارتكزت على إشكالية مدى فعالية دور الأمم المتحدة في إدارة أزمة ليبيا وسوريا في الفترة الممتدة من ألفين واحد عشر (2011) لغاية ألفين وسبعة عشر (2017). وبعد استعراض وتحليل ومقارنة الدور الأممي خلال هذه الدراسة نستنتج الدور الضعيف والجد محدود في التعامل مع هاتين الحالتين وهذا يقود إلى نتيجة تقدم كفاءة الأمم المتحدة وعدم فعاليتها في إدارة الأزمات وهذا يثبت صحة الفرضيات التي أسندت إليها هذه الدراسة. إذ يرتبط مستوى فعالية الأمم المتحدة في إدارة الأزمة في ليبيا وفي سوريا إرتباطاً طردياً بمدى إلتزام المجتمع الدولي بقواعد القانون الدولي بحيث أن خرق مبادئ القانون الدولي الذي يقر بمبدأ إحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية مثلما حدث في ليبيا في العام ألفين وأحد عشر (2011) إثر إنتهاك فرنسا ثم حلف الناتو لسيادة دولة ليبيا جعل الأمم المتحدة عاجزة على تطبيق قدراتها وإمكاناتها للسيطرة على الأزمة. وكلما زادت القوى الكبرى في حجم تدخلها في الأزمة وتحولها إلى أطراف رئيسية وتغير المسار الذي تسلكه هذه الأخيرة سواء في ليبيا أو في سوريا كلما تأثرت بذلك الأمم المتحدة وتقلص حقل نشاطها مما يضعف دورها في إدارة هذه الأزمات والسبب المباشر في تقلص وتقزيم الدور الأممي هو بالتأكيد إثبات لصحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن مصالح القوى الكبرى والتي تعنى بها الدول الأعضاء في مجلس الأمن تعتبر أولوية في الأزمة. إذ أن ازدياد المصالح لتلك الدول يجعل الأمم المتحدة تؤدي دوراً ثانوياً فقط في عملية التسوية للأزمة ويل يضعها في حالة خضوع وامتهال لمحتوى قرارات تلك الدول، فنستنتج أن مسار المفاوضات والتسوية الفعلية ماهي في حقيقة الأمر إلا ترجمة لمفاوضات حول تقاسم المصالح بين هذه الأطراف، وهذا يفسر التواجد العسكري

المزدوج لروسيا والولايات المتحدة الأمريكية في إقليم ودولة واحدة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية. إن وصول الأمم المتحدة للتسوية النهائية لهذه الأزمات في ليبيا وفي سوريا وإعادة السلم والأمن إليها يعتبر مبارزة تخضع لحسابات الأطراف العظمى وتكون تجسدا لواقع النظام الدولي الراهن. وتقود هذه الدراسة إلى استخلاص مجموعة من النتائج التي يمكن تلخيصها في هذه النقاط.

- مهمة تحقيق الأمن الجماعي عبر ارساء السلم والأمن الدوليين ما يقتصر فقط على هيئة الأمم المتحدة بل يعتبر مسؤولية جميع الدول والفواعل من غير الدول.
- ظهور فواعل من غير الدول وازدياد تأثيرها في العلاقات الدولية جعل أليات الأمم المتحدة في ادارة الأزمات الدولية غير فعالة.
- تبين الأحداث التي ميزت ليبيا وسوريا من خلال تأثير الأطراف الخارجية على مسار الثورة ان النظام الدولي الأحادي القطب الذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد قائما بل تتجه النظام الدولي إلى تعددية قطبية.
- أظهرت الثورة في ليبيا وفي سوريا أنه لم يعد بإستطاعة الدولة الوطنية التحكم في مجريات الحداث السياسية الداخلية أو تسوية أي خلاف داخلي دون تدخل الفواعل الدولية المهيمنة على المنظمات الإقليمية والدولية
- عدم قدرة الأمم المتحدة على فرض الحل السلمي على الدول في نزاعاتها الداخلية أو المصلحية البينية، كما لا يمكنها معاقبة الدولة التي تلجأ إلى العنف العسكري ضد دولة أخرى.

# قائمة المراجع

أولاً: بالغة العربية.

الكتب.

1- صوفان (عاكف يوسف)، المنظمات الدولية والإقليمية، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع. 2004.

2- عبادة (محمد تامر)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الأزمات الدولية؛ إيران، العراق، سوريا، لبنان نموذجاً، بيروت: بدون بلد نشر. 2015.

3- الكتيبي (ابتسام) وآخرون، إلى أين يذهب العرب، رؤية 30 مفكر في مستقبل الثورات العربية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر. 2012.

4- مانع (جمال عبد الناصر)، التنظيم الدولي، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع. 2006.

5- مصباح (زايد عبد الله)، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، الطبعة الأولى، طرابلس: دار الرواد. 2003.

6- نزار (عبد القادر)، الربيع والبركان السوري؛ نحو سايكس بيكو جديد، بيروت: بدون دار نشر. 2013.

7- واكيم (جمال)، صراع القوى الكبرى على سوريا، الأبعاد الجيوسياسية للأزمة 2010، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر. 2013.

الدوريات:

1- الصمادي (زياد)، حل النزاعات؛ دراسة السلام الدولي، جامعة السلام التابعة للأمم المتحدة. 2009.

الدراسات غير المنشورة :

1- أبو شاوش (كمال)، ثورة 25 يناير في مصر؛ أسبابها تداعياتها إنعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، مذكرة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر. 2013.

2- كلاب(سهيل)، العلاقات السورية الإيرانية وأثرها على حزب الله(200-2010)، مذكرة ماجستير غير منشورة، فلسطين، جامعة الأزهر. 2013.

3- مدوخ(نجاه)، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة، دراسة حالة سوريا 2010-2014، مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة بسكرة. 2015.

#### التقارير:

1- مركز الجزيرة للدراسات، التدخل العسكري الروسي في سوريا؛ الدواعي والتداعيات والآفاق. أكتوبر 2015.

#### المواقع الإلكترونية:

1- غازي (التوبة)، الثورة السورية، الأسباب والتطورات، دراسة قدمت في مؤتمر الأمم الإسلامية في إسطنبول بتاريخ 1 جويلية 2012. نقلا عن موقع.

[http:// www.asharqalarabi-org-uk /markaz/mabath.](http://www.asharqalarabi-org-uk/markaz/mabath)

**Ouvrages :**

- 1- Battistella (Dario), *Paix et guerres aux XXI siècle*, France : Editions Sciences Humaines.2011.
- 2- Baylis (John) Smith (Steve) Owens (Patricia), *La globalisation de la politique mondiale ; Une introduction aux relations internationales*, Québec : Bibliothèque et archives national du Quebec.2011.
- 3- Berdoni (Ugo), *Les institutions internationales*, France : Editions groupe Studyrama. 2008.
- 4- Blachier (Philippe), *Droit des relations internationales*, Paris : Edition du Juris-chasseur. 2004.
- 5- Charpentier (Jean), *Institutions internationales*, 16<sup>eme</sup> édition, Paris : Dalloz. 2006.
- 6- Chomsky (Noam) et autres, *l'empire en guerre*, France : Editions les temps des cerises. 2001.
- 7- Courment (Barthelemy) Ribnikar (Darko), *Les guerres asymétriques ; conflits d'hier et d'aujourd'hui*, 2<sup>eme</sup> édition, Paris : Dalloz.2009.
- 8- De Grove-Valdyron (Nathalie) Hamdouni (Said), *Les institutions internationales et communautaires*, Paris : Ellipses.2000.
- 9- Deldique (Pierre-Edward), *Faut- il supprimer l'ONU ?*, France : Hachette Littérature. 2003.
- 10-Devin (Guillaume), *Faire la paix ; La part des institutions internationales*, Paris : Les Presses Sciences po. 2009.
- 11-Dupuy (Pierre-Marie), *Droit international public*, 8<sup>eme</sup> édition, Paris : Dalloz. 2006.
- 12-Galice (Gabriel), *Les causes des guerres à venir*, Paris : L'Harmattan.2009.
- 13-Gére (François), *La nouvelle géopolitique ; guerre et paix aujourd'hui*, France : Larousse.2012.
- 14-Gounelle (Max), *Le système politique des relations internationales*, Paris : Dalloz. 2006.
- 15-Jaffrelot (Christophe), *L'enjeu mondial ; les pays émergents*, Paris : Les Presses Sciences po. 2008.
- 16-Lewin (André), *L'ONU : pourquoi faire ?*, France : Gallimard. 2006.

- 17-Luck (Edward), *The United Nations : fifty years after San Francisco*, Dickey Center. 1995.
- 18-Marracciole (Jean François), *L'ONU et la sécurité collective*, Paris : Ellipses. 2006.
- 19-Moreau Deforges (Phillipe), *Un monde d'ingérences*, Paris : Presses Sciences po.1997.
- 20-Palzzoli(Claude), *La Syrie ; le rêve et la rupture*, Paris :Editions le Sycomore.1977.
- 21-Petit (Yves), *Droit international du maintien de la paix*, Paris : Librairie Générale du Droit et de Jurisprudence (LGDJ). 2000.
- 22-Picq (Jean), *Une histoire de l'Etat en Europe ; du moyen âge à nos jours*, Paris : Les Presses Sciences po. 2009.
- 23-Prémont (Karine), *La politique étrangère des grandes puissances ; l'impossible convergence des intérêts*, Canada : Presses Universitaires de Laval (PUL). 2011.
- 24-Sidaty (Sidi-Mohamed), *Mémento des relations diplomatiques*, Paris : L'Harmattan. 2010.
- 25-Tayara (Bassam), *Le printemps arabe décodé : la face cachée des révoltes*, Liban : El Bouraq. 2011.
- 26-Thomé (Nathalie), *Les pouvoirs du conseil de sécurité au regard de la pratique récente du chapitre VII de la charte des Nations Unies*, Paris : Presses Universitaires d'Aix- Marseille. 2005.
- 27-Vallaud (Pierre), *Atlas géostratégique de la méditerranée contemporaine*, Beyrouth : Presse de l'Université Saint-Joseph. 2012.
- 28-Villattoux (Paul), *La guerre psychologique ; des origines à nos jours*, France : Edition l'esprit du livre.2008.
- 29-Vilmer (Jean Baptiste Jeangene), *La guerre au nom de l'humanité ; tuer ou laisser mourir*, Paris : Publications Universitaires de France.2012.



Revue :

- 1- André (Thomas), « Douglas Mac Artheur », *Les grandes destinées*, n°5. Paris : Janvier 1995.
- 2- Charvin(Robert), « L'intervention en Libye et la violation de la légalité internationale », *investigations*. Janvier 2012.
- 3- De Wild D'Estmael (Tanguy), « La communauté internationale, l'UE et la Syrie ; d'une impossible gestion de la crise à une convergence limitée ? », *Géopolitique et politique étrangère*, Université Catholique de Louvain, Mars 2016.
- 4- Djazairi ( Moncef), « L'ONU et la transition conflictuelle en Libye », *grand angulaire , Afkar/ Idées*. automne 2015.
- 5- Djaziri (Moncef), « Libye : la médiation de l'ONU dans l'emprise », *The conversation*, 8 mars 2016.
- 6- Docquier (Frédéric), « Crise des réfugiés : quelques clarifications qui s'imposent! », *Regards économiques*, N°119. Octobre 2015.
- 7- Gallet(Archibald), « les enjeux du chaos Libyen », *politique étrangère*. Février 2015 .
- 8- Hausser (Isabelle) et autres, « Le conflit syrien pour les nuls », *Democrates Franco-Syriens*. Avril 2017.
- 9- Hilal( Leila), « The United Nations and peace process strategy from Syria », *Policy Breif* , Norway : NOREF.November 2014
- 10- Hinnbusch (Raymond) and Others, « UN mediation in the Syria crisis ; from Kofi Annan to Lakhdar Brahimi ». New York. *International Peace Institute*. March 2016.
- 11- Jongberg (Kristen) and others, « Syria : Stalled peace process and blocked humanitarian access », *Policy Department*. Novembre 2016.
- 12- Kaddur(Arwa), « Billan de la situation en libye », *Observatoire des mutations politique dans le monde Arabe*, Paris. 2015.
- 13- Philipps(Millissa), « Les difficultés de Protection Posée par la Mobilité », La crise Syrienne déplacement, *Migrations Forcées*, N°47. Septembre 2014.
- 14- Seidal(Marie), « Agir pour la paix en Syrie : initiatives et défis », *New letter du Koff*, N° 144. Mars 2016.

- 15- Smith (Ben), « Seeking a negotiated solution in Syria », *House of commons Library*, n°7392. Februar 2016.
- 16- Tannous (Manon-Nour), « La Syrie : Quelles perspectives pour la sortie de crise ? », *Dossier stratégique*, n°07. 2014.

### Rapports :

- 1- Nations Unies, Conseil de Sécurité, *Resolution 2042 (2012)*. 14 Avril 2012.
- 2- United Nations, Security Council, *Council established unsupervision mission in Syria*. 21 April 2012.
- 3- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), *Armements, Desarmement and Security*. 2015.
- 4- Institut royal supérieur de défense, *l'intervention militaire en Libye et ses implications pour l'Europe de la défense*. 2012.
- 5- Commission Européenne, Aide humanitaire et protection civile, crise syrienne. Septembre 2016.

### Dictionnaires :

- 1- *Le petit Larousse*, Sans auteur, Paris : Libraire Larousse. 1986.
- 2- *Dictionnaire d'histoire universelle*, Mourre (Michel), Paris : Editions Universitaires. 1968.

### Sites Internet :

- 1- Alexandre (De Croix), Guerre en Libye : Un rapport britannique accable Sarkozy. Vu sur le site : [http// www.Lci-fr./international/guerre](http://www.Lci-fr./international/guerre) en Libye.
- 2- Pierre (Dubuc), « Un rapport choc sur l'intervention militaire de l'ONU et de l'OTAN en Libye », L'AUT'Journal.11.10.2016. Vu sur le site : [http// l'aut journal.info/20161011/unrapportchoc en 16/05/2017](http://l'aut journal.info/20161011/unrapportchoc en 16/05/2017).

# فهرس المحتويات

كلمة شكر

إهداء

مقدمة

- 9..... الفصل الأول: هيئة الأمم المتحدة.....
- 10..... مقدمة الفصل.....
- 11..... المبحث الأول: الأسس العامة لهيئة الأمم المتحدة.....
- 11..... المطالب الأول: نشأة هيئة الأمم المتحدة .....
- 11..... 1-التأسيس لميلاد الهيئة الأممية.....
- 12..... 2-الأسباب و الظروف التي حفزت نشأة الأمم المتحدة.....
- 13..... 3-المبادئ و الأهداف التي بنيت عليها هذه المنظومة الدولية.....
- 15..... المطالب الثاني: الهيكل التنظيمي للهيئة .....
- 15..... 1-الأجهزة الرئيسية.....
- 18..... 2-المؤسسات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.....
- 18..... 3-إجراءات العضوية في الهيئة. ....
- 19..... المطالب الثالث: ميثاق الأمم المتحدة .....
- 20..... 1-التعريف بالميثاق .....
- 20..... 2-محتوى الميثاق .....
- 22..... 3- السلم و الأمن الدوليين من خلال ميثاق الأمم المتحدة.....
- 24..... المبحث الثاني : آليات الأمم المتحدة في تفعيل السلم و الأمن الدوليين .....
- 24..... المطالب الأول: المعيار القانوني لأنشطة الأمم المتحدة.....
- 24..... 1-العرف الدولي .....
- 25..... 2-المدارس القانونية.....

26.....	3- الاتفاقيات الدولية.....
27.....	المطلب الثاني: إجراءات الأمم المتحدة لإرساء السلم والأمن الدوليين .....
27.....	1- صنع السلام.....
30.....	2- حفظ السلام.....
31.....	3- فرض السلام.....
31.....	4- بناء السلام.....
32.....	المطلب الثالث: نفاذية قرارات مجلس الأمن.....
32.....	1- الإستقلالية في إتخاذ القرارات .....
33.....	2- تحديد هوية منفذي القرارات .....
34.....	3- سلطة الإخضاع.....
35.....	المطلب الرابع: الجمعية العامة الدبلوماسية الوقائية .....
35.....	1- مفهوم الدبلوماسية .....
36.....	2- فواعل الدبلوماسية.....
37.....	3- وسائل الدبلوماسية الوقائية .....
37.....	4- الدبلوماسية القهرية.....
39.....	خلاصة الفصل .....
40.....	الفصل الثاني: أدوار الأمم المتحدة في إدارة الأزمة في ليبيا و سوريا.....
41.....	مقدمة الفصل.....
42.....	المبحث الأول: الأمم المتحدة و الأزمة في ليبيا.....
42.....	المطلب الأول: الإطار العام للأزمة الليبية.....
42.....	1- جذور و أسباب الأزمة.....
43.....	2- بروز و تطور الأزمة.....

45.....	المطلب الثاني: تدخل حلف الناتو في ليبيا
45.....	1- تدخل الناتو بقرار مجلس الأمن
46.....	2- انعكاسات قرار مجلس الأمن على مسار الأحداث في ليبيا
47.....	المطلب الثالث: الوساطة الأممية في ليبيا
47.....	1- مشروع ايان مارتين
48.....	2- مشروع طارق ميتري
48.....	3- مشروع بيرناردينو ليون
50.....	4- مشروع مارتين كويلر
52.....	المبحث الثاني: الأمم المتحدة و تحديات الأزمة السورية
52.....	المطلب الأول: الإطار العام للأزمة في سوريا
52.....	1- خلفيات الأزمة
54.....	2- أطراف الأزمة
55.....	3- البعد الإنساني للأزمة
56.....	المطلب الثاني: إجراءات مجلس الأمن في سوريا
56.....	1- قرارات مجلس الأمن تجاه الأزمة
57.....	2- اللجوء إلى القوة في سوريا
59.....	المطلب الثالث: الحكامة الأممية لإدارة الأزمة
60.....	1- خطة عنان
62.....	2- مخطط الأخضر الإبراهيمي
65.....	3- مخطط ستيفان دي مستورا
68.....	خلاصة الفصل

69.....	الفصل الثالث: الأمم المتحدة و التحديات الدولية الراهنة.....
70.....	مقدمة الفصل.....
71.....	المبحث الأول: تقييم الدور الأممي في إدارة الأزمة في ليبيا و في سوريا.....
71.....	المطلب الأول: المقارنة بين الفواعل المتدخلة في الأزمة.....
71.....	1-حلف الناتو في ليبيا.....
73.....	2- القوى الكبرى في سوريا.....
75.....	3-دوافع تغير الفواعل في الأزميتين.....
76.....	المطلب الثاني: فشل الدور الأممي على ليبيا و سوريا.....
77.....	1- الحرب الأهلية.....
78.....	2- الإنفلات الأمني.....
79.....	3-أزمة اللاجئين.....
81.....	المطلب الثالث: التحديات المحتملة للأزميتين.....
81.....	1- تأثيرات الأزمة على مستقبل ليبيا.....
83.....	2- الأثر المستقبلي للأزمة على سوريا.....
84.....	3- الأزمة في ليبيا و سوريا و مستقبل الشرق الأوسط.....
86.....	المبحث الثاني: الأمم المتحدة بين الإصلاح و الفشل.....
86.....	المطلب الأول : مبادرات إصلاح الأمم المتحدة.....
87.....	1- أثر الدول النامية على منظومة الأمم المتحدة.....
88.....	2- ملف توسيع أعضاء مجلس الأمن.....
90.....	المطلب الثاني: بدائل مشروع الأمم المتحدة.....

90.....	1- حلف الناتو كبديل للأمم المتحدة.....
91.....	2- سيطرة القوى الكبرى على قواعد الصراع الدولي.....
94.....	المطلب الثالث: الأمم المتحدة و الرهانات الدولية.....
94.....	1- إشكالية التدخل الإنساني و التدخل العسكري.....
97.....	2- التغيير في نمط الحروب.....
101.....	3- التسلح و نزع السلاح.....
105.....	خلاصة الفصل.....
107.....	الخاتمة.....
110.....	قائمة المراجع.....
117.....	فهرس المحتويات.....



## **Résumé :**

Cette Etude est menée dans le cadre de révéler le rôle de L'Organisation des Nations Unies dans la résolution des crises qui traversent la Libye et la Syrie depuis l'an 2011.

Ces deux crises trouvent leurs complexité après l'internationalisation de ces dernières, et l'implication des acteurs extérieurs dans ces deux pays dévastés par la guerre. Après plus de six années du déclenchement de ces révoltes, L'ONU reste incapable de mettre fin aux violences et aux exactions commises contre ces deux populations. La comparaison effectuée sur le rôle onusien en Libye tout comme en Syrie a prouvé l'échec de la médiation des Nations Unies. Cela est le résultat de la faille qui caractérise cette institution internationale qui n'est pas adaptée au changement et la transformation du système international avec l'apparition des conflits Post-Etatiques d'une part et l'infériorité du rôle de l'ONU face à l'hégémonie des superpuissances qui détiennent le monopole de la politique mondiale et contrôlent les règles de jeux des conflits par l'usage de leurs poids attribué par le conseil de sécurité.

Ces deux crises ont un impact considérable sur l'avenir des relations interétatiques dans l'espace méditerranéen, du même qu'elles testent la flexibilité et l'efficacité du maintien de la paix par les Nations Unies.